التقرير السنوي

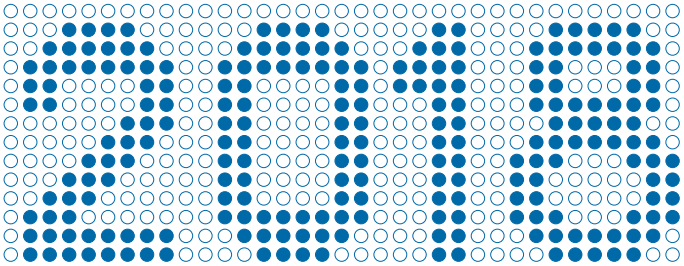

المصرف

حضرة صاحب السمو
الشيخ تميم بن حمد آل ثاني
أمير البلاد المفدى

جدول المحتويات

٠٥
الرؤية، الرسالة،
القيم

٠٦–٠٩
مجلس
الإدارة

١٠–١٣
تقرير الرئيس التنفيذي
للمجموعة

١٤–٢٨
تقرير الأعمال
التصنيف الائتماني
جوائز ٢٠١٨
مجموعة المصرف
المسؤولية الاجتماعية

٣٠–٤٧
تقرير
الحوكمة

٤٨–٤٩
تقرير هيئة
الرقابة الشرعية

٥٠–٥٢
المؤشرات
المالية

٥٣–١٤٢
البيانات
المالية

رؤيتنا

مصرف إسلامي عالمي رائد وشامل، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي، ويشارك في تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي، ويساهم في تلبية احتياجات المجتمع القطري.

رسالتنا

- تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء، والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء.
- احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز.

قيمنا

- النزاهة
- الشفافية
- العدل
- روح التعاون والعمل الجماعي
- الولاء والالتزام
- التميز

مجلس الإدارة

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الادارة

السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ محمد بن عيسى المهندي
عضو مجلس الإدارة

السيد/ عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة

السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة

السيد/ عبد الله بن سعيد العيده
عضو مجلس الإدارة

السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

الشيخ علي بن غانم بن علي آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

الشيخ / عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

السيد/ باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

السيد/ طارق يوسف فوزي
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للشركات

السيد/ دوراي أناند
المدير العام
مجموعة الخدمات
المصرفية للأفراد

السيد/ قسطنطينوس قونستانتنيدس
المدير العام
مجموعة الاستراتيجية

السيد/ خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية

السيد/ راكاش سانجافي
المدير العام، مجموعة المخاطر

السيد/ جورانج هيماني
المدير العام، المجموعة المالية

السيد لاف كاتاريا
المدير العام لمجموعة العمليات
وتكنولوجيا المعلومات

هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالستار أبو غدة
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد أحمين
العضو الإداري لهيئة الرقابة الشرعية

تقرير مجلس الإدارة إلى إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية

أحييكم أطيب تحية، وأقدر حضوركم الكريم، ونيابة عن مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي، يسعدني أن أقدم إليكم التقرير السنوي عن نتائج أعمال المصرف للعام المالي ٢٠١٨ .

حقق اقتصادنا الوطني في الدولة في عام ٢٠١٨ عام ثان على التوالي من مكاسب الناتج المحلي الإجمالي فوق المتوقع، في حين بدأ النمو العالمي في التباطؤ مع مطلع عام ٢٠١٩ في عدد من الأسواق المتقدمة، وبينما تعافت أسعار النفط على الصعيد الإقليمي عند مطلع عام ٢٠١٨ إلا أنها تراجعت بشكل حاد مع تباطؤ النمو العالمي، في حين تفوقت دولة قطر على نظرائها الإقليميين في عام ٢٠١٨، رغم الأزمة السياسية الراهنة التي حولتها الدولة من تحد إلى فرصة للإنطلاق والمبادارات الإيجابية، ومن بيّن شواهدها تدفق الأموال الأجنبية في القطاع المصرفي، والأداء القوي لأسواق الأوراق المالية. وبين ثناياها حقق مصرفكم مكانة ريادية حيث استمر في مكانته كأول وأكبر مصرف إسلامي في قطر بحصة سوقية تبلغ ٤٢,٣% من الأصول الإسلامية، كما تضاعفت أصوله لتبلغ ١٥٣,٢ مليار ريال، ونمت ربحيته بمعدل سنوي مركب بنسبة ١٥,٦ % خلال السنوات الخمس الأخيرة، ليحتل بذلك مركز الصدارة في الترتيب الثاني بين أشقائه من المصارف والبنوك الوطنية.

لقد تمكن المصرف من إدارة ضغط السيولة نتيجة الوضع السياسي الراهن خلال العام والنصف الماضيين بكل اقتدار، ذلك أنه فضلاً عن دعم الدولة المباشر للمؤسسات المالية والمصرفية وتعزيز قدراتها، فقد انطلق مصرفكم إلى آفاق رحبة من التعاون مع مؤسسات مالية ومصرفية في بعض الدول الآسيوية والأوروبية، إضافة إلى العديد من المبادرات الداخلية، ليوفر قاعدة أوسع من التعامل تحقق التوازن في موقف السيولة، وبالتالي الحفاظ على النسب المالية المقررة محلياً ودولياً.

لقد باشر مصرفكم خلال هذا العام في وضع أسس الإنطلاق والتحول إلى المصرفية الرقمية ليصبح رائداً في التحول اليها بين أشقائه في السوق المحلي، وأُنجزت في هذا الشأن ساعات طويلة من التدريب والإعداد التنظيمي بالتعاون مع المختصين لإحدى شركات الإستشارات العالمية عالية الكفاءة. ونحو دعم هذا التوجه فقد استثمر المصرف جهوداً مالية وبشرية في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لخلق القدرات وتوفير التقنيات الحديثة وتحديثها، ودعم الحلول الجديدة، مع توفير أنظمة الحماية وأمن المعلومات عند أحدث الأساليب، وأصبح المصرف سباقاً في تقديم الخدمات المالية للشركات والأفراد عبر تطبيقات الجوال والإنترنت من خلال تطبيقاته المتطورة، هذا فضلاً عن خدماته المتكاملة من خلال مركز الإتصال وفقاً لأحدث التقنيات.

ومن جانب آخر، فقد اهتم المصرف بتحسين ورفع كفاءة أعمال ونتائج الشركات التابعة والشقيقة المحلية والخارجية، فقد تمكنت بنوك المصرف وفروعه الخارجية من تحقيق معدلات ربح مقبولة في كل من المملكة المتحدة ولبنان والسودان. وكما تعلمون، فقد تخارج المصرف من استثماره في بنك التمويل الآسيوي طبقاً للاستراتيجية الخاصة بالاستثمارات الخارجية.

كما واصل المصرف عمليات تحديث وإضافة السياسات والإجراءات اللازمة لتتماشى مع أفضل ممارسات الحوكمة والمتطلبات التنظيمية، فضلاً عن الاهتمام بتحسين اجراءات العمل، وتعزيز أنظمة وإدارة الوثائق وفق أحدث النظم الضوئية، بالإضافة إلى إعداد وتوفير متطلبات ضمان الجودة.

لقد عزز المصرف اهتمامه بالقوى البشرية والعناصر الوطنية خلال هذا العام حيث استمر في رعاية العديد من الكوادر الوطنية للدراسة والالتحاق بالعمل في المصرف، فضلاً عن توفير فرص التدريب حيث أنجز ما يربو على ٣٥ ألف ساعة تدريب في عام ٢٠١٨ ، في حين ساهم بفاعلية في برامج المسؤولية الإجتماعية وكان بينها دعم وتوفير المحاضرين لبرنامج «كيف تدير الأموال؟» بالتعاون مع مؤسسة إنجاز قطر، لتدريب طلبة الثانوية والجامعيين على إدارة شؤونهم المالية، وهي مؤسسة غير ربحية تعمل على التمكين الإقتصادي للشباب.

في ظل تلك التطورات الإستثنائية التي يحققها المصرف، فقد كان العام المنصرم عام خير ونماء في نتائجه المالية، فقد حققت موجوداته نمواً بنسبة ٢% مقارنةً بعام ٢٠١٧ لتصل إلى ١٥٣,٢ مليار ريال، وسجلت ودائع العملاء مبلغ وقدره ١٠٠,٦ مليار ريال، في حين بلغ إجمالي الدخل ٦,٨٩٩,٧ مليون ريال بنسبة نمو ١١,٣ % مقارنة بعام ٢٠١٧ . ومن جانب آخر فقد تمكن المصرف من الاحتفاظ بنسبة منخفضة للتمويل المتعثر من إجمالي التمويل، وذلك في حدود ١,٢ % والتي تعتبر من أقل النسب في الصناعه المصرفية، بينما واصل سياساته المتحفظة لتكوين المخصصات، حيث بلغت نسبة تغطية التمويل المتعثر ١٠٠ % بنهاية عام ٢٠١٨.

وفي ظل تلك النتائج المميزة، فقد حقق المصرف صافي في أرباحه لعام ٢٠١٨ قدره ٢,٧٥٥,٣ مليون ريال بنسبة نمو قدرها ١٤,٥ % مقارنةً بعام ٢٠١٧ ، وبناءً على هذه النتائج، فإن مجلس الإدارة يوصي جمعيتكم الموقرة بالموافقة على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة ٥٠ %، بواقع (٥ ريال قطري) للسهم الواحد.

لا يسعني في الختام، بالإنابة عن مجلس الإدارة، إلا أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى سيدي حضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى، وإلى سيدي صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني، لدعمهم وتشجيعهم المستمرين للقطاع المصرفي في الدولة.

والشكر موصول لكافة المسؤولين في الجهات المعنية بالعمل المصرفي في الدولة وخاصة مصرف قطر المركزي، لما قدموه للمصرف، وكافة مكونات النشاط المصرفي والاقتصادي، من دعم متواصل في مواجهة الوضع الراهن. وإلى كافة العملاء والمستثمرين والمساهمين، كل الشكر والتقدير لثقتهم وولائهم للمصرف. وإلى هيئة الرقابة الشرعية تقديرنا لحسن متابعتهم. ولا يفوتني أن أشير بكل التقدير إلى جهود السيد/ الرئيس التنفيذي للمجموعة، الذى يبدي مبادرات استثنائية، بعون من الله وفريق عمله من العاملين المخلصين، التي حققت للمصرف بلوغ الصدارة وتحقيق تلك النتائج المميزة.

وفقنا الله وإياكم لكل ما فيه الخير لهذا الصرح المصرفي الرائد .

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

شهدت السنة المالية ٢٠١٨ هي الأخرى تحديات لاقتصادات دول المنطقة التي لا تزال تكيف نفسها مع انخفاض أسعار النفط، في حين ضَعُفَ التوسع الاقتصادي العالمي العام بسبب تزايد التوترات التجارية العالمية. أما في دولة قطر، ظل الاقتصاد مدفوعا بالاستثمارات التي قام بها القطاعان العام والخاص في إطار الرؤية الوطنية ٢٠٣٠. وعموما، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢,٧ في المائة لعام ٢٠١٩، في حين يستمر الوضع المالي الأساسي في التحسن.

وعلى الرغم من التحديات التي طرحها العام ٢٠١٨، والتي فاقمها التوتر الدبلوماسي غير المسبوق بين دول المنطقة، واصل المصرف نموه من خلال التنفيذ الناجح لاستراتيجية العمل الخاصة به، عاكساً أداء قوياً في جميع قطاعاته. فقد حقق المصرف نتائج مالية إيجابية خلال السنة المالية ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٧، مسجلاً أرباحاً وعائدات قوية للمساهمين. فقد ارتفع صافي الربح بنسبة ١٤,٥٪ ليصل إلى ٢٧٥٥,٣ مليون ريال قطري في عام ٢٠١٨ مقابل ٢,٤٠٥,٤ مليون ريال قطري في عام ٢٠١٧. وارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٢٪ مقارنة بعام ٢٠١٧، حيث بلغ ١٥٣,٢ مليار ريال قطري. وبلغت الأنشطة التمويلية ١٠٢,٢ مليار ريال، بينما بلغت قيمة الأوراق المالية الاستثمارية ٣١,١ مليار ريال قطري بإضافة ٧٤٣ مليون ريال قطري، ما يمثل نمواً بنسبة ٢,٤٪ مقارنة مع عام ٢٠١٧.

ووصلت ودائع العملاء في المصرف إلى ١٠٠,٦ مليار ريال قطري. وفي السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، بلغ إجمالي الدخل ٦,٨٩٩,٧ مليون ريال قطري، مسجلاً نمواً بنسبة ١١,٣٪ مقارنة بـ ٦,١٩٩,٣ مليون ريال للعام السابق، مما يعكس نمواً صحياً في الأنشطة التشغيلية للمصرف. وارتفع إجمالي حقوق المساهمين في المصرف بنسبة ١٪ مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٧ حيث بلغ ١٥,٤ مليار ريال.

وبلغت نسبة كفاية رأس المال بموجب إرشادات (بازل ٣) ١٨,٨٪ اعتباراً من ديسمبر ٢٠١٨، وهو أعلى من الحد الأدنى للشروط التنظيمية المحددة من قبل مصرف قطر المركزي ولجنة بازل.

حافظ المصرف على نسبة منخفضة من أصول التمويل المتعثر إلى إجمالي أصول التمويل، وهي ١,٢٪ فقط، وهي أحد أدنى المعدلات في القطاع، مما يعكس جودة محفظة الأصول التمويلية للمصرف وإطاره الفعال لإدارة المخاطر. وواصل المصرف اتباع سياسة محافظة بالنسبة للإهلاك، حيث وصلت نسبة التغطية لأصول التمويل المتعثر ١٠٠٪ بنهاية عام ٢٠١٨.

استمر المصرف في إدارة برنامج إصدار الصكوك لتوليد تمويل طويل الأجل من قاعدة متنوعة من المستثمرين. وفي عام ٢٠١٨، جمع المصرف أكثر من ٥٧٥ مليون دولار أمريكي بمعدلات ربح مناسبة من خلال اكتتابات خاصة للصكوك مع مستثمرين في جميع أنحاء آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.

واستنادًا إلى أدائه المالي الاستثنائي هذا العام، حصل المصرف على تصنيفات قوية من العديد من وكالات التصنيف العالمية. ففي يناير ٢٠١٩، أكدت وكالة موديز لخدمات المستثمرين («موديز») تصنيف الودائع طويلة الأجل للمصرف عند «A١» مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي ديسمبر ٢٠١٨، أكدت وكالة ستاندرد آند بورز على التصنيف الائتماني للبنك عند «A-» مع نظرة مستقبلية مستقرة. وفي يوليو ٢٠١٨، أكدت وكالة فيتش التصنيف الائتماني للمصرف عند «A» مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما أكدت كابيتال إنتليجنس على تصنيف القوة المالية للبنك عند 'A'.

وخلال عام ٢٠١٨، تم تكريم المصرف من قبل العديد من المطبوعات المالية الدولية ذات السمعة الطيبة. وتشمل الجوائز التسع التي حصل عليها المصرف من مجلة Global Finance»أفضل مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وقطر»، و»أفضل بنك رقمي للعملاء في قطر» و»أكثر المصارف أماناً في قطر». كما حصل المصرف على جائزة «أفضل بنك إسلامي في قطر» من «ذا بانكر»، وهي جزء من مجموعة «فاينانشيال تايمز». علاوة على ذلك، حصل المصرف على جائزة «افضل تطبيق جوال مصرفي « من جوائز «قمة العصر الجديد للصيرفة»، بالإضافة إلى ثلاث جوائز من مجلة «ذا أسيت» الآسيوية وثلاثة أخرى من مجلة أخبار التمويل الإسلامي IFN. وتمثل هذه الجوائز شهادة على التقدم الكبير الذي حققه المصرف في ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط وتعزيز موقعه القيادي في قطر.

نمو مستدام (٢٠١٣-٢٠١٨)

مع البيانات المالية لعام ٢٠١٨، واصل المصرف تسجيل معدلات نمو متزايدة للسنة السادسة على التوالي، مما يعكس التنفيذ الناجح لاستراتيجيته طويلة الأجل. فقد نمت الأصول بمعدل سنوي بلغ ١٤,٦٪ على مدى السنوات الست الماضية، حيث بلغت ١٥٣,٢٣ مليار ريال قطري بنهاية عام ٢٠١٨، وهو ما يعادل ضعف الأصول المتحققة بنهاية عام ٢٠١٣، حيث كانت ٧٧,٣٥ مليار ريال قطري.

ونمت الأنشطة التمويلية للمصرف بمتوسط سنوي بلغ ١٦,٧٪ منذ ٢٠١٣، حيث بلغت ١٠٢,٢١ مليار ريال قطري في نهاية عام ٢٠١٨ مقارنة بـ ٤٧,١٤ مليار ريال قطري في نهاية عام ٢٠١٣؛ في حين نمت ودائع العملاء بمعدل سنوي يبلغ ١٤,٨٪، حيث وصلت الآن إلى ١٠٠,٦٠ مليار ريال قطري، وهو ما يعادل ضعف المبلغ الذي تم الوصول إليه بنهاية عام ٢٠١٣، وهو ٥٠,٣٦ مليار ريال قطري.
وقد انعكست هذه النتائج بشكل إيجابي على ربحية المصرف، مما سمح له بتسجيل معدلات نمو تفوقت باستمرار على أداء القطاع المصرفي المحلي. وعلى مدى السنوات الست الماضية، نما صافي أرباح المصرف بمعدل سنوي بلغ ١٥,٦٪ ليصل إلى ٢,٧٦ مليار ريال قطري بنهاية عام ٢٠١٨، أي أكثر من ضعف صافي الأرباح المتحققة في نهاية العام المالي ٢٠١٣، حيث كانت في ذلك الحين ١,٣٣ مليار ريال قطري.

وقد شهد المصرف خلال السنوات الخمس الماضية تحولاً شاملاً وتغييرات واسعة النطاق في مجال التكنولوجيا والأعمال. في ٢٠١٣ كان المصرف قد شرع في تنفيذ برنامج تحوّل واسع بهدف بناء مصرف عصري ومستقر يلبي احتياجات جميع العملاء من مختلف الشرائح بما في ذلك العملاء الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توفير حلول مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتأمين عوائد مستدامة ومتنامية للمساهمين.

ولتحقيق هذه الغاية، بدأنا بعملية إعادة هيكلة الخدمات المصرفية للأفراد والشركات في المصرف. وأعدنا تنظيم إدارات الخدمات المصرفية للشركات وترتيبها حسب القطاع لمساعدة مدراء العلاقات المتخصصين على أن يكونوا مطلعين أكثر على أحدث المستجدات المتعلقة بآخر التطورات والمتطلبات المالية في القطاعات التي تخص عملائهم. وقد جمعنا بين فريق الخزينة ومدراء العلاقات المصرفية للشركات لمنح كافة عملاء المصرف جميع أدوات ومنتجات وخدمات الخزينة الحديثة والمناسبة. وبعد أن تعرفنا على الإحتياجات المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطر، أطلق المصرف برنامج «أعمالي» الذي يوفر لأصحاب هذه المؤسسات مدراء علاقات متخصصين وخدمات مصرفية متوفرة على مدار الساعة، وخدمات الرواتب، وتحصيل المبالغ النقدية والشيكات، وخدمات النقد الفوري والإيداع الآجل، إلى جانب تسهيلات في التمويل.

وعلى صعيد الخدمات المصرفية للأفراد، قدم المصرف خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من المنتجات والخدمات الجديدة التي تشمل شهادات الإيداع الفريدة من نوعها في قطر، وودائع ثابتة مختلفة ومرنة وبطاقات ائتمانية مبنية على المرابحة الشهرية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية وخدمات مصرفية شاملة للسيدات وأنواع مختلفة من البطاقات مسبقة الدفع.

وبصفته مؤسسة تركز على تلبية احتياجات العملاء، يؤمن المصرف بشدة أن ما يميّزه عن غيره من المصارف الأخرى هو جودة الخدمات التي يوفرها لعملائه. ونتيجة لذلك، قررنا تغيير تصميم فروعنا ومجموعة قنواتنا وخدماتنا الرقمية لتناسب احتياجاتهم وتوقعاتهم المتغيرة.

نمو النتائج المالية الأساسية للمصرف (٢٠١٣–٢٠١٨)

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	معدل النمو السنوي المركب للسنوات الخمس
الأصول	٧٧,٣٥٤,٢٤٤	٩٦,١٠٦,٤٦٤	١٢٧,٣٢٣,٩٨٢	١٣٩,٨٣٤,١٢٨	١٥٠,٣٧٤,٨٧٦	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥	١٤,٦٪
التمويل	٤٧,١٣٩,٤٦٦	٥٩,٦٨١,٥٣١	٨٧,٥١٥,٣٨٨	٩٨,١٧٠,٥٢٠	١٠٢,٦١٣,٤٩٩	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠	١٦,٧٪
الإيداعات	٥٠,٣٦٣,٠٠٧	٦٦,٦٠٤,٨٦٢	٩١,٥٢٠,٥١٤	٩٥,٣٩٦,٧٥٦	١٠١,٨١٤,٥٥١	١٠٠,٥٩٧,٩٨٣	١٤,٨٪
الربح الصافي	١,٣٣٥,٤٠٠	١,٦٠١,٤٣٢	١,٩٥٤,٣٢٤	٢,١٥٥,١٠٤	٢,٤٠٥,٤٢٥	٢,٧٥٥,٣١١	١٥,٦٪

يضم المصرف اليوم فروع عصرية تناسب العملاء بمختلف شرائحهم. بالإضافة الى تصميم مراكز الخدمات المصرفية الخاصة وخدمات التميّز للعملاء الأفراد أصحاب الثروات بهدف ضمان الخصوصية والسرية ومساعدة المصرفيين لدينا على تقديم الإستشارات المالية. ويمتلك المصرف ١١ مركزاً مخصص للخدمات المصرفية للسيدات لمنحهن مكان خاص ومريح حيث يتم تقديم خدمات المصرف من قبل موظفات.

وفضلاً عن تمديد ساعات العمل في العديد من فروع المصرف، افتتح المصرف فروع في مواقع استراتيجية في مراكز تجارية رئيسية في مختلف أنحاء قطر ليكون أكثر قرباً من عملائه. وافتتح المصرف فرعاً في مطار حمد الدولي، وهو أول فرع يعمل على مدار الساعة وطوال الأسبوع. كما افتتح هذا العام فرعاً في طوار مول، وقام بنقل أربعة فروع لمواقع جديدة هي فروع: السد، المنطقة الصناعية، أمسيعيد، وشبكة الجزيرة الإعلامية. وتلبي الفروع الجديدة جميع احتياجات العملاء وتشمل قسم الخدمة الذاتية والمتوفر على مدار الساعة حيث يمكن للعملاء تنفيذ أغلب معاملاتهم المصرفية بسهولة. وخلال العام الماضي، أنهى المصرف عملية تحديث تطبيق جوال المصرف ليسهل على العملاء من الأفراد إجراء المعاملات المصرفية بسهولة وأمان. التطبيق الجديد مصمم بشكل دقيق ويتيح للعملاء استكمال أي معاملة بسرعة وبخطوات قليلة جداً. كما تم إضافة مجموعة من المزايا الجديدة التي تشمل الدخول الى التطبيق من خلال بصمة (الوجه أو الأصبع)، ومزايا أمان جديدة لبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم، وخاصية سحب النقود بدون بطاقة، واستعراض التقييم المالي للعملاء وإمكانية طلب تذكرة إلكترونية لحجز دور موعد في أحد فروع المصرف.

ويطور المصرف الآن بشكل أكبر منصة متعددة الاستخدامات الرقمية وذلك في إطار استراتيجية المصرف التي تتيح للعملاء الحصول على نفس التجربة المصرفية عبر قنوات إلكترونية مختلفة وفي بيئة آمنة للغاية. ويعد التطبيق المصرفي الذي تم إصداره مؤخرا أول إنجازات هذه المنصة التي ستشمل تجديد كامل للخدمات المصرفية الإلكترونية التي يوفرها المصرف عبر الإنترنت للعملاء من الأفراد والشركات.

في عام ٢٠١٨ ، واصل المصرف الاستثمار في التقنيات المتطورة والخدمات المصرفية المبتكرة ليكون قادراً على خدمة عملائه في الوقت المناسب دون الحاجة لزيارة فروعهم. وقدم المصرف مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الرقمية الجديدة لعملائه الحاليين والمتوقعين من الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه الخدمات البوابة الإلكترونية الجديدة للخدمات المصرفية، ونظام حماية الأجور (WPS) ، وخدمة نقاط البيع الإسلامية (POS) التي تعد الأولى من نوعها، والتمويل الفوري.

كما طرح المصرف أول حلول إسلامية لنقاط البيع وبوابة الدفع الإلكتروني في قطر، وتم تقديم حلول الدفع لخدمة عملاء المصرف من الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم احتياجاتها المصرفية. وتوفر حلول نقاط البيع (POS)، المطورة بتقنية الأندرويد الذكية، خدمات مبتكرة وآمنة وذات كفاءة عالية لعمليات الدفع.

كما طرح المصرف خدمة «التمويل الفوري « - أسرع وأسهل طريقة للحصول على تمويل شخصي فوري في قطر. وتتيح هذه الخدمة المميزة والمبتكرة للعملاء المؤهلين من المصرف الحصول على تمويل شخصي إضافي من خلال تطبيق جوال المصرف الحائز على جوائز عالمية. والمصرف أول بنك في قطر يقدم تجربة رقمية كاملة لتوفير التمويل الشخصي لعملائه، وهو أول مصرف إسلامي في العالم يوفر هذه الخدمة الرقمية المتكاملة من البداية الى النهاية. وتمنح هذه الخدمة عملاء المصرف الحاليين الحصول على تمويل إضافي فوري الكترونياً وبدون استخدام الورق بشكل كامل ودون الحاجة إلى زيارة للفرع.

وفي إطار جهوده الرامية في الحفاظ على البيئة ولتوفير الراحة لعملائه، أضاف المصرف ضمن تطبيق جوال المصرف ميزة خدمة (e-Pin)، لتسهيل عملية التفعيل وانشاء الرقم السري إلكترونياً لجميع بطاقات الخصم والبطاقات الإئتمانية الصادرة من المصرف.
وعلى الصعيد الدولي، يمتلك المصرف شركة تابعة ومملوكة له بالكامل في المملكة المتحدة، وهي QIB-UK ولدينا أيضاً فرع واحد في السودان وتواجد في لبنان من خلال بيت التمويل العربي. وبشأن QIB-UK ، طورنا خلال السنوات القليلة الماضية استراتيجية جديدة وأعدنا هيكلة نموذج الأعمال والعمليات بالكامل بحيث نركز على خدمة العملاء ذوي الثروات وتلبية احتياجاتهم المصرفية وتنمية الأعمال التجارية مع إدارة فعالة للمخاطر. ولتلبية احتياجات العملاء، انتقل QIB-UK الى مبنى من خمسة طوابق في قلب منطقة مايفير الراقية في لندن.

لم يكن من الممكن تحقيق كل هذه التطورات في الأعمال من دون أن نطور في نفس الوقت نظام تقنية المعلومات والعمليات لدينا، والذي يشكل العمود الفقري للمصرف. في عام ٢٠١٦ أكملنا- في زمن قياسي لم يتعد السنتين- عملية استبدال النظام المصرفي الرئيسي للعمليات الذي يغطي كافة وحدات المصرف وإدخال أنظمة جانبية جديدة وتطويرات على الأنظمة القائمة في مجالات مثل عمليات الخزينة وإدارة محتوى المؤسسات والتحصيل. كما قمنا في نفس الوقت بعملية تجديد لغالبية البنى التحتية الأساسية للمصرف لتقليص المخاطر المرتبطة بالتقنيات القديمة والتي لم يعد يتوفر لها دعم تكنولوجي. وشملت عملية التحول عدداً كبيراً من النشاطات لتطوير البنية التحتية للمصرف بما في ذلك تبديل وتحديث أجهزة الحاسوب (hardware) والشبكات والأمن والاتصالات، وإضافة برنامج وسيط (middleware) جديد تماماً لربط النظام المصرفي الرئيسي الجديد مع كافة قنوات المصرف وتطبيقاته الجانبية. وقد مكننا النظام المصرفي الأساسي الجديد من اعتماد أفضل الممارسات الدولية، وتم تخصيص النظام ليتوافق مع عمليات وإجراءات المصرف المطابقة للشريعة ومتطلبات مصرف قطر المركزي التنظيمية.

يدرك مجلس إدارة المصرف أن الاستثمار في التكنولوجيا هو أمر حيوي لتحسين خدمات المصرف وعملياته. وقد أدى استخدام النظام الجديد بالفعل إلى زيادة المكننة وتقليص الأخطار وتحسين الضوابط وتسريع الخدمات وتحسين الإنتاجية ومكاسب الكفاءة، إضافة إلى تقليل الكلفة الإجمالية، بما يضيف القيمة لجميع أصحاب العلاقة، أي العملاء والمساهمين والموظفين والمنظمين.

ونعتبر النظام المصرفي الأساسي الجديد للمصرف، مع المنصة الجديدة متعددة الإستخدامات، بداية جيدة لبرنامج التحول الرقمي الواسع النطاق للمصرف في المستقبل، وهو ما سيزيد من الفوائد المذكورة أعلاه. ونحن نعمل باستمرار لتحسين إنتاجية وكفاءة عملياتنا من خلال حلول متقدمة تكنولوجي وإدارة عمليات تهدف إلى تحقيق المركزية والتبسيط بغرض زيادة سرعة العمليات وتحسين جودة الخدمات مع المحافظة على التحكم بالتكلفة.

وفيما يشهد المصرف نمواً كبيراً في أعماله ويستثمر في التكنولوجيا، فإنه يواصل تنفيذ سياسة إدارة مخاطر فعالة جداً ومحافظة تدير بشكل استباقي كافة أنواع المخاطر)بما فيها مخاطر الأسواق والائتمان والسيولة) مع قيامه بشكل خاص بتقوية بنيته التحتية للعمليات وأمن المعلومات وإمكانيات استمرارية الأعمال لمواجهة تهديدات جديدة تظهر حول العالم.

كما قمنا بتسريع جهودنا لجعل المصرف «مكان أفضل للعمل فيه » للموظفين لأننا نعتقد أن شعار «أفضل مكان للخدمات المصرفية » الذي نرفعه يبدأ بإيجاد أفضل بيئة عمل لموظفينا. ولذلك نخصص أوقات منتظمة لإلهام موظفينا وتطوير قدراتهم وتعزيز قيم العدالة المؤسساتية ومعايير السلوك الأخلاقية لديهم. وفي نفس الوقت نواصل التركيز على تقطير الوظائف وتمكين المواهب الوطنية من خلال إطلاق برامج محددة لهذا الغرض. ففي ٢٠١٨ وصلت نسبة التقطير في المصرف إلى ٢٨ % بعد أن قمنا بعد توظيف ناجحة لعدد من القطريين. وواصلنا تقديم العديد من البرامج لإستقطاب المواهب القطرية، بما في ذلك برامج الرعاية وبرامج التدريب الصيفي في المصرف و«برنامج المصرفي المستقبلي» الذي يقدم للمشاركين تدريب سريعاً لدفع تقدمهم الوظيفي.

ومع اعتزازنا بالنجاح الذي حققناه في السنوات القليلة الماضية، والذي مكّننا من إيجاد قيمة حقيقية لجميع أصحاب العلاقة، وهذا النجاح يجعلنا نسعى للأفضل دائم برغم التحديات. وبإمكان عملاء ومساهمي المصرف أن يتوقعوا منا أن نواصل الإبداع ليظل مصرفهم رائداً للصيرفة الإسلامية في قطر وخارجها.

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تقرير
الأعمال

شهد العام ٢٠١٨ استمرار نمو مصرف قطر الإسلامي (المصرف) بشكل قياسي هو الأعلى في تاريخه، وهو ما يعكس قوة أداء جميع مجموعات وأقسام المصرف. وحقق المصرف أرباحاً صافية بلغت ٢,٧٦ مليار ريال قطري بنسبة زيادة ١٤,٥% عن العام الذي سبق. بينما بلغ إجمالي موجودات المصرف ١٥٣,٢ مليار ريال قطري بنسبة زيادة ٢% مقارنة مع العام ٢٠١٧.

مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

حققت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد نجاحاً واضحاً هذا العام، حيث قام المصرف بطرح وتنفيذ العديد من الخدمات والمنتجات التي تعد الأولى من نوعها، وهو ما يعد تطوراً رائداً ليس فقط على الصعيد المحلي بل العالمي أيضاً. وأحدثت استثماراتنا الاستراتيجية في رقمنة المنتجات والخدمات والعمليات في قنواتنا المصرفية الإلكترونية والتقليدية على حد سواء، ثورة في الحياة المالية للعملاء. وتترجم هذه المبادرات إلى منافع كبيرة لعملائنا تتمثل في تقليل الفترات الزمنية لإجراء المعاملات مع إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، أو تنفيذها بالكامل عبر الإنترنت من خلال الضغط على بضعة أزرار على الأجهزة الإلكترونية الخاصة بالعملاء.

وشهادة على هذه التحسينات، تلقى المصرف الكثير من الإشادات التي تمثلت في تعليقات وآراء العملاء، والجوائز، وشهادات التقدير من المؤسسات العالمية، وكان من أبرز هذه التكريمات حصول المصرف على لقب أول مصرف إسلامي في العالم يقدم خدمة «التمويل الفوري» من خلال تطبيق جوال المصرف. وتوفر هذه الخدمة تجربة رقمية كاملة لتوفير التمويل الشخصي من خلال تطبيق جوال المصرف، وتتيح للعملاء قبول العروض والتعديل على مبالغ التمويل، وتوقيع العقد إلكترونياً عن طريق استخدام كلمة السر لمرة واحدة (OTP)، وشراء وبيع السلع بصورة فورية، وتحويل رصيد فوري من الأموال إلى حساباتهم. وعلاوة على ذلك، يتم إرسال العقد إلكترونياً إلى البريد الإلكتروني للعملاء وتسوية الحسابات المالية على الفور واستكمال العملية بأكملها في غضون دقائق.

كما حاز المصرف على جائزة «أفضل بنك رقمي للعملاء في قطر» من مجلة غلوبال فاينانس، وهذه هي المرة الأولى التي يحصل فيها مصرف من قطر على الجائزة التي أطلقت منذ ١٩ عاماً. وقد نال المصرف هذه الجائزة تقديراً لتطبيقه المبتكر على الأجهزة الذكية، والمصمم ليقلل حاجة العملاء إلى القدوم إلى فروع المصرف ويتيح لهم الوصول إلى منتجات وخدمات المصرف بصورة فورية ومريحة. وتعتبر هذه الجائزة المرموقة تكريماً للجهود المتواصلة التي يبذلها المصرف لتقديم حلول ملائمة لتلبية احتياجات عملائنا المختلفة.

وتم إجراء المزيد من التحسينات على خدمة فتح حساب إضافي عبر تطبيق جوال المصرف. ويعتبر المصرف الآن رائداً في منح عملائه القدرة على فتح حساب إضافي في بضع خطوات بسيطة يمكن استكمالها عبر تطبيق جوال المصرف. ومن خلال هذه الميزة المبتكرة لن يحتاج العملاء إلى زيارة الفرع أو طلب المساعدة من ممثلي المصرف، حيث توفر البدائل الرقمية التي يقدمها المصرف السرعة القصوى والراحة لجميع العملاء. ويمكن لعملاء المصرف الآن فتح حساب توفير أو حساب جار، وذلك يشمل حساب «مسك»، أو حساب وديعة ثابتة/ شهادات إيداع، من خلال تطبيق الجوال الحائز على جوائز عديدة.

وعلاوة على ذلك، أضفنا العديد من الوظائف الجديدة لمركز الاتصال وأجهزة الصراف الآلي وغيرها من القنوات المصرفية الإلكترونية. فقد قمنا بنقل مركز الاتصال الخاص للعمل ضمن أحدث المنصات الإلكترونية مما يوفر للعملاء تسهيلات إضافية وأكثر كفاءة. وصممت أجهزة الصراف الآلي الخاصة بنا للعمل على مدار الساعة، وقمنا بتوسيع شبكتنا من خلال إضافة جهازين آخرين. ويوفر المصرف الآن خدمة (e-Pin) عبر تطبيق جوال المصرف، لحاملي بطاقات المصرف،

وهي خدمة متاحة في عدد محدود من المصارف. يمكن للعملاء الآن انشاء وتفعيل الرقم السري المكون من أربع خانات إلكترونياً لجميع بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية الصادرة من المصرف في أي وقت عبر تطبيق جوال المصرف أو من خلال زيارة أحد أجهزة الصراف الآلي التابعة للمصرف. وعقب النجاح بتفعيل البطاقة وإنشاء الرقم السري، يتم فوراً إرسال رسالة إلى رقم هاتف العميل المسجل لدينا.

وخلال ٢٠١٨، أطلق المصرف برنامج «أبشر»، أحد أكثر برامج المكافآت شمولاً في قطر. ويعد البرنامج طريقتنا في التعبير عن تقديرنا لعملائنا الذين سيحصلون الآن على مكافآت أبشر المجانية والاستفادة من مجموعة متنوعة من منتجات وخدمات المصرف. يمكن للعملاء استبدال نقاط المكافآت هذه بمجموعة من الخيارات: لدى أكثر من ٩٠٠ شركة طيران، وأكثر من ٤٥٠,٠٠٠ فندق، وآلاف المنتجات من الأدوات الإلكترونية أو خدمة تأجير السيارات في ١٥٠ مدينة حول العالم. ومن أهم مزايا البرنامج هو أن عملية استبدال النقاط مصممة لتكون الكترونية بالكامل بحيث يتم تنفيذها عبر الانترنت. وهذه العملية متاحة بالكامل عبر الانترنت ابتداءً من تاريخ تفعيل البرنامج والدخول إليه وصولاً إلى وقت استبدال النقاط، مما يمكّن العملاء من الاستفادة من برنامج المكافآت أينما كانوا ومتى ما أرادوا. وعلاوة على ذلك، يتم تسجيل العملاء تلقائياً بالنظام وكل ما يجب عليهم فعله هو تفعيل حساباتهم للاستفادة من البرنامج. وخلال فترة زمنية قصيرة من إطلاقه، وصل عدد النقاط التي جمعها عملاء المصرف من برنامج «أبشر» إلى ١٠٠ مليون نقطة من خلال استخدام مختلف المنتجات والخدمات.
وبالتعاون مع قطر مول أطلقنا «بطاقة هدايا قطر مول»، أول بطاقة مسبقة الدفع في قطر. تستهدف بطاقة الهدايا محبي التسوق ليتمكنوا من الشراء من العديد من المحلات التجارية واستخدامها في المتاجر المعتمدة داخل قطر مول.

وقام المصرف بتوفير تطبيق QIB-MyBook مجاناً لعملاء التميّز. ويتمتع هذا التطبيق بشعبية واسعة ويتيح الوصول إلى العديد من العروض والخصومات في ٤,٠٠٠ محل تجاري في قطر. ويستخدم التطبيق ٤,٥٠٠ شخص تقريباً من عملاء المصرف تمكنوا من توفير ما يقارب ٣٥٠ ألف ريال قطري بفضل هذه العروض والخصومات.

وهذا العام، فاز المصرف بجائزة «أفضل منتج مسبق الدفع» في قطر من فيزا نتيجة طرحه «البطاقة المسبقة الدفع»، التي حصلت على الإشادة من مستخدميها منذ أن أطلقها المصرف في نوفمبر ٢٠١٧. وتلبي هذه البطاقة المسبقة الدفع احتياجات العملاء الذين يخصصون أموالاً لأفراد عائلاتهم مثل الأبناء الذين يدرسون في الخارج، أو يخصصون أموالاً للعاملين في المنزل والمسؤولين عن شراء الاحتياجات المنزلية. ويمكن لأصحاب الشركات استخدام البطاقة لإدارة نفقات مؤسساتهم اليومية وتسديد الفواتير والرسوم والتكاليف العامة المتعلقة بموظفيهم، حيث تشجع البطاقة مسبقة الدفع على إدارة النفقات بطريقة سليمة وتتيح للعملاء مراقبة نفقاتهم الشخصية ونفقات أعمالهم.

وقد أعلن المصرف اسم المليونير الأول الفائز بالجائزة الكبرى لحساب التوفير «مسك» هذا العام واحتفل بنجاح هذه النسخة المطورة لحساب التوفير. وشهد العام الثاني من إطلاق حساب التوفير «مسك» تطوير نسخة جديدة من هذا الحساب تقدم جوائز نقدية أسبوعياً لخمسة فائزين محظوظين قيمتها ١٠,٠٠٠ ريال قطري لكل فائز، أي ٢٦٠ فائزاً على مدار ٥٢ أسبوعاً. بالإضافة إلى فائزين إثنين بجائزة شهرية قيمتها ٥٠,٠٠٠ ريال قطري، أي ٢٤ فائزاً على مدار ١٢ شهراً. أما عملية السحب على الجائزة الكبرى وقيمتها ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري فستجري في شهر نوفمبر ٢٠١٩. وبهذا سيصل إجمالي عدد الفائزين في النسخة الجديد للمسابقة إلى ٢٨٥ فائزاً وستبلغ قيمة إجمالي الجوائز ٤,٨ مليون ريال قطري.

وبهدف تعزيز الخدمات المصرفية للفروع وتوفير مزيد من الراحة في تقديم الخدمات المصرفية، افتتحنا ٣ فروع إضافية في مراكز تسوق بارزة في قطر. ومع هذه الفروع الجديدة، أصبحت شبكة فروعنا المكونة من ٣٠ فرعاً تغطي جميع أنحاء البلاد، وتضم الآن ستة فروع في المراكز التجارية. كما قام المصرف أيضاً بنقل ثلاثة فروع إلى أماكن جديدة تعكس تصميمه الجديد، الذي حظي بترحيب واستحسان عملائنا خلال السنوات القليلة الماضية. وتقدم جميع الفروع مجموعة متكاملة من منتجات وخدمات المصرف التي تلبي الاحتياجات المالية اليومية والخاصة للعملاء. يمكن للعملاء أيضا الوصول إلى خدمات الفروع بالإضافة إلى الميزات عبر الإنترنت التي تتيح لهم فتح حسابات مصرفية والتقدم للحصول على مجموعة كبيرة من المنتجات التمويلية وبطاقات الائتمان والحصول على المشورة الخاصة من الخبراء حول خدمات التكافل وغيرها من الخدمات المصرفية الإسلامية.

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات

كان عام ٢٠١٨ عامًا إيجابيًا للغاية بالنسبة لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات حيث تم إطلاق ثلاثة منتجات جديدة لتقديم خدمات إضافية لعملاء المصرف من الشركات. وتضم هذه المنتجات منصة الخدمات المصرفية الالكترونية للشركات، ونظام نقاط البيع، ونظام حماية الأجور. وتأتي هذه الخدمات الإضافية إلى جانب برنامج التحول الرقمي لدى المصرف والهادف إلى تعزيز الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء.

وتوفر منصة الخدمات المصرفية الالكترونية للشركات قناة رقمية سهلة ومريحة لعملاء المصرف من الشركات تمكنهم من إدارة جميع معاملاتهم المالية عن بعد من خلال بيئة آمنة وفعالة. ويعتبر نظام نقاط البيع أول نظام نقاط بيع متوافق مع الشريعة الإسلامية في قطر، مع قبوله جميع بطاقات الائتمان الدولية الرئيسية (فيزا، ماستركارد، أميركان إكسبرس، وغيرها). وبالنسبة لنظام حماية الأجور، فهو نظام الكتروني إلزامي لتحويل الراتب يسمح للشركات بدفع أجور العمال عن طريق المصارف. ويمكّن هذا النظام، المصمم

من قبل مصرف قطر المركزي ووزارة العمل من إنشاء قاعدة بيانات يسجل فيها مدفوعات الأجور في القطاع الخاص لضمان السداد الكامل والفعال للأجور المتفق عليها. وتغطي شبكة نظام حماية الأجور جميع الشركات المسجلة لدى الوزارة في جميع القطاعات والصناعات، وستستفيد منه شرائح مختلفة من العمال، حيث باتت عملية دفع الأجور من خلال هذا النظام أسرع وأسهل وأكثر كفاءة.

كما واصلت **وحدة الخدمات المصرفية للشركات** جني ثمار المبادرات التي تم تنفيذها سابقاً، حيث سجلت المجموعة أداءً قوياً خلال العام ٢٠١٨. ونجحت محفظة التمويل في تحقيق ذات المستويات المسجلة خلال العام الذي سبق على الرغم من صعوبة البيئة الاقتصادية والسياسية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى مدار العام، أسهم نمو الميزانية العمومية لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات مرة أخرى إيجابياً في صافي دخل المصرف من خلال تحقيق نمو بنسبة ٥٪ مقارنة مع العام الذي سبق، مع مواصلة التركيز على تنويع الأعمال وتحسين جودة محفظة التمويل. وهدفت تلك الجهود إلى الإبقاء على محفظة التمويل المتعثر عند نفس مستوى ٢٠١٧ وهو أدنى مستوى في القطاع المصرفي في قطر والمنطقة. وجاء هذا الأداء الإيجابي مدفوعاً بالنمو المستدام في جميع المجموعات الأخرى.

وحققت **وحدة الحكومة والنفط والغاز وعبر الحدود** من خلال علاقاتها القوية والمتنوعة زيادة في حجم ودائعها خلال العام. وكانت المجموعة نشطة وناجحة للغاية في إطلاق والمحافظة على سوق ثانوي يرتكز على محفظة التمويل الإقليمي الخاصة بالمجموعة.

واصلت **وحدة المقاولات والعقارات والشؤون التجارية** مسارها التصاعدي خلال العام ٢٠١٨ حيث سجلت نمواً صحياً في حجم المحفظة وزيادة في عائدات التمويل بنسبة ١٧٪ و١٤٪ على التوالي. وواصلت مجموعة المقاولات التركيز على مشاريع البنية التحتية التي تدعم بطولة كأس العالم لكرة القدم في قطر ٢٠٢٢ ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وقد تحقق ذلك من خلال الارتباط مع مقاولين أساسيين يقدمون خدماتهم للشركات الحكومية وشبه الحكومية والشركات الخاصة مثل شركة سكك الحديد القطرية «الريل»، وقطر للبترول، وهيئة الأشغال العامة «أشغال»، وشركة مناطق، ومؤسسة قطر. وعلاوة على ذلك، واصلت مجموعة المقاولات اجتذاب شركات المقاولات المحلية المتوسطة إلى الكبيرة إضافة إلى العديد من الشركات العملاقة النشطة في السوق المحلية. واستمرت **وحدة الشؤون التجارية** في المصرف في تحقيق أداء قوي في العام ٢٠١٨ حيث قطعت أشواطاً كبيرة في اتجاه أن تصبح أكثر تركيزاً على العملاء مع التركيز بشكل خاص على قطاعات الخدمات والسيارات واللوجستيات، وسوق السلع الاستهلاكية السريعة لأغراض التنويع. كما تواصل المجموعة تحويل نموذج أعمالها الناجح لإقامة علاقات مع الشركات في المنطقة التي تنشط في هذه القطاعات.

وسجلت **وحدة أصحاب الثروات الكبيرة والعقارات والتغطية والأعمال** نمواً في حجم محفظتها وفي العائدات بنسبة ١٧٪ و١٦٪ على التوالي خلال عام ٢٠١٨. وزادت مجموعة الشركات الصغيرة والمتوسطة في المصرف حصتها في السوق من خلال إطلاق منتجات جديدة وتوقيع اتفاقيات شراكة لتمويل وكالات المعدات الثقيلة في قطر وتسهيل الانفاق الرأسمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما وضعت معايير ائتمان محددة لهذا القطاع لتسهيل وتسريع عملية التمويل.

وعززت **وحدة المؤسسات المالية** علاقاتها مع المؤسسات المالية في مختلف المناطق الجغرافية، وسهّلت عمليات تجارية كبيرة عبر الحدود. وفي إطار عملياتها، قامت المجموعة بترتيب عمليات التمويل وشاركت في تقديم تسهيلات مشتركة لمؤسسات مالية في جميع المواقع الدولية الاستراتيجية. وتلعب هذه الوحدة دوراً رئيسياً في دعم احتياجات المصرف التمويلية من خلال العمل بشكل وثيق مع وحدة الخزينة لتنويع تمويل المصرف، ومن خلال ترتيب تسهيلات ثنائية ذات تكلفة معقولة للمصرف، وتوسيع الخزينة وعلاقات ايداعات المؤسسات والشركات. وتقيم هذا الوحدة علاقات مراسلة مصرفية مع أكثر من ٥٠٠ مصرف حول العالم لضمان التنوع والتمويل الثابت من مختلف المناطق الجغرافية في العالم. وقامت المجموعة مؤخراً بتنويع حسابات المقاصة بالدولار الأمريكي وترشيد حسابات العملات الأخرى.

وتعمل **وحدة الخزينة** بشكل وثيق مع مدراء العلاقات المصرفية للشركات والأفراد لتقديم خدماتها لجميع عملاء المصرف. كما تقوم وحدة الخزينة كذلك بالاتصال مع فروع مجموعة المصرف المحلية والخارجية والشركات التابعة لها للقيام بنشاطات البيع والتمويل المتبادل. وتقدم وحدة الخزينة لعملاء المصرف مجموعة كاملة من المنتجات بما فيها الودائع، وصرف العملات، وحلول التحوط، ومنتجات سوق رأس المال (الاستثمارات والتحوط). كما تقوم وحدة الخزينة بأعمالها في الأسواق المالية، وأسواق المشتقات والاستثمارات المنظمة، وسوق رأس المال، وسوق الأسهم المحلي، ومبيعات الخزينة. ويستند عمل وحدة الخزينة على نموذج الأعمال المتكامل الذي يركز على العملاء، بحيث يتم تقديم جميع منتجات وخدمات الخزينة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من قبل فريق مبيعات الخزينة بدعم من المكتب المشترك بين المصارف وفريق الهيكلة ومدراء العلاقات. كما يقدم الفريق تداولات الصكوك للعملاء من المؤسسات والشركات وعملاء المصرف من النخبة في الأسواق الابتدائية والثانوية.

وبالرغم من أن ٢٠١٨ كان عاماً حافلاً بالتحديات، فقد نجحت وحدة الخزينة في إدارة تحدي السيولة الذي تسببت به إلى حد كبير ظروف إقليمية غير متوقعة، من خلال جذب ودائع جديدة باستخدام علاقات عبر الحدود في أوروبا وآسيا. ونتيجة لذلك، دعمت الخزينة نمو المصرف من خلال إدارتها الفعالة للسيولة والميزانية العمومية للمصرف، وتنويع قاعدة العملاء مع الحفاظ على تكلفة التمويل عند مستويات معقولة.

وفي عام ٢٠١٨، فرض الوضع الجيوسياسي تحديات إضافية تتعلق بفجوة السيولة، وتمثلت تلك التحديات بالمنافسة الشديدة في تسعير الودائع، وانخفاض عدد الأطراف المقابلة لصرف العملات الأجنبية، وهبوط سوق الأسهم المحلي. وحققت مجموعة الخزينة عدداً من النتائج الجيدة واستخدمت استراتيجيات جديدة لإدارة السيولة والتخفيف من حدة ظروف السوق، وفي الوقت ذاته طبقت إدارة عالية الانضباط للمخاطر. وإضافة إلى ذلك، وجهت المجموعة جهودها نحو تحقيق النمو في المستقبل من خلال تسويق وطرح منتجات جديدة مثل الودائع المزدوجة بعملتين وإعادة شراء الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المجموعة برصد وإدارة التنفيذ الناجح لترقية نظام المعلومات الذي يغطي حالياً مجموعة أوسع من منتجات الخزينة.

واصلت **وحدة الأعمال الدولية** إدارة الفروع والشركات التابعة الدولية عن كثب من أجل تحسين أداءها المالي وإدارتها للمخاطر. وواصلت الفروع والشركات التابعة في جميع الدول العمل بحسب أهدافها المحددة رغم الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية الصعبة. ونجح المصرف في إكمال تخارجه من استثماره في بنك التمويل الاسيوي في ماليزيا من خلال بيعه إلى مؤسسة التمويل والرهن العقاري في ماليزيا. ويسعى المصرف حالياً إلى تحويل بيت التمويل العربي في لبنان إلى مصرف للشركات. وتواصل الوحدة التركيز على موائمة استراتيجية وحوكمة شبكة المصرف الدولية مع مجموعة مصرف قطر الإسلامي من خلال التركيز على تقوية الامتثال والحوكمة في جميع العمليات الدولية. وعلاوة على ذلك، يعمل المصرف على تقييم الفرص المتاحة في السوق لتوسعة شبكة المصرف دولياً وفقًا لما هو محدد في استراتيجيته.

المجموعة المالية

خلال ٢٠١٨، ترأست المجموعة المالية عملية تنفيذ قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وقامت المجموعة المالية بالتنسيق مع قسم الامتثال لإجراء تقييم شامل لالتزام المصرف بقانون حوكمة الشركات، وعملت المجموعة مع فريق السياسات والإجراءات لوضع سياسات حوكمة متنوعة لسد الفجوات المحددة.

كما تصدرت المجموعة المالية عملية تشكيل مصفوفات التحكم في المخاطر على مستوى المؤسسة وعبر العمليات الرئيسية من أجل تقييم تصميم الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وأثناء عملية التقييم التي تستند إلى إطار الرقابة الداخلية ومعاييرها المحددة، الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (كوسو)، ثبت أنه لا توجد نقاط ضعف جوهرية في إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

وكان ٢٠١٨ هو العام الأول الذي بدأ فيه تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)/ معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ الذي غير تماماً طريقة البنوك في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لانكشافها الائتماني والتعرف عليها والإبلاغ عنها. وضمنت المجموعة المالية بالتنسيق مع مجموعة المخاطر تبنياً سلساً للمتطلبات المحاسبية من خلال تطوير نماذج الخسائر التي تتيح المحاسبة في الوقت المناسب، وتتبع المخاطر الائتمانية والإبلاغ عنها بكفاءة.

وخلال العام ٢٠١٨، عززت المجموعة المالية عملية إعداد التقارير المالية والإدارية، من خلال زيادة الأتمتة واستخراج البيانات بشكل فعال. وتم دمج أنشطة إدارة البيانات والعمليات الرئيسية لتحسين جودة التقارير التنظيمية والمالية والإدارية وجداولها الزمنية. وفي إطار المبادرات الخاصة بالخدمات المصرفية الرقمية، تم الاتفاق على إنشاء مكتب لإدارة البيانات على مستوى المصرف تحت مسؤولية المجموعة المالية لتعزيز إطار حوكمة البيانات. وكان لفريق الرقابة المالية دور أساسي في تنقيح عملية الطرح العام الأولي لتسهيل أتمتة عملية الحجز والمحاسبة. وتم تعزيز أنظمة تسوية الحسابات في المصرف من خلال توفير وحدة تسوية عالمية سهلت كامل عملية التسوية المالية للطرح الأولي العام لشركة قطر لصناعة الألمنيوم وغطت جميع النقاط الرئيسية في عملية الاكتتاب لمنع الخسائر التشغيلية المحتملة. كما ترأست المجموعة المالية دراسة تقدير الأثر الكمي بتكليف من مصرف قطر المركزي حول توصيات جديدة من لجنة بازل في مجال المخاطر الائتمانية، والاستثمار في صناديق رأس المال ومخاطر معدل الربح في الدفاتر المصرفية. ومن المتوقع تنفيذ العديد من هذه التوصيات اعتباراً من ٢٠١٩.

وواصلت المجموعة إدارة برنامج إصدار الصكوك في المصرف لتوليد تمويل أطول الأجل من قاعدة متنوعة من العملاء. وفي ٢٠١٨، جمع المصرف أكثر من ٥٧٥ مليون دولار بمعدلات ربح مجزية من خلال الحصول على إيداعات خاصة من مستثمرين من آسيا وأوروبا والشرق الأوسط.

وقد نجحت المجموعة المالية في إدارة العلاقة بين المصرف ومختلف هيئات التصنيف المرموقة. ففي يناير ٢٠١٩، ثبتت وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين تصنيف الودائع على المدى الطويل للمصرف عند «A1». وفي شهر يوليو ٢٠١٨، قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية «فيتش» بتثبيت تصنيف المصرف الائتماني طويل الأجل عند «A». وفي ديسمبر ٢٠١٨، ثبتت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للمصرف عند «A-» وفي ابريل ٢٠١٨، قامت وكالة التصنيف «كابيتال انتيليجنس» بتثبيت تصنيف القوة المالية للمصرف عند مستوى «A». ومنحت جميع وكالات التصنيف المصرف نظرة مستقبلية مستقرة.

وتواصل المجموعة المالية الاستثمار في بناء علاقات قوية مع كل من المستثمرين والمحللين وغيرهم من أصحاب المصلحة وذلك بالتواصل معهم بشكل دوري من خلال الاجتماعات الفردية والقنوات الإلكترونية بما في ذلك قسم علاقات المستثمرين المطور على الموقع الإلكتروني الخاص بالمصرف ومن خلال تطبيق علاقات المستثمرين للأجهزة المحمولة. وتشمل المعلومات المتاحة للمستثمرين الحصص وتاريخ توزيع الأرباح، وتحليل بالرسم البياني للبيانات المالية الفصلية والسنوية، وأدوات حساب الاستثمار، والبيانات المالية، وعروض للمستثمرين. وتم تكريم مشاركة المصرف الفعالة مع المستثمرين خلال المؤتمر السنوي الرابع لعلاقات المستثمرين الذي تنظمه بورصة قطر، حيث حصل المصرف فيه على جائزة «أفضل موقع إلكتروني لعلاقات المستثمرين» من بين جميع الشركات المدرجة.
وصنف الموقع الإلكتروني للمصرف الخاص بعلاقات المستثمرين IR كأحد أفضل المواقع الالكترونية بعلاقات المستثمرين من بين جميع الشركات المدرجة، وذلك ضمن جوائز التميّز في علاقات المستثمرين من بورصة قطر.

مجموعة المخاطر

تقوم مجموعة المخاطر بإدارة عمليات التصميم والحوكمة على مستوى مجموعة المصرف لضمان الاستقلالية عن الأعمال التي تدعمها. وتعتبر القدرة على إدارة المخاطر واحدة من القدرات الأساسية للمصرف، وهي مدعومة بسلوك قوي ونهج فعال لإدارة المخاطر. ويُعرّف المصرف المخاطر على أنها احتمال الخسارة أو تحقيق نتيجة غير مرغوبة فيما يتعلق بتقلب الأرباح الفعلية نسبة إلى الأرباح المتوقعة أو كفاية رأس المال أو السيولة.

تغيرت فلسفة إدارة المخاطر في المصرف بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، حيث أدت الأطر التنظيمية التي انبثقت عن الأحداث الجيوسياسية العالمية والإقليمية إلى موجة من التغير في عملية إدارة المخاطر. واشتملت تلك الأطر على متطلبات أكثر تفصيلاً وتشدداً كتلك المتعلقة برأس المال، ومتطلبات نسبة الدين، والسيولة، والتمويل، بالإضافة إلى مقاربات مختلفة لحساب الخسائر المستقبلية ووضع مخصصات لها في إطار معيار المحاسبة الدولي FAS٣٠. وخلال عام ٢٠١٨، بذل المصرف جهودًا كبيرة ونفذ استثمارات مالية للتعامل مع المخاطر الأحدث نسبياً (مثل تلك المتعلقة بالأمن السيبراني والنماذج والتكنولوجيا المستخدمة للتصدي لها).

ويتمثل أحد المكونات الهامة لنهج إدارة المخاطر في ضمان تحديد المخاطر العالية المتصاعدة أو المخاطر الناشئة بشكل مناسب وإدارتها وإدراجها في عمليات التقدير والإدارة والقياس والرصد.

وتضمن هذه الممارسات امتلاك الإدارة نظرة مستقبلية فيما يخص تقييمها للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة. وتشرف مجموعة المخاطر على الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد مخاطر جديدة أو متصاعدة أو ناشئة، بما في ذلك آليات الرقابة، واختبارات التحمل، وقياس مستوى المحفظة، وأنشطة الرصد والإبلاغ، والتقييم المستمر للتطورات القطاعية والتنظيمية.

وتعمل اختبارات التحمل التي تجرى على مستوى المصرف على تقييم الميزانية العمومية الرئيسية، وبيان الإيرادات، والتأثيرات على رأس المال، الناشئة عن التعرض للمخاطر والتغيرات في الأرباح. ويتم استخدام النتائج من قبل مجلس الإدارة ولجان إدارة المخاطر في المصرف لفهم مستوى أداء المصرف ورأس المال تحت الضغط ومراجعة معدلات الرافعة المالية من خلال مقارنتها بالحدود التنظيمية والأهداف الداخلية. كما يتم إدراج النتائج في عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وتحليل خطط رأس المال.

كما وضعت فرق المخاطر والمالية والخزينة خطة تعافي/طوارئ/ سيولة ترسم إطاراً مرناً وشاملاً وأظهرت أن المصرف يمتلك حوكمة صحيحة لضمان اتخاذ قرارات كافية وفي الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، وصفت الخطة خيارات التعافي الموثوقة والتي ساعدت المصرف على تحقيق التعافي وتعزيز مكانته فيما يتعلق بمستويات السيولة.

ومنذ عام ٢٠١٨، شرع المصرف في تنفيذ مشروع خاص بمعيار المحاسبة الدولي ٣٠/ المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (IFRS9/ FAS30) حيث يتم إدارة هذا المشروع بشكل مركزي، ويتضمن مشاركة مختلف الأقسام وخبراء متخصصين حول المنهجيات، ومصادر البيانات ونمذجتها، وعمليات تكنولوجيا المعلومات، وإعداد التقارير. وارتكزت الإدارة العامة لتنفيذ المشروع على اللجنة التوجيهية الخاصة بالمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ وضمت ممثلين عن مجموعات المخاطر والمالية وغيرها من المجموعات. وتم تقديم التوجيه والتدريب على استخدام المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ في مختلف أقسام المصرف وأقسام الدعم الأخرى. كما عملت المجموعة على تعزيز ممارسات الحوكمة الخاصة بناءً على أطر تصنيف وقياس وتعثر جديدة. وتسعى مجموعة المخاطر إلى ضمان تنفيذ عمليات التحقق من وجود الضوابط المناسبة على العمليات الجديدة وغيرها من المجالات الهامة.
كما تعمل مجموعة المخاطر على إدارة النموذج الخاص «بمعيار المحاسبة الدولي ٣٠/ المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ (IFRS9/ FAS٣٠) – خسائر الائتمان المتوقعة، وكذلك على مراجعة متطلبات وسياسة خسائر الائتمان المتوقعة لتعكس المتطلبات التنظيمية والخسارة الفعلية للمصرف. وتقوم مجموعة المخاطر أيضًا بمراجعة أرقام خسائر الائتمان المتوقعة استنادًا إلى تقييم حسابات المشكلة والخسارة الحاصلة مؤخراً والتغيرات في العوامل الأخرى، بما في ذلك تركيبة

ونوعية المحفظة والظروف الاقتصادية وذلك على أساس ربع سنوي للبيانات المالية وتقارير مجلس الإدارة والتقارير التنظيمية، وللإدارة الداخلية.

تشكل عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية عنصراً هاماً في تقييم كفاية رأس المال للمجموعة، بالإضافة إلى توفير تقييم استشرافي لقدرة المجموعة على العمل في وضع اقتصادي أكثر صعوبةً. وتساعدنا نتائج هذه العملية على تحديد وتخطيط كيفية تعزيز مكانة مجموعة مصرف قطر الإسلامي بأقوى طريقة ممكنة خاصة في البيئات التشغيلية المضغوطة. كما يدعم الامتثال في تقديم التقارير تطبيق عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى مصرف قطر المركزي ضمن جهوده الرامية إلى تبني نهج حديث لإدارة رأس المال باستخدام منهجيات أكثر صرامة لإدارة المخاطر ووضعها ضمن إطار إدارة المخاطر الداخلية. وبالتالي فإن المعلومات المستمدة من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال سوف تؤثر على عملية اتخاذ القرار في المصرف، وسيتم استخدامها لتحديد عمليات الإدارة الأخرى، وتطبيقات الأعمال، مثل عملية اتخاذ القرارات الائتمانية، وتحديد حدود المخاطر، وتخصيص رأس المال لوحدات الأعمال، والتخطيط الاستراتيجي، ووضع الميزانيات، وإدارة الأداء.

وبالنسبة لمحفظة الأصول الدولية، التي تديرها مجموعة المخاطر، شهد عام ٢٠١٨ إنجازات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الخروج السليم من بعض الأصول في أوروبا، بالإضافة إلى تحسين الأصول الأخرى.
كما نجحت مجموعة المخاطر في تنفيذ عمليات مراقبة ائتمانية قوية لتحسين الامتثال والتوافق مع الشروط قبل وأثناء وبعد إنفاق الحدود المعتمدة من خلال إعادة هندسة العمليات داخل المجموعة. وكجزء من عمليات إدارة مخاطر الائتمان، تعمل مجموعة المخاطر بشكل استباقي لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية للتقارير من خلال إعداد التقارير والتحقق من صحتها وصحة موعد تسليمها بشكل دقيق بالكامل.

وكجزء من التركيز على المخاطر التشغيلية، تم تطبيق نظام إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال في جميع أقسام وإدارات المصرف خلال ٢٠١٨ لتبسيط أنشطة التقييم الذاتي للمخاطر والتحكم، وفي الوقت نفسه ضمان الرصد المستمر لمؤشرات المخاطر الرئيسية، وإدارة بيانات الخسائر وخطة عمل إدارة المشاكل.
وقد تم تعزيز السياسات ذات الصلة بأمن المعلومات وإدارة استمرارية الأعمال من خلال أخذ التحديات الجديدة الصاعدة في جميع أنحاء العالم بعين الاعتبار.
وقد شكلت التحسينات التي أدخلها المصرف على أمن المعلومات والحماية من هجمات المعلوماتية (السيبرانية) مجالات تركيز رئيسية خلال العام، ولا تزال كذلك للحد من جميع المخاطر المرتبطة بها من خلال تمارين المحاكاة وتدريب الموظفين.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحديث خطط الاستجابة للحوادث والأزمات، بالإضافة إلى خطط استمرارية الأعمال وتبسيطها. ومن الخطوات الرئيسية المتخذة خلال عام ٢٠١٨ الاختبار الكامل الناجح لموقع التعافي من الكوارث وموقع استمرارية الأعمال، لضمان استجابة فعالة لأي أحداث غير مخطط لها وملاءمتها لخدمات وأنظمة المصرف الجديدة/ المتغيرة.

بالإضافة إلى ذلك، ولضمان اتساق ثقافة إدارة المخاطر في كامل مجموعة مصرف قطر الإسلامي، تم دعم وتعزيز مختلف الكيانات في المجموعة من خلال توفير الدعم الفني والإداري في جميع مجالات المخاطر. وقد كان هناك تنسيق وتفاعل وثيق مع جميع الكيانات داخل المجموعة لضمان اتساق سياسات المخاطر.

مجموعة الاستراتيجية

خلال ٢٠١٨، تمثّل التركيز الرئيسي لمجموعة الاستراتيجية في تطوير استراتيجية الخدمات المصرفية الرقمية الخاصة بالمصرف والبدء بتنفيذ مبادرات محددة لدفع الكفاءات التشغيلية وتعزيز تجارب العملاء. لقد واصلنا القيام باستثمارات استراتيجية لتبسيط ورقمنة وأتمتة الأنشطة والعمليات لكل من العملاء والموظفين، مثل القدرة على الحصول على تمويل شخصي فوري من خلال تطبيق جوال المصرف الحاصل على جوائز عديدة، وتعد هذه الخدمة هي الأولى من نوعها في قطر.
وقد أطلق قطاع التسويق والاتصال العديد من المنتجات والخدمات والعروض الجديدة خلال ٢٠١٨، حيث بدأت العام بالتعاون مع فيزا لمنح حاملي بطاقات المصرف فرصاً لحضور بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠١٨، وتعزيز خدمات ومزايا تطبيق جوال المصرف، وحملة المكافآت النقدية لدعم العملاء الذين يتقدمون بطلب الحصول على تمويل شخصي، والعرض الرمضاني الذي وفر العديد من الجوائز والخصومات، وصفقات حصرية لتمويل السيارات، والحملة الصيفية للبطاقات الائتمانية، وحملة تحويل الراتب لمكافأة العملاء الجدد الذين يقومون بتحويل الراتب إلى المصرف.

بالإضافة إلى ذلك، أطلق المصرف برنامج المكافآت الجديد «أبشر»، كما قدم المرحلة الثانية لحساب التوفير «مسك» التي تضم المزيد من الفائزين والمزيد من الجوائز لتشجيع العملاء على التوفير أكثر. وفيما يتعلق بشبكة الفروع، قام المصرف بتغيير مكان عدد من الفروع مثل فرع السد والمنطقة الصناعية وفرعه في شبكة الجزيرة الإعلامية وافتتح فرعاً جديداً له في طوار مول.
وعلى صعيد الخدمات المصرفية للشركات، دعم فريق التسويق إطلاق أول حلول إسلامية لنقاط البيع وبوابة الدفع الإلكتروني في قطر، وإطلاق بوابة الكترونية خاصة بنظام حماية الأجور لتحويل رواتب الموظفين. كما استحدث المصرف القسم الخاص بعلاقات المستثمرين على موقعه الإلكتروني، وأطلق تطبيقاً جديداً خاص

بالمستثمرين بهدف تزويد المستثمرين وجميع الجهات المعنية بكافة المعلومات حول أداء وعمليات المصرف. كما دعم المصرف العديد من الأنشطة المحلية في قطر مثل رعاية الاحتفالات باليوم الوطني لدولة قطر والمشاركة في العديد من معارض التوظيف في الكليات والجامعات ورعاية حفل تخريج شؤون القاصرين ومؤتمر القمة المصرفية في العصر الحديث ومؤتمر أمن المعلومات الذي ينظمه مصرف قطر المركزي.
ومن أهم أنشطة المجموعة في ٢٠١٨ تعزيز الوعي حول QIB–UK، حيث تم نشر العديد من المقالات حول مشهد سوق العقارات في المملكة المتحدة في الصحف المحلية للترويج لتجربة QIB–UK في سوق العقارات. وأطلق المصرف بالتعاون مع مؤسسة إنجاز قطر برنامج التعليم المالي للطلاب الحائز على جوائز عديدة. وهو برنامج تدريبي مدته خمسة أسابيع يتضمن جلسات تعليمية تفاعلية مصممة خصيصاً لطلاب المدارس الثانوية وطلاب السنة الدراسية الأولى في الجامعات، ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ عاماً. وقدم المصرف وإنجاز قطر البرنامج للمئات من طلاب المدارس الثانوية والجامعات في قطر وسيواصل ذلك خلال العامين القادمين. كما قام موظفو المصرف بتقديم جلسات البرنامج إلى جانب متطوعي إنجاز قطر.

ويمثل تعزيز الثقافة المؤسسية وشعور الالتزام بين الموظفين أحد الأهداف الرئيسية في المصرف، ولهذا قام قطاع التسويق والاتصال بتنظيم العديد من الأنشطة التفاعلية مع الموظفين لدعم تعزيز هذه الثقافة، وشملت الاحتفال باليوم الرياضي للدولة، ولقاء الموظفين السنوي في احدى ليالي شهر رمضان الكريم واليوم السنوي للتبرع بالدم، والاحتفال بيوم الأرض.
وأجرت المجموعة أبحاث سوق لاستكشاف إمكانية إطلاق عروض جديدة للعملاء (حزم منتجات) في عام ٢٠١٩، وواصلت استخدام نظام استطلاع آراء العملاء خلال الوقت الفعلي (استطلاع عبر الرسائل النصية حول التعاملات في جميع الفروع ومركز الاتصال والتطبيق الجوال). كما انصب تركيز المجموعة خلال هذا العام على أداء المصرف على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تم تعزيز موقع المصرف والحفاظ على معدلات مشاركة عالية على جميع المنصات.
وفي ٢٠١٩، ستدعم المبادرات الرئيسية، التي تهدف إلى تعزيز حضور المصرف على الساحة الرقمية، التحول الرقمي الذي يقوم به المصرف، وعملية توفير باقات منتجات جديدة، وتعزيز مكانة علامة المصرف التجارية. وبدوره، قام قطاع ضمان الجودة بتوسيع نطاق أنشطته لتشمل مراقبة المشكلات التي تم الإبلاغ عنها في الفروع ومراكز الخدمة وتحديدها ومتابعتها، وذلك يشمل إدارة المنشأة والأنشطة الإدارية وتوافر مواد تسويقية محدثة ومظهر الفروع. وبالإضافة إلى عملية الرفع التلقائية لشكاوى العملاء التي تم إطلاقها في ٢٠١٨، قرر القطاع توحيد الحدود الزمنية المتفق عليها للرد ليكون ٣ أيام ضمن جميع فئات الشكاوي لرفع درجة رضا العملاء. كما ساهم قطاع ضمان الجودة بإطلاق خدمة التمويل الفوري من خلال منح جميع العملاء المتطلبات اللازمة بحيث تكون هي «صوت العميل» وتعمل عن كثب مع مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد لضمن نجاح إطلاق الخدمة. كما واصل القطاع إدارة برنامج «فكرتي» المتعلق بطرح الأفكار والاقتراحات على مستوى المصرف. كما ساهمت مجموعة ضمان الجودة بالتحضير للطرح الأولي العام لشركة قطر لصناعة الألمنيوم من خلال توفير التدريب والسيناريوهات الشاملة لجميع المشاركين، بالإضافة إلى تقديم الدعم العملي من خلال زيارات الفروع خلال فعالية الاكتتاب.

مجموعة العمليات والتكنولوجيا

في عام ٢٠١٨، واصلت مجموعة العمليات والتكنولوجيا لعب دور أساسي في تمكين المصرف ومختلف مهام العمل ودعم المهام بهدف التصدي للتحديات التي تواجه النمو، إلى جانب تعزيز مكانة المصرف كمزود رائد للخدمات المصرفية في البلاد. وعملت المجموعة بشكل مستمر على اعتماد أحدث التقنيات والعمليات التي تدعم المعايير العالية لتجربة العملاء، الخارجية والداخلية على حد سواء، وعلى التعزيز المستمر للضوابط والأدوات التي تحقق الامتثال الكامل للمعايير التنظيمية والمعايير ذات الصلة بالقطاع، المحلية منها والدولية.

وفي ظل توجه المصرف نحو زيادة عمليات الرقمنة، كانت هناك جهود متواصلة من جانب المجموعة لتنفيذ العديد من الأنظمة والترقيات الجديدة في إطار المبادرات الاستراتيجية التي أطلقتها مختلف مجموعات العمل. وبالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود داخلية كبيرة لإعادة هندسة وضبط العمليات المتعددة التي أدت إلى تحسين تجارب العملاء بشكل كبير من حيث وقت إنجاز المعاملات والكفاءة.

وتماشياً مع مسار التحديث التكنولوجي والرقمي لدينا، نفذت مجموعة تكنولوجيا المعلومات بنجاح مبادرات المنصة الالكترونية الموحدة من خلال تعزيز وإثراء تطبيق جوال المصرف وإطلاق نظام مركز اتصالات خدمة العملاء الحافل بالميزات. كما اختار المصرف أيضاً أحدث حلول لإدارة علاقات العملاء، وهو الآن بصدد توظيفها في وحدات الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. وتم إجراء تحسينات للحلول لإطلاق منتجات رقمية مثل التمويل الفوري وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي سوف يستمر تعزيزها خلال العام ٢٠١٩.
وبالإضافة إلى الخدمات التي توفرها المنصة الالكترونية الموحدة، تم تقديم مبادرات تقنية مكثفة أخرى خلال العام لتعزيز قدرات العمل والقدرات التكنولوجية، كان من أبرزها تعزيز الخدمات الالكترونية للشركات، ونظام حماية الأجور، ونظم طلب وتقديم تمويل ترتكز على سير العمل. فقد تم تعزيز نظام الاكتتاب العام بشكل كبير لضمان إتمام عمليات الاكتتاب بشكل سلس في شهري أكتوبر ونوفمبر.

وسعياً منه لدعم المبادرات الرقمية وإتاحة الوصول إلى بنية تحتية متوافرة على مدار الساعة، عزز المصرف من استثماره في تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا حيث تمت ترقية البنية التحتية للخوادم والخوازن بالكامل إلى أحدث التقنيات. كما تم تحقيق تحسن كبير في القدرات نتيجة لهذه التحسينات التكنولوجية. ونتيجة للترقيات على مستوى البنية التحتية، حققنا نجاحاً كبيراً في إدارة البنية التحتية والتطبيقات الحيوية للمصرف من موقع التعافي من الكوارث لمدة ٣ أيام متتالية، ومنحنا هذا النشاط الثقة الكاملة بقدرتنا على العمل بنجاح من ذلك الموقع في حال حدوث أي حالات طارئة في المركز الرئيسي للبيانات. وأخيراً، لضمان سلامة الأصول المعلوماتية للمصرف وحماية الأصول المالية للعملاء في إطار تعزيز الرقمنة، يواصل المصرف الاستثمار بشكل كبير في البنية التحتية لأمن المعلومات. فقد استثمرنا في الجيل التالي من جدران الحماية وتكنولوجيا الأمن المعلوماتي التي من شأنها المساعدة في حماية بيانات المصرف وبيانات العملاء من أي تهديدات أمنية طارئة.

وفيما يخص العمليات، ركزت المجموعة جهودها خلال العام على الترويج للاستخدامات اللاورقية من خلال الصور وأتمتة سير العمل. فقد تحولت عمليات متعددة في المصرف مثل التحويلات، وتمويل الأفراد، وفتح الحسابات، والصيانة، إلى عمليات قائمة على تدفق الصور بين الفروع ومراكز العمليات لتحسين وقت الإنجاز وضبط المعاملات. وأدت بعض المبادرات الهامة مثل خدمة (e-Pin) إلى تسهيل عملية التفعيل وانشاء الرقم السري إلكترونياً لجميع بطاقات الخصم والبطاقات الإئتمانية الصادرة عن المصرف، وتفعيل البطاقة عبر أجهزة الصرف الآلي لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد، وتوفير تجارب إيجابية للعملاء، وتحسين كفاءة المصرف. كما أتاح إطلاق بوابة الكترونية خاصة بنظام حماية الأجور للمصرف إدارة عدد متزايد من هذه المعاملات مع تحسن بارز في وقت الإنجاز وتجربة العميل. ولعب فريق العمل المسؤول عن البطاقات دوراً أساسياً في إعداد عمليات نقاط البيع بالاستفادة من نموذج خارجي، مما أتاح للمصرف الدخول في مجال أعمال قبول التجار. ولعب فريق العمليات أيضاً دوراً رئيسياً في إعداد نظام الشبكة الوطنية للتسويات (NNSS) والذي حقق وفورات كبيرة في الرسوم المتعلقة بالعملات الأجنبية، بسبب تطبيق التسوية على نطاق القطاع المحلي لمعاملات البطاقات داخل الدولة. وبشكل عام، تواصل مجموعة العمليات الدفع بعجلة التطوير المستمر للعمليات عن طريق التمكين الرقمي لزيادة الكفاءة بشكل إيجابي، وتحسين وقت الإنجاز، والحد من الأخطاء، ووضع ضوابط أشد مع خفض تكلفة العمليات وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء.

ويواصل قطاع إدارة تحول الأعمال في مجموعة العمليات والتكنولوجيا في المصرف، بشكلها الحالي، العمل كنقطة اتصال وجسر يصل بين جميع المجموعات والوظائف دعماً لعمليات إدارة التغيير الخاصة بأنظمة المصرف وعملياته وتقنياته، وكذلك فعاليته وكفاءته ورضا أصحاب المصلحة من خلال تحسينات قابلة للقياس. وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه المجموعة مع مرور الأيام لإدارة وتحسين واستحداث العمليات والأنظمة الجديدة بسبب التغيرات المستمرة في تكنولوجيا المصرف. وقادت المجموعة العديد من التغيرات التي شملت تحسين العمليات التجارية، والتحليلات القائمة على مبدأ الطرفين، مع إدخال عناصر لضمان الجودة، وبناء الكفاءة، وإدارة المخاطر، وتصحيح التدقيق، لضمان تحقيق الكفاءة التشغيلية والفعالية في المصرف، وكذلك ضمان أن تتماشى تجربة العملاء مع أهداف المصرف وغاياته ورؤيته ورسالته. كما اضطلع قطاع تحول الأعمال بالمسؤولية عن مشاريع استراتيجية رئيسية مثل مبادرات التحول الرقمي، وإعادة تصور رحلة العملاء، وتعزيز المنصة الالكترونية الموحدة، والتحسينات على نظام إدارة الوثائق، وغيرها من الترقيات وتصحيحات تدفق العمل بما يتماشى مع التغييرات في العمل والتغيرات التنظيمية وتلك المتعلقة بالامتثال. ومن المشاريع القائمة حالياً لدى قطاع المباني والمشاريع مشروع توحيد تصميم فروع المصرف ومكاتبه في جميع أقسام المصرف، إلى جانب بناء وإضافة فروع جديدة. كما أطلقت المجموعة مبادرات لتوفير التكاليف في المباني من خلال تقليل التكاليف وإعادة النظر في عقود الإيجار وتجديد المرافق. وبالإضافة إلى ذلك، تمكّن المصرف، من خلال إعادة استخدام المباني الموجودة حالياً في مركز بيانات المصرف وإعادة التموضع في مباني المصرف الأخرى، من إجراء تحسينات مماثلة، مما قلص التكاليف.

مجموعة الموارد البشرية:

في إطار رؤية مجموعة الموارد البشرية، واصل المصرف تركيزه على التدريب على مستوى المؤسسة وتطبيق أفضل الممارسات وتعبئة الأدوار القيادية الهامة، بالإضافة إلى تعزيز الفعالية التنظيمية وبناء ثقافة «الأجر حسب الأداء».

وفيما يخص التعليم والتطوير، عزز المصرف بنجاح تركيزه على تطوير القدرات الداخلية والاستفادة من المعارف الداخلية من خلال الأنشطة التعليمية المنظمة. وبهدف سد الفجوة في المهارات، والتي تم تحديدها في العام ٢٠١٧، وسع المصرف نطاق تركيزه على تطوير مهارات التواصل ومعالجة المواقف الصعبة لجميع الموظفين الذين يعملون في خدمة العملاء مباشرة. كما قام بمواءمة جميع الاحتياجات التدريبية بشكل فعال في المناهج الدراسية التي تركز على العمل لتوفير المزيد من الدورات التدريبية والحلول التعليمية ذات الصلة بالأعمال.

وشهد العام الماضي التنفيذ الناجح لمركز تقييم كفاءة الموظفين الجدد، مما أدى إلى تقليص الأخطاء وتحسين التآزر، وليبلغ متوسط معدل الكفاءة الناتج عن التدريب ٤,٤٧ (من ٥,٠ استناداً إلى علامة PES).

وفيما يخص عمليات التعلم (عامل الفعالية)، قدم المصرف في عام ٢٠١٨ أكثر من ٣٥,٠٠٠ ساعة تدريب، بزيادة تجاوزت ١٧٥٪ عن الأعوام السابقة. كما استجاب المصرف أيضًا إلى جميع طلبات واحتياجات التدريب التي قدمها الموظفون، أو حددها فريق الإدارة لدينا، من خلال تنفيذ دورات تدريبية بلغت نسبة متخصصي التعليم إلى الموظفين فيها ١: ٤٠٠. ومن خلال الدورات التدريبية، ركزنا أيضاً على تحويل عملية تخطيط التدريب ووضع ميزانيته إلى عملية تعتمد على النسبة، مما يتيح التوزيع المتساوي وتحسين الضوابط.

كما عملت مجموعة الموارد البشرية على الموائمة بين طلبات التدريب من جهة واحتياجات العمل والسير الذاتية للموظفين من جهة أخرى، بالإضافة إلى زيادة دورات التدريب الداخلي التي يقدمها الخبراء، وتشجيع التدريب العملي (بالمقارنة مع التدريب في الفصول الدراسية) بهدف خفض التكلفة الإجمالية لإجراء دورات التدريب وملكيتها.

وبهدف تشجيع المواهب المحلية الشابة، قام المصرف بقبول المزيد من الطلاب القطريين في برنامج رعاية الطلاب الجامعيين، ليصل إجمالي عدد الطلاب الذين انضموا للبرنامج إلى ٤٥ طالباً. ومن المقرر أن يتم استيعاب الطلاب المتخرجين حديثاً في برنامج «المسؤول التنفيذي» في بداية عام ٢٠١٩.

وتظهر معدلات التقطير الأخيرة أن القطريين يشكلون ٢٨% من العدد الإجمالي للموظفين. وشارك المصرف في العديد من معارض التوظيف التي نظمتها جامعات ومؤسسات مرموقة في قطر. كما نفذ بنجاح برنامج استثمار تعليمي للموظفين القطريين كجزء من مخطط التطوير الوظيفي للكوادر الوطنية. وانتهينا في المصرف من اختبار تطبيق هاتف جوال لبرنامج خصومات الموظفين، وحصلنا على التصريح اللازم من Info Security، ونعتزم إطلاقه رسمياً في وقت قريب بالتنسيق مع مجموعة تكنولوجيا المعلومات.

التصنيف الائتماني

تصنيف وكالة موديز:
في يناير ٢٠١٩، قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين بتثبيت تصنيفها لودائع المصرف عند (A1) مع نظرة مستقبلية «مستقرة». ويعكس هذا التصنيف كفاية الملاءة الرأسمالية والربحية الجيدة للمصرف، واعتماده المحدود على التمويل من أسواق المال العالمية، مدعوماً بقوة العلامة التجارية للمصرف في الصيرفة الإسلامية للأفراد والشركات. هذا بالإضافة للنمو القوي والمتسارع للمصرف في السنوات الأخيرة. كما تؤكد هذه النظرة المستقبلية مرونة ومناعة القطاع المصرفي القطري الذي تأقلم مع الأوضاع الراهنة وتخطى التحديات بدعم من الجهات الحكومية.

تصنيف وكالة « فيتش»:
في يونيو ٢٠١٨، رفعت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية «فيتش» تصنيف النظرة المستقبلية لمصرف قطر الإسلامي (المصرف)، إلى «مستقر». وفي وقت سابق من هذا العام قامت «فيتش» بتثبيت تصنيف المصرف الائتماني طويل الأجل عند +A . وقالت الوكالة في تقريرها: «تأتي هذه الخطوة عقب رفع النظرة السيادية لدولة قطر إلى مستقر وتثبيت تصنيفها الائتماني طويل الأجل عند ‹–AA›، فقد أدى ضخ السيولة من القطاع العام إلى استقرار القطاع المصرفي ووقف التمويل غير المحلي. وقد تقلص العجز المالي بشكل كبير، ونتوقع أن يتحول إلى فائض في عام ٢٠١٩. كما أعاد الاقتصاد تطوير طرق الاستيراد وهو يواصل نموه بسرعة كبيرة».

تصنيف كابيتال إنتليجنس:
وفي أبريل ٢٠١٨، قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية «كابيتال إنتليجنس» بتأكيد تصنيف القوة المالية للمصرف عند مستوى ‹A› مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف المصرف للعملات الأجنبية على المدى الطويل عند ’A+‘ وعلى المدى القصير عند ’A2‘. وجاء تأكيد القوة المالية للمصرف بفضل نسب كفاية رأس المال والتحسن في حقوق الملكية العادية من المستوى الأول (CET1 ratio) وجودة الأصول بشكل عام والتحسن في صافي هوامش التمويل والايرادات التشغيلية، والتي يدعمها جميعاً انخفاض التكاليف. كما أن مكانة المصرف بوصفه رائداً في الصيرفة الإسلامية في قطر تلعب دوراً مهماً نظراً لتفضيل القطريين للخدمات والمنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية.وأكدت الوكالة أنه من العوامل المشجعة هي أن المصرف لديه حالياً نسبة تغطية السيولة أعلى من متطلبات الجهات الرقابية، ونسبة التمويل الى الودائع ثابتة وجيدة، وهما النسبتان اللتان تستند إليهما المصارف القطرية بشكل متزايد لإدارة السيولة. وقالت الوكالة في بيانها أن هذه التصنيفات إضافة إلى أنها تعكس محفظة المصرف القوية بشكل عام، فإنها مدعومة كذلك بإمكانيات النمو الكبيرة للاقتصاد والدعم الحكومي المستمر لجميع المصارف القطرية. وبناء على قوة ميزانية الحكومة القطرية، فقد تم تأكيد تصنيف الدعم عند «٢».

تصنيف وكالة ستاندرد آند بورز:
في ديسمبر ٢٠١٨، ثبّتت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية التصنيف الائتماني للمصرف عند مستوى (-A). وبحسب التقرير الذي أصدرته الوكالة، فقد كان هنالك العديد من العوامل الرئيسية التي ساهمت في هذ التصنيف للمصرف أهمها أن المصرف هو أكبر مصرف إسلامي وثاني أكبر مصرف بين جميع المصارف في دولة قطر بالإضافة إلى أداءه المالي الجيد ورسملته القوية. وقالت وكالة ستاندرد آند بورز: «يعكس التصنيف رأينا حول العلامة التجارية القوية التي يتمتع بها المصرف في مجال الخدمات المصرفية للشركات ومكانته المناسبة بصفته أكبر مصرف إسلامي في قطر. يتمتع المصرف برأس مال قوي وهذا ما يدعم التصنيف الذي حاز عليه. وقد أصبح وضع المصرف من حيث مصادر الأموال أكثر توازناً وبلغت نسبة التمويل المستقر للمصرف ١١٣,٩% في نهاية عام ٢٠١٧. وكان المصرف يمتلك أيضاً سيولة كافية، حيث كان هناك ما يقارب ٧% من موجودات المصرف كموجودات سائلة و٢٠% أخرى غالبيتها في صكوك للحكومة القطرية».

جوائز ٢٠١٨

ونظـراً لأدائـه المتميـز وابتكاراتـه المسـتمرة، حصـل المصـرف علـى إشـادة وتقديـر العديـد مـن المـج ات والتقاريـر الماليـة الدوليـة المرموقـة بصفتـه أحـد المصـارف الرائـدة فـي المنطقـة، وفـي ٢٠١٨ حصـد المصـرف الجوائـز التاليـة:

- أفضل مصرف إسلامي في قطر عام ٢٠١٨، من مجلة ذا بانكر التابعة لفايننشال تايمز
- أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الشرق الأوسط لعام ٢٠١٨، من غلوبال فاينانس
- أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر ٢٠١٨، من غلوبال فاينانس
- أفضل مؤسسة مالية إسلامية للشركات الكبرى لعام ٢٠١٨، من غلوبال فاينانس
- أفضل مقدم لخدمات التمويل الإسلامي للمشاريع لعام ٢٠١٥٨، من غلوبال فاينانس
- أفضل صفقة عقارية لعام ٢٠١٨، من غلوبال فاينانس
- أفضل صفقة صكوك ٢٠١٨، من غلوبال فاينانس
- جائزة «أفضل بنك رقمي للعملاء في قطر ٢٠١٨، من غلوبال فاينانس
- أفضل مصرف إسلامي في قطر، من مجلة أخبار التمويل الاسلامي IFN
- صفقة العام في قطر، من مجلة أخبار التمويل الاسلامي IFN
- أفضل صفقة إعادة هيكلة، من مجلة أخبار التمويل الاسلامي IFN
- أفضل بنك إسلامي في قطر من الاتحاد العالمي للمصرفيين العرب
- أفضل منتج إسلمي لبطاقة مسبقة الدفع من شركة فيزا العالمية
- أفضل بنك إسلامي في قطر ٢٠١٨، من مجلة ذا اسيتس .
- أفضل صفقة تمويل إسلامي في قطر لعام ، ٢٠١٨ من مجلة ذا اسيتس.
- أفضل استشارى لصفقة تمويل إسلامي في قطر ٢٠١٨، من مجلة ذا اسيتس.
- أفضل بنك نمواً للمحفظة، من بنك قطر للتنمية، ضمن جوائز البنوك الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- أفضل مصرف إسلامي في قطر، من قمة المصرفية الحديثة ٢٠١٨
- أفضل تطبيق جوال مصرفي، من قمة المصرفية الحديثة ٢٠١٨

مجموعة المصرف

الشركات التابعة والزميلة المحلية

كيو إنفست

مرخص من مركز قطر للمال منذ مايو ٢٠٠٧ مع رأسمال معلن بقيمة مليار دولار أمريكي. كيو إنفست هو المؤسسة المالية الأكبر التي باشرت عملياتها في مركز قطر للمال ويملك فيها المصرف نسبة ٥٠,١٣%.

الجزيرة للتمويل

تأسست الشركة عام ١٩٨٩ ويملك فيها المصرف ٣٠%، والأوقاف ٢٠% بالإضافة إلى مساهمين آخرين مثل شركة قطر للتأمين ومصرف قطر الوطني. تعمل الجزيرة للتمويل جاهدة على تلبية احتياجات العملاء وتوفر لهم أفضل الحلول المتوافقة مع الشريعة الاسلامية.

عقار للتطوير والاستثمار العقاري

تأسست عام ٢٠٠٠ كمشروع مشترك يتوافق، مع الشريعة الاسلامية حيث يملك المصرف ٤٩% من أسهم الشركة، في حين تملك أوقاف ٣٤%، أما وزارة الأوقاف والهيئة العامة لشؤون القاصرين فتملكان ١٧%.

شركة ضمان للتأمين الاسلامي (بيمه)

تأسست في سبتمبر من عام ٢٠٠٩ وهي شركة تأمين مساهمة قطرية خاصة ومقفلة تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومرخص لها العمل في مختلف أنواع التأمين (العام والتكافل). مؤسسو الشركة هم: المصرف بنسبة مساهمة تبلغ ٢٥% وشركة قطر للتأمين بحصة تبلغ ٢٥% ومصرف الريان بنسبة قدرها ٢٠% وبروة للتطوير العقاري بنسبة ٢٠% وكيو إنفست بنسبة ١٠%.

شركة درة الدوحة

شركة درة الدوحة للاستثمار والتطوير العقاري ، شركة تعمل في مجال النشاط العقاري في قطر ويملك المصرف حوالي ٤٠% من أسهم الشركة.

شبكة المصرف الدولية

أسس المصرف حضوراً في أسواق خارج قطر لتلبية الاحتياجات المالية لعملائه القطريين خارج البلاد:

QIB UK

تأسس عام ٢٠٠٨ وهو مملوك بالكامل للمصرف، ويقدم خدماته لكبار المستثمرين وأصحاب الثروات القطريين والخليجيين في المملكة المتحدة.

المصرف – السودان (فرع واحد)

تأسس في يوليو ٢٠١٣ ويقدم خدمات تمويلية متوافقة مع الشريعة الاسلامية لكبرى الشركات.

بيت التمويل العربي

تأسس عام ٢٠٠٤، وهو أول مصرف اسلامي شامل في لبنان. أدت إعادة الهيكلة عام ٢٠١٢ إلى تركيز عمليات المصرف في أربعة مواقع استراتيجية، وأسفر عن نموذج أعمال يتميز بالكفاءة والاستدامة.

المسؤولية الاجتماعية

بوصفه رائداً في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية وشريكاً فاعلاً يقدم الدعم المستمر للأنشطة المجتمعية، يضع المصرف المسؤولية الاجتماعية على رأس أولوياته. وينعكس ذلك في المساهمات الأساسية لدعم الإنسان، والصحة، والتعليم، والأنشطة الرياضية في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية للمصرف.

وخلال عام ٢٠١٨، قام المصرف بمبادرة مبتكرة وقع من خلالها على اتفاقية حصرية مع مؤسسة «إنجاز قطر» لرعاية برنامج مدته ثلاث سنوات لتثقيف الشباب القطري في عدة مدارس ثانوية وجامعات مختارة حول تعلم طرق إدارة أموالهم. وبموجب اتفاقية التعاون بين المصرف وإنجاز، تم إطلاق منهج دراسي جديد بعنوان «كيف تدير الأموال؟» يشمل تدريباً مدته ٥ جلسات تدريبية ودورات تعليمية تفاعلية مصممة خصيصاً لطلاب المدارس الثانوية والطلاب المستجدين في الجامعات، ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ عاماً. ويقدم المصرف ومؤسسة إنجاز البرنامج إلى ١٢٥٠ طالباً من الثانوية العامة والجامعات على مدار السنوات الثلاث القادمة، ابتداءً من العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩. ويلتزم فريق من خبراء المصرف بتقديم دورات البرنامج إلى جانب متطوعين من مؤسسة إنجاز قطر.

كما شارك المصرف في عدد من مبادرات المسؤولية الاجتماعية خلال العام ٢٠١٨:

- المنح الدراسية والتدريب للطلاب القطريين.
- المشاركة في العديد من المعارض المهنية التي تنظمها المؤسسات التعليمية مثل جامعة قطر والمدينة التعليمية.
- حملة التبرع بالدم بتنظيم من مؤسسة حمد الطبية.
- أنشطة مختلفة لدعم المحتاجين في قطر.

تقرير
الحوكمة

نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة

تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالمصرف، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، وتنمية المجتمع والنهوض به؛ الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداء المصرف بصفة عامة، وينتهي حتماً إلى تحقيق المعنى الحقيقي لمبدأ إعلاء المصلحة العامة، ومصلحة المصرف وأصحاب المصالح وتقديمها على أي مصلحة أخرى.

إرساء المبادئ الآتية:

- مبدأ الشفافية: ذلك المبدأ القائم على حسن النية، وتحري الصدق والمصارحة، وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتوخي الحرص والرعاية الفائقة والأمانة في أداء المهام والوظائف الموكلة إلى كل مسؤول وعامل بالمصرف متمثلاً في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا إلى جميع العاملين وغيرهم من الاطراف ذات العلاقة بالمصرف، ويعمل على تجنب تضارب المصالح والحد منها وتحقيق النفع العام في ظل مفهوم الاستثمار النزيه في السوق.

- مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها؛ ويهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات والمسؤوليات في المصرف، ووضع آلية رقابة مناسبة تعمل على محاسبة كل مسؤول عن عمله وتقييم أداءه، وتقييم أداء المصرف بشكل عام وفقاً لأفضل المعايير الدولية ، كما يهدف إلى إقرار المسؤول بمسؤوليته و بيان المسؤولية الاجتماعية للمصرف ودورها تجاه المجتمع والعمل على تنميته ورخائه والمحافظة على البيئة.

- مبدأ العدالة والمساواة: أصحاب المصالح وعلى رأسهم المساهمين متساوين في الحقوق، ويحظر التمييز بينهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم أو صفتهم بالمصرف سواءً بسواء.

نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

المادة (2)
نطاق التطبيق

تسري مبادئ وأحكام هذا النظام على الشركات، والكيانات القانونية المدرجة ببورصة قطر، ويفصح المصرف في التقريرالسنوي عن مدى التزامه بتطبيق مبادئ وأحكام هذا النظام.

المادة (3)
الالتزام بمبادئ الحوكمة

يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بصورة مستمرة ومنتظمة، والالتزام بتطبيق أفضل مبادئ الحوكمة .

المادة (4)
تقرير الحوكمة

يتضمن تقرير الحوكمة إفصاح المصرف عن الالتزام بتطبيق أحكام هذا النظام وجميع المعلومات المتعلقة بتطبيق مبادئه وأحكامه حيث قام المجلس بإعتماد الاطار العام للحوكمه بما يتضمن من السياسات و الاجراءات المنصوص عليها في نظام الحوكمه لضمان الامتثال لمبادئ هذا النظام بالاضافة الى تحديث ميثاق المجلس بما يتضمنه من مسؤوليات المجلس ومنها مايلي:

1- الإجراءات التي اتبعها المصرف بشأن تطبيق أحكام هذا النظام.
2- خلال عام 2018 لم يتعرض المصرف لاي غرامات من قبل هيئة قطر للاسواق المالية قد تنتج من عدم التزامه بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام.
3- الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالمصرف.
4- الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية .
5- أعمال اللجان وعدد اجتماعاتها.
6- تحديد المخاطر.
7- تقييم أداء المجلس.
8- الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية.
9- الإفصاح عن مدى التزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
10- لاتوجد دعاوي قضائية او تحكيم او قضايا جوهرية قد تؤثر سلباً على اعمال المصرف.
11- الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي أبرمها المصرف مع أي «طرف ذو علاقة».
12- بلغ عدد التظلمات والشكاوي والمقترحات والبلاغات 2627 حيث تم التعامل معها عن طريق إدارة مراقبة الجودة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية للمصرف .

المادة (5)

المجلس

الشروط الواجب توافرها في عضو المجلس

يجب أن يكون عضو المجلس مؤهلاً، ويتمتع بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية والخبرة المناسبة لتأدية مهامه بصورة فعالة ، ويشترط في عضو المجلس ما يلي:

1- ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.
2- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.
3- أن يكون مساهماً، ومالكاً عند انتخابه أو خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتخابه لعدد من أسهم المصرف يحدده النظام الأساسي.

و قد قام أعضاء المجلس بتوقيع إقراراً مكتوباً يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر قانوناً الجمع بينه وبين عضوية المجلس

المادة (6)
تشكيل المجلس

يشكل المجلس وفقاً للقانون والنظام الأساسي للمصرف، على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجوز تخصيص مقعد أو اكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالمصرف.

الهيكل التنظيمي

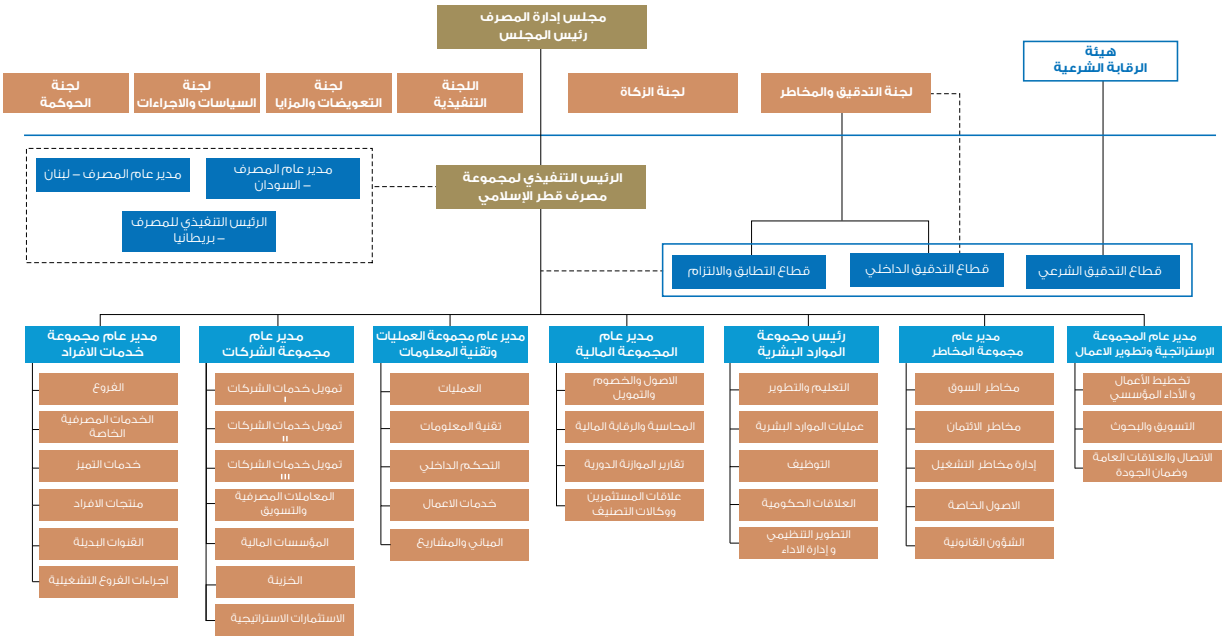

مجلس إدارة المصرف

كما في 31 ديسمبر 2018 ، فإن مجلس إدارة المصرف يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الإسم	صفة العضوية	صفة	عدد الأسهم	نسبة من رأس مال المصرف
الشيخ/ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ويمثل شركة المرقاب كابيتال	رئيس مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	10,867,109	%4.60
السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود ويمثل مجموعة دار الشرق	نائب رئيس مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	325,000	%0.14
السيد/ محمد بن عيسى المهندي	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	250,000	%0.11
السيد /عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	250,636	%0.11
السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	385,388	%0.16
السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة ويمثل شركة الزبارة للإستثمار العقاري	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	1,366,205	%0.58
السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي ويمثل آل سريع القابضة	عضو مجلس الإدارة	تنفيذي – غير مستقل	250,000	%0.11
الشيخ/ علي بن غانم بن علي آل ثاني ويمثل مجموعة علي بن غانم آل ثاني	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	250,000	%0.11
الشيخ /عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني ويمثل شركة النائرة للإستثمار	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي – غير مستقل	250,000	%0.11

الشيخ جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ 2004/6/22، وأصبح رئيساً للمجلس منذ أبريل 2005، ورئيساً للجنة التنفيذية ،تخرج من كلية ساند هيرست العسكرية الملكية في المملكة المتحدة، وتلقي مجموعة من مستويات التدريب العالية في القيادة، يرأس مجلس إدارة QInvest أول مصرف استثماري اسلامي في قطر،، ورئيس لمجلس إدارة شركة الضمان للتأمين الإسلامي، كما إنه يشغل عضوية مجالس إدارات عديدة من المؤسسات والشركات المالية والاستثمارية مثل قطر للملاحة، وقطر للتأمين.

السيد/ عبد اللطيف بن عبد الله آل محمود
نائب رئيس مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل 1996، وعضواً في عدة لجان تابعة للمجلس،نال درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة سياتل باسيفيك بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1982، تدرج في عدة وظائف قيادية في قطر للبترول منذ تخرجه حتى عام 2002، شغل عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل ورئيساً تنفيذياً لها حتى 2008، وترأس لجنة التدقيق بالمصرف في الفترة من 2001 حتى 2005، شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية في مجال إنتاج الطاقة، إضافة إلى الموضوعات المتصلة بالعمل المصرفي الإسلامي، ويشغل حالياً موقع الرئيس التنفيذي لدار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، كما رأس تحرير صحيفة الشرق خلال الفترة من عام 2003 وحتى عام 2010.

السيد/ محمد بن عيسى المهندي
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ عام 1996، ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر ، وعضواً في لجنة الترشيحات والمزايا والتعويضات ولجنة الحوكمة في المصرف. نال درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة القاهرة عام 1977، كما اجتاز درجة الماجستير في الإدارة من جامعة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1983، تقلد عدة مناصب إدارية بالديوان الأميري بدولة قطر، وأصبح وزيراً لشؤون مجلس الوزراء في الفترة من عام 2002 حتى 2005 حيث تفرغ لأعماله الخاصة، يشغل حالياً بالإضافة إلى مسؤولياته في المصرف عضوية مجلس إدارة شركة أوريدو.

السيد/ عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل 1996، وعضواً في اللجنة التنفيذية ولجنة السياسات ولجنة الزكاة بالمصرف، نال درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف من جامعة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، شغل عضوية مجالس إدارات عدة شركات وطنية منها المتحدة للتنمية، والشرق الأوسط للحفر ويمتلك السيد/ عبدالغني خبرة وكفاءة عالية في مجال إدارة الأعمال والاستثمارات المتنوعة، و يرأس مجلس إدارة مجموعة شركات عبدالله عبدالغني وأولاده للتجارة والمقاولات.

السيد/ منصور محمد عبد الفتاح المصلح
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل 1996، وعضواً في عدة لجان منها اللجنة التنفيذية ولجنة الزكاة بالمصرف، حاصل على درجة البكالوريوس في علم الاجتماع من جامعة قطر، شغل عدة مناصب في وزارتي الداخلية والدفاع وانتقل حالياً إلى الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وله العديد من الأنشطة والأعمال الاستثمارية في مجال العقارات كما سبق له إن شغل رئيس مجلس ادارة شركة عقار وعضوية العديد من مجالس الإدارة، يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة الجزيرة للتمويل.

السيد/ عبد الله بن سعيد العيدة
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ أبريل 2005، ورئيساً للجنة الحوكمة، وعضواً في لجنة التدقيق ولجنة المزايا والتعويضات، له خبرة طويلة في الإدارة والتنظيم، تلقى تدريباً مطولاً وبرامج متعددة في الإدارة في مراكز متخصصة في بريطانيا، يشغل حالياً منصب المدير العام لشركة بروق للاستثمار وله تجارب وممارسات متعددة في النشاط الاستثماري والعقاري.

السيد/ ناصر راشد سريع الكعبي
عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة المصرف منذ مارس 2008، ويشغل عضوية عدة لجان فيه منها اللجنة التنفيذية ويرأس لجنة الترشيحات والمزايا والتعويضات، صاحب تجربة واسعة وخبرة عالية في مجال الأعمال وتأسيس الشركات منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي، وهو المؤسس والمالك لمجموعة آل سريع القابضة التي تضم عدة شركات في تخصصات مختلفة، عضواً في مجلس الشورى منذ عام 1995، وعضواً في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، فضلاً عن ذلك فقد سبق له إن شغل عضوية العديد من مجالس الإدارة (منها شركة عقار) واللجان المتخصصة ذات العلاقة بنشاطه في مجال الأعمال والتطوير العقاري.

الشيخ/ علي بن غانم بن علي آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

حاصل على ماجستير إدارة من جامعه كامبردج، رئيس مجلس إدارة مجموعه علي بن غانم آل ثاني ونائب رئيس مجلس إدارة غانم القابضة وعضو مجلس إدارة ثلاث شركات مساهمة هي: السلام القابضة والدوحة للتأمين إضافة إلى المصرف الذي انضم إليه في فبراير 2014، ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة الاستثمارات الخليجية وعضو مجلس إدارة المتحدة للتنمية سابقاً، وعضو مؤازر في مركز دراسات الوحدة العربية وله مقالات منشورة بجريدة الراية وعدة إصدارات.

الشيخ/ عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني
عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة منذ فبراير 2017، ممثلاً عن شركة النائرة للاستثمار ، حاصل على مؤهل إدارة الأعمال، عضو مجلس إدارة مجموعة إزدان القابضة، وعضو مجلس إدارة المجموعة للرعاية الطبية.

الإدارة التنفيذية

كما يتألف فريق الادارة التنفيذية من:

مجموعة من الأشخاص ذوي المسؤولية التشغيلية في المصرف والمعينين من قبل مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية مسؤولة عن إدارة عمليات وأنشطة المصرف اليومية والإدارة التنفيذية تتكون من الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى فريق ذو خبرةومؤهلات عالية من الإدارة التنفيذية، وتقدم الإدارة التنفيذية تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين التنفيذيين في المصرف.

الإدارة التنفيذية لمجموعة المصرف كالتالي:

فريق الإدارة التنفيذية للمصرف	المنصب
السيد/ باسل جمال	الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف
السيد/ طارق فوزي	المدير العام لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات
السيد/ راكيش سنجافي	مدير عام مجموعة المخاطر
السيد/ جورانج هيماني	مدير عام المجموعة المالية
السيد/ كونستاتينوس كونستانتينيديس	مدير عام مجموعة الاستراتيجية
السيد/ خليفة المسلم	رئيس مجموعة الموارد البشرية
السيد/ دوري أنانـد	مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد
السيد/ لاف كاتاريا	مدير عام مجموعة العمليات وتقنية المعلومات
السيد/ عاطف عبدالخالق	رئيس التدقيق الداخلي
السيد/ سمير الغندور	رئيس الامتثال

السيد/ باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

يشغل السيد باسل جمال منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة المصرف منذ فبراير ٢٠١٣ حيث يتمتع بخبرة تزيد عن ٢٨ سنة وكفاءة مصرفية معروفة في أسواق المال والمصارف، بدأت في البنك التجاري الدولي (بنك تشيس الأهلي سابقاً) في مصر عام ١٩٩٠ واستمرت على مدار عشر سنوات. التحق بمجموعة البنك الأهلي المتحد بمملكة البحرين منذ عام ٢٠٠١ وشغل عدداً من المناصب المرموقة في المجموعة وعمل كنائب رئيس تنفيذي للبنك الأهلي– قطر ثم رئيساً تنفيذياً للبنك خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٩. وكان آخر منصب شغله هناك هو النائب الأول للرئيس التنفيذي لمجموعة الأهلي المتحد – المجموعة المصرفية.

السيد/ طارق يوسف فوزي
مدير عام الخدمات المصرفية للشركات

مدير تنفيذي مصرفي يحمل ٣٧ عاماً من الخبرة المصرفية، ٣٢ عاماً منها خبرة عالمية، في دول الخليج (الكويت، عمان، الامارات والسعودية) وخاصةً في مجال تمويل الشركات حيث عمل مع العديد من البنوك المرموقة عالمياً ومحلياً، ويحمل شهادة بكالوريوس في مجال الاقتصاد وإدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. بدأ مسيرته المهنية مع البنك العربي الأفريقي الدولي في جمهورية مصر العربية وتابع مسيرته المهنية مع العديد من البنوك الرائدة مثل بنك تشيس الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبنك مصر أمريكا الدولي، بنك برقان بدولة الكويت، البنك الوطني العماني بسلطنة عمان، وبنك المشرق بدولة الإمارات العربية المتحدة. وكانت اخر مهمة له قبل انضمامه إلى المصرف هي الرئيس تنفيذي والمدير الإقليمي لفروع بنك المشرق بجمهورية مصر العربية.

السيد/ دوراي أناند
مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد

لدى السيد/ أناند ما يزيد عن ٣٠ عاماً من الخبرة في المجال المصرفي خصوصاً في تمويل وخدمات الأفراد وخدمة العملاء والعمليات. كما تقلد السيد/ أناند العديد من المناصب الإدارية الرفيعة خلال عمله في بنوك تقليدية وإسلامية رائدة. وعلى الرغم من أن جُلّ خبرته في سيتي بنك إلا أنه قضى آخر ثمانية أعوام مع مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية. وكان آخر منصب شغله قبل التحاقه بالمصرف كان مدير عام مجموعة تمويل وخدمات الأفراد بمصرف الراجحي.

السيد/ كونستانتينوس كونستانتينيدس
مدير عام المجموعة الاستراتيجية

استلم السيد/ كونستانتينوس كونستانتينيدس (دينوس) منصب المدير العام للمجموعة لوضع الاستراتيجيات ليقود برنامج تغيير المصرف. قبل ذلك تولى السيد دينوس عدة مناصب عليا في مصرف الراجحي على مدى السنوات الثمانية الماضية. منذ العام ٢٠٠٧، أصبح المدير العام لقسم الاستراتيجية في مصرف الراجحي ومسؤولاً عن تطوير العمل التجاري والتوسع الإقليمي. قبل ذلك، كان نائب المدير العام في الخدمات المصرفية للأفراد. وبصفته استشاري إداري في أكسنتشر لمدة ٧ أعوام قام بمبادرات استراتيجية للبنوك الأوربية والمؤسسات المالية. لديه شهادة ماجستير في التخطيط الاستراتيجي الدولي من جامعة بيرمنغهام.

السيد/ خليفة المسلم
رئيس مجموعة الموارد البشرية

لديه ١٩ عاماً من الخبرة المصرفية، حيث عمل في عدة إدارات كالخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الموارد البشرية في كبرى المؤسسات المصرفية الدولية والإقليمية. وقد بدأ مسيرته المهنية في المجال المصرفي مع HSBC قطر في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد قبل أن يتولى عدداً من الأدوار المختلفة في قسم خدمة العملاء، وشبكة الفروع وجودة الخدمة في الموارد البشرية. ثم انتقل إلى قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري وكان آخر منصب شغله قبل الانضمام إلى المصرف مدير التوظيف للمجموعة في البنك الخليجي. انضم إلى المصرف في عام ٢٠١١ كرئيس قطاع التوظيف وتخطيط القوى العاملة ضمن مجموعة الموارد البشرية، ومنه انتقل إلى منصبه الحالي.

السيد/ راكاش سانجافي
المدير العام لمجموعة المخاطر

راكيش هو محاسب قانوني زميل في معهد المحاسبين القانونيين الهندي وحاصل على شهادة مدقق نظم معلومات معتمد (CISA) من الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع راكيش بـ ٣١عاماً من الخبرة الواسعة في العمل لدى شركات المحاسبة «الأربعة الكبار» (Big 4) وغيرها من البنوك في المنطقة، في مجال إدارة المخاطر والخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات. وعمل في مجال التدقيق والاستشارة لدى شركة إرنست آند يونغ في البحرين. وقبل انتقاله للعمل في المصرف عام ٢٠١٣، كان يشغل منصب مدير إدارة المخاطر في البنك الأهلي المتحد في البحرين، حيث قاد وحدة تمويل الشركات. وأمضى أكثر من ١٠ أعوام في العمل في مجال الخدمات المصرفية للشركات في البحرين. وفي عمله لدى البنك الأهلي في قطر تعامل راكيش مع مجموعة واسعة من العملاء وقطاعات الأعمال.

السيد/ جورانج هيماني
مدير عام المجموعة المالية

إلتحق بالمصرف منذ عام ٢٠١٢ ويمتلك ٢٥ سنة من الخبرة في مجال المالية والمحاسبة في بنوك عالمية ومع شركات تدقيق رائدة. بدأ السيد/ جورانج مهنته مع برايس وتر هاوس كوبر – الهند ومن ثم انتقل إلى بنك ستاندرد تشارترد – الهند ثم إلى البنك السعودي الفرنسي في المملكة العربية السعودية حيث عمل لمدة ١٥ عاماً وفي عدة مناصب منها إدارة الأصول والخصوم، مكتب الخزينة، التخطيط المالي. آخر تكليف له قبل انضمامه لمصرف قطر الإسلامي مع البنك السعودي الفرنسي كان نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية. وهو محلل مالي معتمد، مدير مخاطر مالية معتمد ومحاسب قانوني معتمد في الهند.

السيد لاف كاتاريا

المدير العام لمجموعة العمليات وتكنولوجيا المعلومات

يتمتع السيد كاتاريا بخبرة عالمية تزيد عن ٢٨ عاماً في قطاع العمليات وتكنولوجيا المعلومات في المصارف. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال التجارية الدولية من معهد الهند الدولي للعلوم والهندسة IIFT دلهي – الهند، وشهادة في التطور الرقمي من كلية هارفارد لدراسات الأعمال ببوسطن في الولايات المتحدة. تولى العديد من المناصب العليا مع مصارف رائدة مثل مدير العمليات والتكنولوجيا لسيتي بنك في الهند وسنغافورة (منطقة آسيا والمحيط الهادئ) ورئيس العمليات في بنك باركليز – الامارات لمناطق افريقيا والشرق الاوسط، كما عمل مع البنك السعودي الهولندي في السعودية. وقبل انضمامه إلى المصرف كانت آخر مهامه هي العمل كمستشار للعديد من الشركات الاستشارية الرائدة لدعم عدد من المصارف في المنطقة

المادة (7)

حظر الجمع بين المناصب

مجلس إدارة المصرف يطبق قواعد حظر الجمع بين المناصب، بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، لا يجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيس في الدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً، ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالمصرف. و قد اقر كل عضو بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفقاً للقانون وأحكام هذا النظام

المادة (8)

الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

قام المجلس بإعداد ميثاقا يسمى «ميثاق المجلس» حيث حدد فيه مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفقاً لأحكام القانون وهذا النظام، وتم نشره على الموقع الإلكتروني للمصرف. وقد تم تقييم اداء المجلس وفقاً لافضل الممارسات المتبعة في هذا الصدد وايضا يتم تقييم اداء الادارة التنفيذية العليا بناءً على مدى تطبيق الاستراتيجيات و السياسات الداخلية وفحص الاختلاف بين المتوقع والمحقق طبقاً للمعايير المعتمدة من المجلس مع فحص التقارير الدورية من الجهات الرقابية لتصويب الانحرافات ان وجدت.

المادة (9)

مسؤوليات المجلس

يمثل المجلس كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع طبقاً للنظام الأساسي للمصرف.

المادة (10)

تفويض المهام

بما لا يخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإداراتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

وتظل المسؤولية النهائية عن المصرف على المجلس وإن شكل لجاناً أو فوض جهات أو اشخاصاً آخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

المادة (11)
واجبات الرئيس

الرئيس هو رئيس مجلس إدارة المصرف ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، ويجب أن يتضمن «ميثاق المجلس» مهام ومسؤوليات الرئيس والمتضمن ما يأتي:

1. التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
2. الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.
3. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
4. إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
5. إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين والعمل على ايصال آرائهم إلى المجلس.
6. إفساح وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
7. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.
8. يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

المادة (12)
التزامات أعضاء المجلس

يلتزم أعضاء المجلس بما يلي:

1. الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه.
2. إعلاء مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
3. إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للمصرف وسياسته.
4. مراقبة أداء المصرف في تحقيق أغراضه وأهدافه.
5. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة.
6. إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة.
7. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للمصرف.
8. عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، علماً بأن مدير مجموعة الإستراتيجية وتطوير الأعمال هو المتحدث الرسمي بإسم المصرف.
9. لايوجد ما يؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة للأعضاء (العلاقات المالية والتجارية و دعاوي قضائية)

المادة (13)
الدعوة للاجتماع

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، ووفقًا لما ينص عليه النظام الأساسي للشركة، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة إلى كل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال.

المادة (14)
اجتماعات المجلس

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية منتظمة حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية وذلك بناءً على دعوة سعادة رئيس مجلس الإدارة ، أو استجابة لطلب اثنين من الأعضاء وقد عقد المجلس خلال عام 2018 ثمانية اجتماعات برئاسة سعادة رئيس مجلس الإدارة، حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه في تلك الفترة:

المجلس واللجان المنبثقة عنه	عدد الإجتماعات المنعقدة خلال عام 2018
مجلس الإدارة	8
اللجنة التنفيذية	3
لجنة التدقيق والمخاطر	6
لجنة السياسات والإجراءات	3
لجنة المزايا والتعويضات	1
لجنة الزكاة	4
لجنة الحوكمة	3

المادة (15)

قرارات المجلس

تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع.

المادة (16)

أمين السر

اعتمد مجلس الإدارة في عام 1996 قراراً بتعيين السيد/ علي عبدالله غلوم أحمدي سكرتيراً لمجلس الإدارة (أمين السر).

المادة (17)

مهام وواجبات أمين السر

يقوم أمين السر بمعاونة الرئيس وكافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام، ويلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس ومنها:

1. تحرير محاضر اجتماعات المجلس
2. قيد قرارات المجلس في السجل المعد لهذا الغرض.
3. قيد الاجتماعات التي يعقدها المجلس .
4. حفظ محاضر اجتماعات المجلس وقراراته .
5. إرسال الدعوة لأعضاء المجلس .
6. التنسيق الكامل بين الرئيس وأعضاء المجلس .
7. تمكين الرئيس والأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق ومستندات المصرف، وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها.
8. حفظ إقرار أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقًا للقانون وأحكام هذا النظام.

المادة (١٨)

لجان المجلس

شكل مجلس الإدارة ست لجان متخصصة تعينه على القيام بواجباته و ترفع تقاريرها مباشرة إليه ، وتقوم بالمهام نيابة عنه لدعم ممارسات الإدارة الفعالة. وهذه اللجان هي:

1. اللجنة التنفيذية

تتألف هذه اللجنة من خمسة من أعضاء المجلس ويشارك في حضور اجتماعاتها الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى كبار المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات المطروحة للنقاش وهي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة ويأتي على رأس مهامها ومسؤولياتها، تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة، والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات، والتشاور مع / إبداء الرأي للمجلس في القرارات الإستراتيجية، وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن صلاحياتها، كما تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المصرف، تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة.

2. لجنة التدقيق والمخاطر

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو المساعدة على النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف، ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين والنظم المنظمة لعمل البنوك. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.

كذلك فإن اللجنة مخولة من قبل المجلس بالتحقيق في أي نشاط يدخل في نطاق اختصاصاتها، ويحق لها طلب للحصول على أية معلومات من أي موظف، ويتم توجيه جميع الموظفين للتعاون مع أية طلبات تتقدم بها اللجنة في هذا الخصوص. وللجنة أيضا صلاحية طلب استشارات قانونية أو مهنية من جهات خارجية مستقلة والاستعانة بأطراف من خارج المؤسسة من ذوي الخبرة والدراية إذا ما رأت ذلك ضرورياً ولكن فقط بعد التشاور مع رئيس المجلس.

وتتمتع اللجنة بصلاحيات مفتوحة للإتصال بمدققي الحسابات الداخليين والخارجيين والإدارة العليا للمصرف وقد أنشئت اللجنة من قبل المجلس لمراجعة وتقييم وتقديم توصيات إلى المجلس فيما يتعلق بالمخاطر بوجه عام والمحاسبة، والرقابة الداخلية، وبيئة المخاطر والرقابة والتقارير المالية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والامتثال.

تقوم الجهات الرقابية في المصرف (التدقيق الداخلي، قطاع الإمتثال ومجموعة المخاطر) برفع تقارير دورية تفصيلية كل ثلاثة شهور للجنة التدقيق التي تقوم بالفحص وتقييم ورفع تقرير تفصيلي لمجلس الإدارة بتصويب اللازم . و قد قامت اللجنة بعدة توصيات لتحسين نظم الرقابة الداخلية والتعامل مع المخاطر المرتبطة بالاعمال وايضا تحسين الاجراءات الداخلية .

3. لجنة السياسات والإجراءات:

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وإجراءات أدلة العمل وتتكفل اللجنة بأن بتسيير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام، والتحقق من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة.
ومن مسؤوليات اللجنة أيضا مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة، ويشمل ذلك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال، ومواءمة المنتجات، وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف. وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الإنحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة وهي مسؤولة أيضا عن رسم سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على ضوء ما يرفعه المصرف من قيم وشعارات.

حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام بالموافقة على عدد من السياسات منها على سبيل المثال، سياسات حوكمة الشركات والتي تضمنت:
1. سياسة الابلاغ عن المخالفات (صفارة الانذار) مع ضمان حماية المبلغين.
2. سياسة التعاملات مع الاطراف ذو علاقة.
3. سياسة تداول الاشخاص المطلعين.
4. سياسة الافصاح و الشفافية
بالاضافة الى الموافقة على أعمال المصرف الدورية و تطبيق سياسات تنظيم أنشطة البنك.

4. لجنة الحوكمة:

لجنة الحوكمة هي لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة ، ومهمتها هذه اللجنة هي التمثيل الرسمي للتواصل بين مجلس الإدارة وإدارة المصرف في القضايا والأمور الخاصة بالحوكمة، حيث تتولى اللجنة بالأصالة عن المجلس مسؤولية الإشراف العام والملاحظة الوجبة لمبادىء وتوجيهات وممارسات حوكمة الشركات في المصرف، كما تتولى مهمة الإشراف ومتابعة تطبيق هذه المبادىء في جميع أعمال المصرف.

حيث قدمت اللجنة عدة توصيات خلال العام منها على سبيل المثال و ليس الحصر:
1. التوصية بإنشاء و إعتماد إطار الحوكمة و توجية إدارة السياسات لعمل السياسات المطلوبة
2. التوصية بتعديل ميثاق المجلس و النظام الاساسي للبنك ليتوافق مع النظام المحدث من هيئة قطر للاسواق المالية
مناقشة تحليل الفجوة الخاص بتطبيق الحوكمة و الملاحظات و الخطوات الواجب إتخاذها لضمان الالتزام الكامل بأحكام النظام.

5. لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا:

تتولى هذه اللجنة دراسة وتقييم المرشحين للوظائف التنفيذية العليا إضافة إلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة كما أنها مسؤولة عن وضع سياسة الأجور لجذب الموظفين وتحفيزهم والابقاء عليهم، من ذوي الكفاءات العالية وممن لديهم المهارات اللازمة لتحقيق أهداف البنك على مدار العام واللجنة مسؤولة أيضاً عن التأكد من الموازنة بين مصالح المساهمين والبنك وموظفيه، وتجتمع اللجنة كلما تطلب الأمر مع تطبيق سياسة صارمة بعدم السماح لأي من العاملين بالحضور عند مناقشة ما يخصه من مكافأة أو ترتيبات تعاقدية.

6. لجنة الزكـاة

تتولى اللجنة مسؤولية تعزيز روابط التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم من خلال توجيه أموال الزكاة لمستحقيها. وقد حددت اللجنة أبرز القنوات الشرعية لإنفاق تلك الأموال في أوجه المساعدات الإنسانية، والتنمية العامة وغيرها من القنوات التي يجوز أن تنفق فيها أموال الزكاة.

واللجنة مسؤولة كذلك عن تطوير علاقات جيدة مع الجمعيات والمنظمات الخيرية، وجماعات المساعدات الانسانية التي تقدم مساعدات في مجالات التنمية العامة وذلك بغرض تقييم الجهات التي تتلقى تلك الأموال. وهي مسؤولة أيضا عن وضع سياسات المصرف لجمع الزكاة وصرفها، ومراقبة أرصدة مخصصات الزكاة الشرعية والمساءلة عن أوجه صرفها، فضلاً عن احتساب حصيلة أموال الزكاة وتوزيعها وفقاً للقواعد والأحكام الشرعية المنظمة لها.

المادة (19)
عمل اللجان

اصدر المجلس قرارًا بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد فيه اختصاصاتها وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها.. ويحظر تولي رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، ولا يجوز الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة، ويجوز دمج لجنتي الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة تسمى «لجنة الترشيحات والمكافآت».

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحًا إلا بحضور رئيسها وأغلبية أعضاءها، ويحرر محضر لكل اجتماع، يبين فيه ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس اللجنة.

يقوم المجلس بإستلام و فحص التقارير الدورية الصادرة عن اللجان المنبثقه طبقآ للادوار المنوطة بها والمذكورة بهذا التقرير لإتخاذ الاجراءات المناسبة و اللازمة تحقيقاً لمصلحة المصرف و حفظاً لحقوق المساهمين.

أعمال الرقابة بالمصرف

المادة (20)
الرقابة الداخلية

اعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية للمصرف والذي يتضمن آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام المصرف، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية وخطة المصرف لإدارة المخاطر.

المادة (21)
وحدة الرقابة الداخلية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية للشركة على إ نشاء وحدات مستقلة في عملها وفعالة لتقييم وإدارة المخاطر، والتدقيق المالي ورقابة التزام الشركة بالضوابط الخاصة بالتعاملات المالية خاصة مع أي طرف ذي علاقة، ويتولى أعمالها مدقق داخلي أو أكثر من ذوي الخبرة والكفاءة في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر، ويسمح له بدخول كافة إدارات الشركة ومتابعة أعمالها، ويصدر بتعيينه وتحديد مهامه ومكافآته قرارًا من المجلس، ويكون مسؤولاً أمامه.

التدقيق الداخلي:

يوجد نظام رقابة داخلية للمصرف يقوم بمراجعة الأعمال ورفع التقارير والتوصيات للتصويب وذلك طبقاً للتالي:

1– نظام رقابة داخلية معتمد.

2– يتم تقييم وإدارة المخاطر والتدقيق المالي بالإضافة إلى التدقيق الخارجي.

3– تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بدور ومهام محددة كالآتي:

- تشرف على تطبيق وتدقيق نظام الرقابة الداخلية.
- تدار من قبل فريق عمل كفؤ ومستقل تشغلياً ومدرب تدريباً مناسباً.
- ترفع التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
- لها إمكانية الوصول إلى كل أنشطة المصرف.
- إدارة التدقيق إدارة مستقلة وكباقي الإدارات الرقابية لا تخضع سوى للجنة التدقيق.
- يتكون فريق التدقيق الداخلي من مدير مسؤول وعدد من الموظفين المتخصصين.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد ورفع التقارير الدورية (كل ٣ شهور) عن إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر وتطبيق نظم الرقابة الداخلية لا تنفك وظيفة التدقيق الداخلي بالمصرف تكيّفُ منهجيتها في تدقيق الحسابات بما يكفل لها الاستجابة بفاعلية لتوسع حجم أعمال المصرف، والنهوض بالتزاماتها المخططة وغير المخططة في مجال التدقيق الداخلي من أجل التوصية بالتغييرات الواجب إدخالها لتعزيز الحوكمة/ نهج الإدارة، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والامتثال. وهكذا استحال دور التدقيق على مدار العام من كونه وظيفة يستعان فيها بمصادر خارجية إلى جهاز له المقدرة الكامل على النهوض بنفسه بجميع مهام التدقيق الداخلي للمصرف.

ومن الوجهة العملية، يقوم فريق التدقيق بدعم مدراء مختلف وحدات العمل من خلال التحليل الاعتيادي لتقارير تدقيق الحسابات ورصد مواضع الضعف ويتم تعزيز هذه العملية مع تنفيذ قائمة التقييم الذاتي بنظام التأشير على نقاط التقييم، والتي من شأنها تفادي وقوع الموظفين في المبالغة في تقدير النفس، فضلاً عن تعزيز هذا الإجراء بحيث لا تشوبه شائبة وسيكون شأن هذه العملية الحد من الأخطاء التي تقع عادة، كما سيتم توسيعه لتطوير أدوات تدريب مناسبة للموظفين في المستقبل.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تقدم إسهاما قيماً في إثراء الضوابط الداخلية، ونظم الإجراءات، وجودة الخدمات وتقديم المشورة حول كيفية إثراء مناهج التدريب وخطط التنمية بالمصرف بما يسمح بالتركيز على الإجراءات والتدابير الوقائية المناسبة للمخاطر التي يواجهها المصرف.

قطاع الإمتثال

يرفع فريق العاملين بقطاع الامتثال تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والمخاطر ويتكفل نهج الإدارة الخاص بالمصرف لهذا الفريق بالإفادة بشكل مكثف من آراء أهل الخبرة ودعم المسؤولين المكلفين بمهام الامتثال بما يكفل الاستيثاق من الالتزام الكامل لكافة متطلبات الجهات التشريعية والنظامية المحلية والدولية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر متطلبات المصرف المركزي، لجنة بازل، وتوصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA FATF) والتوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF) وغيرها من المعايير الدولية المتعلقة بالحوكمة/ نهج الإدارة للشركات.

يؤدي فريق الامتثال بالمصرف دوراً نشطاً في مراجعة السياسات والقوانين المرجعية واختصاصات مجلس الإدارة لضمان التقيد الكامل بمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المال.

من جهة أخرى ترد مجموعة الامتثال باستمرار على استفسارات جميع إدارات المصرف للحصول على إيضاحات بشأن القواعد والمعايير المعمول بها، وتقدم نطاقاً واسعاً من الخدمات الاستشارية التي تشمل التعليمات والقوانين والتشريعات المهيمنة على انشطة المصرف.

قطاع المخاطر

يراقب قطاع المخاطر الأسقف الإجمالية لمخاطر التمويل والإستثمار لتفادي تركز المخاطر، كما يتاكد من أن المصرف لديه رأسمال كاف لتغطية هذه المخاطر كما يقوم بصورة دورية بمراجعة مدى فاعلية أعمال إدارات المخاطر وإجراء التعديلات المناسبة عليها عند اللازم و ذلك بناء على الاستراتيجية و التوجهات الصادرة عن مجلس الادارة.

- اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها.
- وضع التوجهات الإستراتيجيات للمخاطر على المستوى الكلي (MACRO LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق القائمة.
- وضع التوجهات الإستراتيجية للمخاطر على مستوى الأنشطة (BUSINESS LEVEL) وتقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات مثل القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار.
- تحديد ووضع مستويات شاملة للمصرف تتعلق بمدى تقبل المخاطر وتنوعها ، واستراتيجيات تخصيص الموجودات المناسبة لكل إدارة تمويل ، ولكل نشاط اقتصادي وكل امتداد جغرافي وعملة ، ولفترات الإستحقاق.
- تحديد مستوى المخاطر المقبولة للأطراف التي يتعامل معها المصرف من حيث:
- المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها.
- تجنب مخاطر الإئتمان المفرطة (على مستوى كل عملية أو مستوى المحفظة ككل).
- وضع إستراتيجية واضحة للتخفيف من مخاطر الإئتمان اعتماداً على مايلي:
- معدلات ربح يتم تحديدها وفقاً لتصنيف المخاطر المتعلقة بأطراف التعامل وأن قرارات التسعير اتخذت بعين الإعتبار.
- الضمانات والكفالات المسموح بها والقابلة للتنفيذ.
- التوثيق الواضح للعقود مع الأطراف الأخرى .
- تحديد واضح للقوانين المعمول بها التي تسري على عمليات التمويل .
- وضع حدود وسقوف المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف (RISK APPETITE) لمواجهة جميع أنواع المخاطر .
- تحديد مستويات التعرض لمخاطر السوق وتقييم احتمال مايمكن التعرض له من خسائر مستقبلية قد تنشأ من عدم تغطية التزاماتها بما تحتفظ به من موجودات.
- التاكد من احتفاظ المصرف بسيولة كافية للوفاء بالتزامات المصرف في جميع الأوقات، مع الأخذ في الإعتبار طبيعة عمل المصرف ونشاطه وأسواق رأس المال التي يعمل فيها.
- تحديد إطار شامل وسليم لتطوير وتطبيق بيئة احترازية سليمة لإدارة مخاطر التشغيل الناشئة عن أنشطتها المختلفة.
- التخطيط للطوارئ (CONTINGENCY PLANNING) في حالة الأزمات المحتملة الحدوث والظروف الطارئة أو غير العادية مع اجراء التجارب اللازمة .
- تحديد النشاطات والأعمال التي يقوم بها المصرف والتحطيط للمشاريع المستقبلية والمنتجات الجديدة ضمن هامش الخاطرة الذي يستطيع المصرف القيام به (RISK TOLERANCE APPETITE).

هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق اعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يعرض عليها من العمليات والمنتجات. وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية. والهيئة مسؤولة أيضا عن ما يلي :

- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناء على طلب إدارة المصرف.
- استعراض تقارير مدققي الحسابات مع قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى الأعضاء بهذا الشأن.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- مراجعة ما عرض عليها من المواد التسويقية للمصرف.
- التأكد بالوسائل الممكنة من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية الى أوجه الخير

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	صفة العضوية
فضيلة الشيخ / وليد بن هادي	الرئيس
الأستاذ الدكتور/ عبد الستار أبو غدة	عضو
الدكتور / محمد أحمين	عضو إداري

المادة (22)
تقارير الرقابة

يتم رفع تقارير الجهات الرقابية إلى لجنة التدقيق، عن أعمال الرقابة الداخلية بالمصرف، ويحدد المجلس – بناء على توصية لجنة التدقيق – البيانات التي يجب أن يتضمنها التقارير تتضمن – على الأقل – ما يأتي:

1. إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
2. مراجعة تطور عوامل المخاطر في المصرف ومدى ملاءمة وفاعلية الانظمة المعمول بها في المصرف في مواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
3. تقييم شامل لأداء المصرف بشأن الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية.
4. مدى التزام المصرف بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
5. مدى التزام المصرف بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.
6. المخاطر التي تعرض لها المصرف وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها.
7. المقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر.

خلال العام 2018 لم تكن هناك مخالفات جوهرية متعلقة بالرقابة الداخلية.

المادة (23)
الرقابة الخارجية

يوجد مراقب حسابات خارجي معتمد للمصرف يقوم بمراجعة أعمال المصرف ورفع التقارير والتوصيات للتصويب ولا يجوز عزله في فترة التعاقد ويجب تغييره خلال خمس سنوات على الأكثر ولا يجوز تعيينه مرة أخرى قبل مرور عامين على آخر تعيين له، حيث يقوم المدقق الخارجي بتقديم تقريراً عن نتائج هذه المراجعة إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي المراجعة على البيانات المالية لمصرف قطر الإسلامي. وعلاوة على ذلك، يقوم المدقق الخارجي أيضاً بإعداد تقريراً عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما يقوم فريق التدقيق الخارجي بحضور اجتماعات لجنة التدقيق وإجتماع الجمعية العمومية للمساهمين.

الجدير بالذكر أنه وبعد مدة أقصاها خمس سنوات من إسناد عملية التدقيق الخارجي لأحد بيوت الخبرة ومكاتب التدقيق يفرض القانون أن يتم تغيير شركة التدقيق ليحل محلها شركة أخرى للقيام بنفس المهمة وقد يتم استجواب مدققي الحسابات الخارجيين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بخصوص إبداء رأيهم عن القوائم المالية السنوية، ولذلك يتعين عليهم الحضور لتمثيل التدقيق الخارجي خلال هذا الاجتماع.

وقد يقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقديم الخدمات للمصرف سواء على نطاق التدقيق الخارجي أو غيره بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق والمخاطر والتي تقوم بإعتماد الحصول على أنواع معينة من الخدمات سواء المرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو خدمات لا علاقة لها بنطاق التدقيق الخارجي وذلك على أساس سنوي، كما يلتزم المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الموافق عليها من قبل لجنة التدقيق والمخاطر أو تلك التي يتم رفع توصيات بها من قبل الإدارة العليا في المصرف تمهيداً لإعتماد الحصول عليها من قبل اللجنة وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر أيضاً بتحديد ووضع سقف للحد الأقصى السنوي الذي يمكن إنفاقه مقابل الحصول على الخدمات الموافق عليها والمعتمدة وعلى مدار العام وبالرقابة على المبالغ المصروفة مقابل الحصول على الخدمات المتنوعة والمقدمة من المدقق الخارجي مقابل السقوف التي تم إعتمادها مقابل الحصول على تلك الخدمات.

المادة (24)
مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات

على مراقب الحسابات إبلاغ المجلس – كتابة – بأي خطر تتعرض له أو يتوقع أن تتعرض له المصرف، وبكل ما يكتشفه من مخالفات فور علمه بها، ويرسل نسخة من ذلك البلاغ إلى الهيئة، وله في ذلك حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفقًا لأحكام القانون في هذا الشأن على أن يخطر الهيئة بذلك.

ويقدم مراقب الحسابات – وإن تعدد – تقرير واحدًا للجمعية العامة ويتلوه عليها، ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ويكون مسؤولا عن صحة البيانات الواردة فيه، ولكل عضو بالجمعية العامة حق مناقشة المراقب في أي مسالة بالتقرير وأن يستوضحه عما ورد فيه والذي يتضمن كل مايرتبط بأعمال الرقابة المالية وتقييم الأداء.

المادة (25)
الإفصاح

المصرف ملتزم بمتطلبات الإفصاح و الادارج بما فيها التقارير المالية، وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية.

وقد حدد المصرف سياسة التعامل مع الشائعات عن طريق فحصها من الإدارة التنفيذية والتسويق ومجلس الإدارة لتحديد كيفية التعامل معها طبقاً لمصلحة المصرف وحماية حقوق المساهمين

يقوم المصرف بالإفصاح لبورصة قطر و هيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى مصرف قطر المركزي بشأن المسائل والتطورات التي قد تؤثر على أداء سعر سهم المصرف المدرج في البورصة ويتخذ المصرف من مبدئي الشفافية والإفصاح الكامل كحجر الأساس عند الإتصال سواء مع الجهات الرقابية أو أية جهات أخرى من أصحاب المصالح.

المادة (26)
تضارب المصالح

بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم المجلس بمبادئ هذا النظام، وبالإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها المصرف مع أي «طرف ذي علاقة» و لاتوجد تعاملات او صفقات جوهرية مع اطراف ذي علاقة يكون فيها مصلحة تتعارض مع مصالح المصرف، و قد قام المجلس بإعتماد سياسة لتنظيم تعارض المصالح و التعاملات مع الاطراف ذي علاقة.

ويجب على المجلس قبل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد لإنعقاد الجمعية العامة التي تدعي للنظر في ميزانية المصرف وتقرير المجلس أن يضع تحت تصرف المساهمين كشفًا تفصيليًا بالتعاملات والصفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، كما يجب عليه الإفصاح عنها بالتقرير السنوي للمصرف.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز للمصرف القيام بإبرام أية صفقة كبيرة مع أي «طرف ذي علاقة» إلا بعد موافقة الجمعية العامة للمصرف، ويجب أن يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

المادة (27)
الشفافية وإعلاء مصلحة المصرف

لا يجوز لأي «طرف ذي علاقة» يكون طرفًا أو له صلة بعملية أو علاقة أو صفقة يبرمها مع المصرف حضور اجتماع المجلس أثناء مناقشته تلك العملية أو العلاقة أو الصفقة، ولا يحق له التصويت على ما يصدره المجلس من قرارات بشأنها.

المادة (28)
الإفصاح عن عمليات التداول

يلتزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم المصرف وسائر أوراقها المالية الأخرى، وقد اعتمد المجلس سياسة تضم قواعد وإجراءات واضحة لتداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي يصدرها المصرف.

حقوق أصحاب المصالح

المادة (29)
المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقًا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة و يضمن النظام الاساسي للمصرف للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لايضر مصالح الشركة و سائر المساهمين و يتم ذلك عن طريق طلب يقدمه المساهم لسكرتارية المجلس لعرضه على المجلس و بحثه.

المادة (30)
مراجعة سجل المساهمين

يتقدم المصرف شهريًا بطلب لجهة الإيداع للحصول على نسخة محدثة من سجل المساهمين والاحتفاظ به لديها.

المادة (31)
حق المساهم في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للمصرف و لوائحة الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح المصرف.

المادة (32)
حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة

يتضمن النظام الأساسي للمصرف، تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة بإجتماع الجمعية العامة والتي منها:

1. حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (10٪) من رأس مال المصرف، ولأسباب جدية طلب دعوة الجمعية العامة للإنعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون (25٪) من رأس مال المصرف على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد .
2. الحق في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة .
3. حق حضور اجتماع الجمعية العامة.
4. حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص ، مساهمًا آخر من غير أعضاء المجلس في حضور اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه السفة على (5٪) من أسهم رأس مال المصرف.
5. حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور من ينيب عنهم قانوناً.
6. حق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها .
7. الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة.
8. حق المساهم في الاعتراض على أي قرار.

المادة (33)
تيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة

يتم اختيار أنسب الأماكن والمواعيد لانعقاد الجمعية العامة، وللمصرف استخدام وسائل التقنية الحديثة في التواصل مع المساهمين تيسيرًا لمشاركة أكبر عدد منهم في اجتماع الجمعية العامة مشاركة فعالة.

ويقوم المصرف بتمكين المساهمين من العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم وكذلك تمكينهم من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة، وعليها الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، وإيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده.

المادة (34)
حقوق المساهمين المتعلقة بالتصويت

التصويت حق المساهم – يمارسه بنفسه أو عن طريق من يمثله قانونًا – لا يجوز التنازل عنه ولا يمكن إلغاؤه.

المادة (35)

حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس

تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ووفقًا لأسلوب التصويت التراكمي.

المادة (36)

حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح

حدد النظام الأساسي للمصرف – بما لا يخل بقدرته على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير – 5٪كحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين، وقد وضع المجلس سياسة واضحة لتوزيع تلك الأرباح بما يحقق مصالح المصرف والمساهمين، ويمكن إطلاع المساهمين على هذه السياسة في اجتماع الجمعية العامة، والمشار إليها في تقرير المجلس.

وتكون الأحقية في الحصول على الأرباح التي أقرّ الجمعية توزيعها سواء كانت نقدية أو اسهما مجانية لمالكي الاسهم المسجلين بسجل المساهمين لدى جهة الإيداع في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة.

المادة (37)

حقوق المساهمين المتعلقة بالصفقات الكبرى

يجب أن يتضمن النظام الأساسي للمصرف آلية محددة لحماية حقوق المساهمين بصفة عامة والأقلية بصفة خاصة حال إبرام المصرف صفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال المصرف.

المادة (38)

حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

يلتزم المصرف بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها و قد تضمن إطار الحوكمه و السياسات و الاجراءات المتبعة في المصرف إجراءات تقديم تظلم أصحاب المصالح من قرارات وتصرفات المسؤولين بالمصرف وأخرى لتلقي وفحص شكاواهم ومقترحاتهم وبلاغاتهم.

المادة (39)

حق المجتمع

المصرف يقوم بدوره في تنمية المجتمع والنهوض به، والمحافظة على البيئة من خلال المشاركة الفعالة والجادة بمنظومة المسؤولية الاجتماعية للمصرف والسياسات الصحية.

المسؤولية الإجتماعية للمصرف

المصرف كمنشأة وطنية مسؤولة يؤمن بمبدأ المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يعمل ضمنه ويلتزم المصرف بتعزيز قيم التنمية بشكل دائم وحماية وحفظ الحياة الإنسانية والصحة والموارد الطبيعية والبيئة، كما يحرص على إضافة قيمة إلى المجتمع الذي يعمل فيه ويتضمن ذلك وعي المصرف التام بأهمية الإلتزام سواء عن طريق المساهمات المالية وغير المالية، وتقوم لجنة الزكاة التابعة للمصرف بالصرف في أبواب المستحقين للزكاة بالإضافة إلى المساهمة في بعض المبالغ لتسوية ديون المعسرين أو المتوفين مع صندوق الزكاة التابع لوزارة الأوقاف من خلال اسقاط أو تسوية مديونيات تخصهم وللمصرف مساهمات أخرى عديدة تشمل مجموعة واسعة من المستفيدين في قطاعات التربية والرعاية الصحية والأنشطة الثقافية بالإضافة إلى دعم النوادي الرياضية وذوي الإحتياجات الإجتماعية، الجمعيات الخيرية، وقد قدم المصرف العديد من المنح الدراسية وساهم في رعاية العديد من المؤتمرات والمعارض والأحداث الرياضية خلال السنوات الماضية.

السياسات البيئية

ويلتزم المصرف في تطبيق السياسات والإجراءات والتعليمات الداخلية لضمان إنجاز العمليات الداخلية بشكل ذو كفاءة عالية وتمشياً مع الإلتزام بتلك البيئة، يسعى المصرف دوماً لضمان إلتزام كافة الموظفين بالجوانب التالية:

1- إنجاز الأعمال وممارسة المسؤوليات والصلاحيات ضمن عنصر المسائلة.

2- الالتزام بكافة القوانين والتشريعات والتعليمات الموضوعة.

3- تعزيز مبدأ الاستخدام الفعال للموارد والحد (حيثما ينطبق) من حجم المخلفات من خلال إعادة تدوير النفايات والسعي إلى إيجاد الحلول لإعادة استخدام المخلفات.

4- إخطار المجلس بالقضايا البيئية ذات الصلة بأعمال المصرف ومدى مساهمة المصرف في تلك القضايا.

السياسات الصحية

يؤمن المصرف بشكل أساسي بأن عناصر الصحة الجيدة وإدارة السلامة ذات فوائد إيجابية للمنظمة، وبالتالي يلتزم المصرف بتوفير العلاج الصحي والحفاظ عليه ضمن بيئة عمل آمنه لجميع العاملين كما يلتزم المصرف بمعتقدات منها:

1- ضمان الصحة والسلامة والأمن لجميع موظفي المصرف في بيئة العمل.

2- ضمان سلامة زوار المصرف من المخاطر التي تهدد صحتهم وسلامتهم.

3- تحديد وحصر المخاطر وتقييمها وإدارتها.

وبناءً عليه قام المصرف بوضع خطط مكافحة الحريق، إدارة الأزمات والكوارث والتأمين الصحي والسلامة وتوفير الرعاية الطبية الشاملة والتأمين الصحي عن طريق شركات تأمين مرموقة لصالح جميع الموظفين الدائمين.

المادة (42)

- في اطار سعي المصرف للإلتزام الكامل بجميع متطلبات واجراءات حوكمة الشركات فقد تم تطبيق أغلب النظم والمعايير طبقاً لاحكام هيئة قطر للاسواق المالية بما تتضمنه من سياسات واجراءات و نظم الرقابة الداخلية ترسيخاً لمبادئ الادارة الرشيدة وارساء للتطبيق الكامل لاجراءات الحوكمة بالمصرف.

تقرير هيئة
الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه،

فقد راجعت الهيئة الشرعية عمليات المصرف، وعقوده، ومنتجاته التي عرضت عليها، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠١٨، وترى أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وفق الله الجميع لما يحبه و يرضاه،

فضيلة الشيخ الدكتور
وليد بن هادي
رئيس هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور
محمد أحمين
عضو هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ الدكتور
عبدالستار أبوغدة
عضو هيئة الرقابة الشرعية

المؤشرات المالية

(بالمليون ريال قطري)						
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
(٢٠١٨–٢٠١٣)						
الموجودات	١٥٣,٢٣٢	١٥٠,٣٧٥	١٣٩,٨٣٤	١٢٧,٣٢٤	٩٦,١٠٦	٧٧,٣٥٤
الودائع	١٠٠,٥٩٨	١٠١,٨١٥	٩٥,٣٩٧	٩١,٥٢١	٦٦,٦٠٥	٥٠,٣٦٣
التمويل والاستثمارات	١٣٥,١٥٥	١٣٥,٨٧٤	١١٩,٩٣٤	١٠٨,٤٦٢	٧٧,٨٨٠	٦٣,٨٢٩
إجمالي الإيرادات	٦,٩٠٠	٦,١٩٩	٥,٤٨٨	٤,٥٠٨	٣,٦٣٣	٣,١٤٤
مصاريف إدارية وعمومية	١,٠٧٢	١,٠١٤	١,٠٠١	٩٦٩	٨٤٦	٧٨٥
مخصصات واستهلاك	٨٠٩	٨٧٧	٥٣٦	٤٠٦	٣٤٣	٤٣٣
الأرباح الصافية	٢,٧٥٥	٢,٤٠٥	٢,١٥٥	١,٩٥٤	١,٦٠١	١,٣٣٥
العائد على السهم	١٠,٧٩	٩,٣١	٨,٥٥	٨,٠٦	٦,٧٨	٥,٦٥
حقوق المساهمين	١٥,٤٢٠	١٥,٢٨٩	١٤,٢٣٨	١٣,٣٧٦	١٢,٤٧٨	١١,٨٦٠
رأس المال المدفوع	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣	٢,٣٦٣
حقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق	٨٥,١٧٧	٨٥,٢١٤	٨١,٣٤٢	٧٧,٣٢٧	٥١,٤٨٠	٣٧,٨٩٣
حسابات العملاء الجارية	١٥,٤٢١	١٦,٦٠٠	١٤,٠٥٥	١٤,١٩٤	١٥,١٢٥	١٢,٤٧٠

الموجودات (مليون ريال قطري)

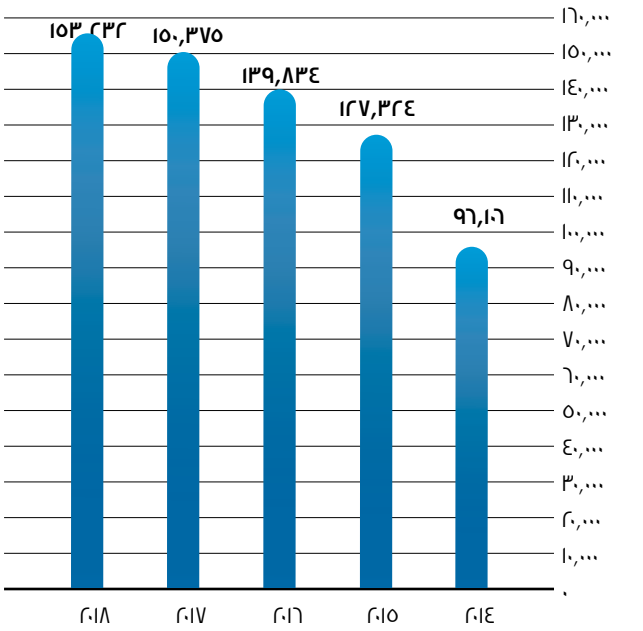

إيرادات التشغيل (مليون ريال قطري)

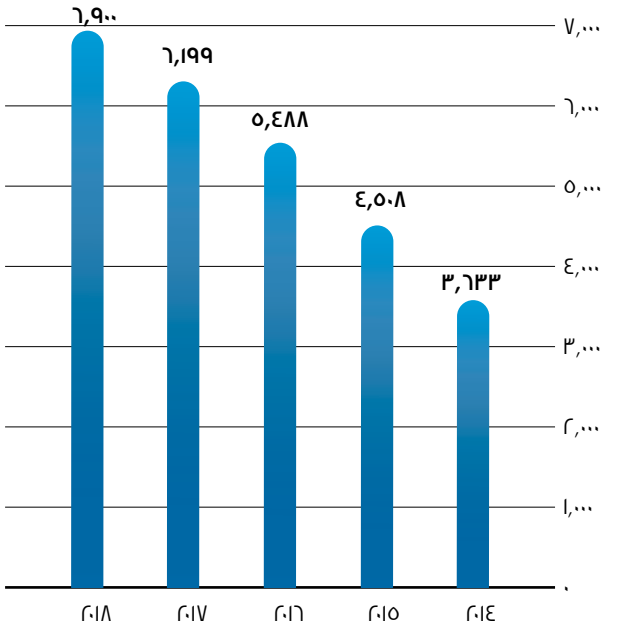

الودائع (مليون ريال قطري)

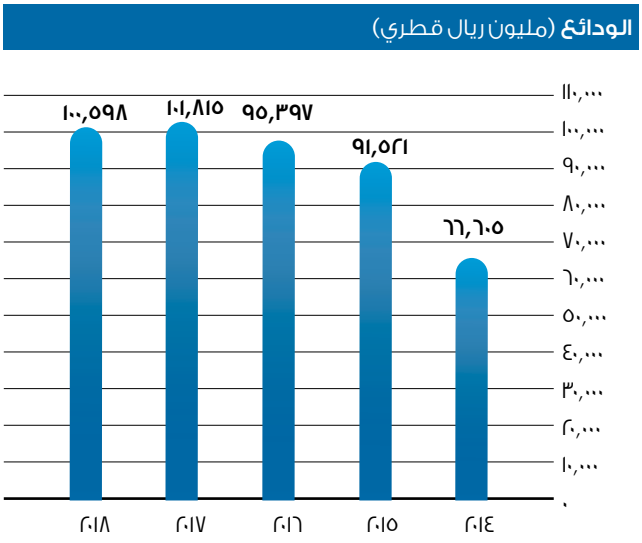

الأرباح الصافية (مليون ريال قطري)

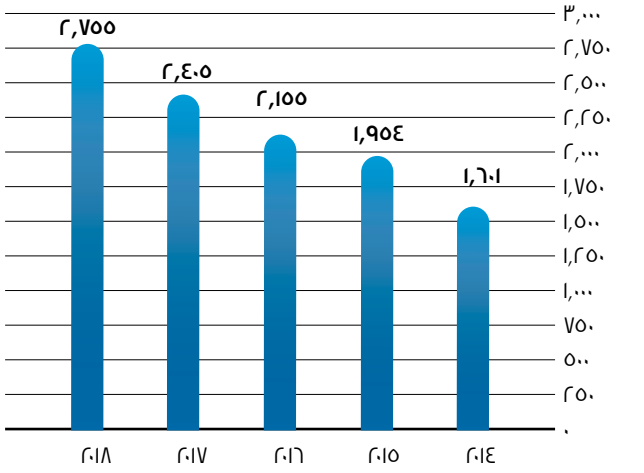

التمويل والإستثمارات (مليون ريال قطري)

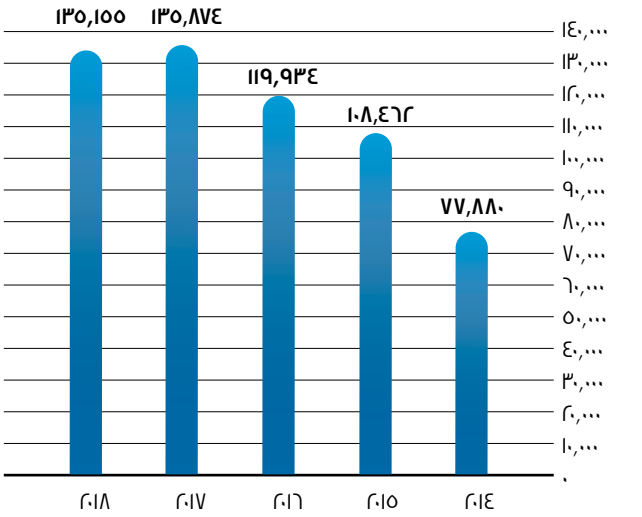

حقوق المساهمين (مليون ريال قطري)

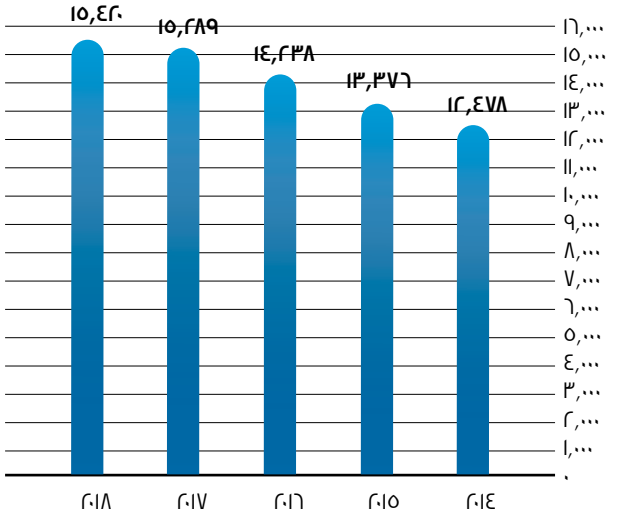

البيانات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق) («المصرف») وشركاته التابعة (يشار إليهم معا بـ «المجموعة») والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وبيان الدخل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات، التي تشتمل على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و قانون و تعليمات مصرف قطر المركزي المعمول بها (تعليمات مصرف قطر المركزي).

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق. قمنا بمزيد من التوضيح لمسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير في الجزء الخاص بمسؤوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية في هذا التقرير. إننا مستقلون عن المجموعة وفقا لقواعد السلوك الأخلاقي الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بأعمال التدقيق التي نقوم بها على البيانات المالية الموحدة للبنك في دولة قطر. وقمنا باستيفاء مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي. إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الأساسية

إن أمور التدقيق الأساسية وفقا لحكمنا المهني هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية القصوى في أعمال التدقيق التي قمنا بها للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تمت معالجة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا عنها، كما إننا لا نقدم رأيا منفصلا عن هذه الأمور.

التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية» – راجع إيضاحات ٣ (أ)، ٣ (و)، ٣ (ز) و ٤ (ب) على البيانات المالية الموحدة	كيفية تناول تدقيقنا للأمر
ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: • معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية» الذي طبقته المجموعة في ١ يناير ٢٠١٨: – أدخل متطلبات محاسبية معقدة تتضمن تقديرات وأحكام يستند عليها تحديد التعديلات التي يتم إدخالها عند الانتقال؛ – نتج عنه سياسات محاسبية جديدة، تتضمن اختيار خيارات الانتقال ووسائل عملية، و – نتج عنه عمليات وبيانات وضوابط جديدة لم تخضع للاختبار سابقا. • كان التعديل الذي أجري على الأرباح المدورة نتيجة للانتقال لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ بمبلغ ٨,٩٣٠ مليون ريال قطري مدين، والذي يمثل ٤,٥٪ من إجمالي حقوق ملكية المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، ومن ثم فهو يمثل جزءا جوهريا من بيان المركز المالي الموحد.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي: • تقييم مدى ملائمة اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية على أساس متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠، وفهمنا للأعمال والممارسات المتبعة في هذا القطاع. • دراسة مدى ملاءمة منهج الانتقال والوسائل العملية المطبقة. • دراسة العملية والضوابط التي نفذتها الإدارة لضمان اكتمال وصحة تعديلات الانتقال. • تحديد واختبار الضوابط ذات الصلة المطبقة على عملية الانتقال. • تقييم مدى معقولية الأحكام والتقديرات الرئيسية التي اتبعتها الإدارة في إعداد تعديلات الانتقال. • إشراك متخصصين في إدارة المخاطر المالية لاختبار الافتراضات/ الأحكام الرئيسية المتعلقة بتصنيف تدرج مخاطر الائتمان، والزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، وتعريف التخلف عن السداد، واحتمال التخلف عن السداد،ومتغيرات الاقتصاد الكلي،ومعدلات الاسترداد. • إشراك متخصصي تقييم من أجل تقييم المدخلات والافتراضات والتقنيات التي يستخدمها المقيمون الذين اعتمدتهم المجموعة في تقييم الضمانات العقارية المتعلقة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. • تقييم اكتمال ودقة وملاءمة البيانات المستخدمة في إعداد تعديلات الانتقال. • إشراك متخصصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار أنظمة تقنية المعلومات الجديدة والضوابط ذات الصلة. • تقييم كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة و قانون و تعليمات مصرف قطر المركزي.

انخفاض قيمة الموجودات المالية التي تخضع لمخاطر الائتمان – راجع الإيضاحات ٤(ب) و ٩ و١٠ و١١ و٢١ حول البيانات المالية الموحدة	كيفية تناول تدقيقنا للأمر
لقد ركزنا على هذا الأمر نظرًا لأن: • انخفاض قيمة الموجودات المالية التي تخضع لمخاطر الائتمان ينطوي على: – متطلبات محاسبية معقدة، تتضمن الافتراضات والتقديرات والأحكام الأساسية لتحديد التعديلات عند الانتقال، – مخاطر النماذج (أي المناهج غير المناسبة وقرارات الصياغة)؛ – قابلية الإدارة للتحيز عند إصدار الأحكام لتحديد نتائج الخسائر الائتمانية المتوقعة، و – متطلبات الإفصاح المعقدة. • يبلغ صافي الموجودات المالية للمجموعة الخاضعة لمخاطر الائتمان سواء في الميزانية العمومية أو خارجها ٦,١٥٧ مليار ريال قطري، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لذا فهي تشكل قسما جوهريا من بيان المركز المالي الموحد. إضافة إلى ذلك فإن إجمالي انخفاض القيمة المعترف به من قبل المجموعة لهذه الموجودات المالية قد بلغ ٩,٥٤١ مليون ريال قطري في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مما يمثل نسبة ٢٠,٥٪ من صافي ربح المجموعة لذا فهو يمثل جزءا جوهريا من بيان الدخل الموحد.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها على هذا الأمر، من بين أمور أخرى، ما يلي: • تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة على أساس متطلبات المعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ وفهمنا للأعمال والممارسات المتبعة في هذا القطاع. • تأكيد فهمنا للعمليات والأنظمة والضوابط الجديدة أو المعدلة التي تتبعها الإدارة، بما في ذلك الضوابط المطبقة على ضع النموذج. • تحديد واختبار الضوابط ذات الصلة. • إشراك متخصصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار أنظمة تقنية المعلومات الجديدة والضوابط ذات الصلة. • تقييم معقولية الأحكام والتقديرات الرئيسية للإدارة في احتساب المخصصات، بما في ذلك اختيار الأساليب والنماذج والافتراضات ومصادر البيانات. • إشراك متخصصين في إدارة المخاطر المالية للنظر في الافتراضات/ الأحكام الهامة المتعلقة بتصنيف المخاطر الائتمانية، والزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية، وتعريف التخلف عن السداد، واحتمالية التخلف عن السداد، ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ومعدلات الاسترداد. • إشراك متخصصي تقييم لتقييم المدخلات والافتراضات والتقنيات التي يستخدمها المقيمون الذين اعتمدتهم المجموعة في تقييم الضمانات العقارية المتعلقة بتحديد المخصصات. • تقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات. • تقييم مدى ملاءمة الصحة الحسابية واختبارها بالنسبة للنماذج المطبقة. • تقييم معقولية واختبار التعديلات اللاحقة للنموذج. • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينة من القروض والسلف العاملة وغير العاملة وفقاً لقانون و تعليمات مصرف قطر المركزي. • تقييم كفاية إفصاحات المجموعة بالرجوع إلى متطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة و قانون و تعليمات مصرف قطر المركزي.
تقييم الاستثمارات المالية – راجع إيضاحات ٣ (د) و٥ (ب) و١١ على البيانات المالية الموحدة	كيفية تناول تدقيقنا للأمر
ركزنا على هذا المجال لأن: • ينطوي تقييم الاستثمارات المالية على متطلبات محاسبية معقدة تتضمن افتراضات وتقديرات وأحكام أساسية عند تحديد القيم العادلة. • كانت القيمة الدفترية للاستثمارات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بمبلغ ٦,٣١,١٤٥ مليون ريال قطري أو نسبة ٢٠,٣٪ من إجمالي موجودات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وبالتالي فإنها تمثل جزءا هاما من بيان المركز المالي الموحد؛ • من إجمالي الاستثمارات المالية هناك نسبة ٦,٤٪ تشتمل على أسهم حقوق ملكية غير مدرجة بالقيمة العادلة ويتطلب قياسها إجراء تقديرات وأحكام.	تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها في هذا المجال، من بين أمور أخرى، ما يلي: • اختبار ضوابط الرقابة على عملية تقييم الاستثمارات المالية؛ • مطابقة تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة مع الأسعار الخارجية المدرجة؛ • بالنسبة لأسهم حقوق الملكية غير المدرجة، قمنا بتقييم مدى ملاءمة منهج التقييم واختبار الافتراضات الرئيسية مثل مدخلات التسعير وعوامل الخصم. • بغرض اختيار مدخلات التسعير المستخدمة قمنا باختبار أنه قد تم الحصول عليها من مصادر خارجية وقد تم إدراجها بصورة صحيحة في نماذج التسعير؛ • تقييم كفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق بتقييم الاستثمارات المالية بالرجوع إلى متطلبات معايير المحاسبة ذات الصلة و قانون و تعليمات مصرف قطر المركزي.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك (التقرير السنوي) ولكنها لا تشتمل على البيانات المالية الموحدة للبنك وتقرير مدققي الحسابات الصادر عنا عليها.

قبل تاريخ تقرير مدققي الحسابات هذا، حصلنا على تقرير مجلس الإدارة الذي يشكل جزءا من التقرير السنوي ويتوقع أن تقدم لنا الأقسام الباقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى ونحن لا نعبر عن أي شكل من أشكال تأكيد النتيجة في هذا الشأن.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي دراسة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وللقيام بذلك، سنأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو ما إذا كان من الواضح أنها يشوبها أخطاء جوهرية.

إذا توصلنا، استنادا إلى عملنا الذي قمنا بأدائه بناء على المعلومات الأخرى المستلمة قبل تاريخ تقرير المدققين هذا، إلى أن هناك أخطاء جوهرية في تلك المعلومات الأخرى، فإنه ينبغي علينا الإبلاغ عن تلك الحقيقة. ليس لدينا ما يمكننا الإبلاغ عنه في هذا الصدد.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و قانون و تعليمات مصرف قطر المركزي المعمول بها وعن أنظمة الرقابة التي يحدد مجلس الإدارة أنها ضرورية للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة الخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس المحاسبة وفقا لمبدأ الاستمرارية ما لم يكن مجلس الإدارة ينوي إما تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي خلافا للقيام بذلك.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد على مستوى عال، ولكنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائما عن أخطاء جوهرية عندما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن غش أو خطأ، وتعتبر هامة إذا كان يمكن، بشكل منفرد أو إجمالي، أن يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس حكما مهنيا ونبقي على الشكوك المهنية في جميع أعمال التدقيق. كما إننا نقوم:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين أساس لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أية أخطاء جوهرية ناتجة عن غش هو أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على تدليس وتزوير، أو حذف متعمد أو محاولات تشويه، أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- بالحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الإدارة.

- بإبداء نتيجة على مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستنادا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها، ما إذا كانت هناك شكوكا جوهرية ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول مقدرة المجموعة على مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية. إذا توصلنا إلى أن هناك شكوكا جوهرية، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافي، بتعديل رأينا. إن النتائج التي توصلنا إليها تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في أن تقوم المجموعة بالتوقف عن مواصلة أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية.
- بتقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بالطريقة التي تحقق العرض العادل.
- بالحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف على وإجراء أعمال التدقيق للمجموعة. وسنظل نحن المسؤولون الوحيدون عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالنطاق المخطط له وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور المهمة في الرقابة الداخلية التي نحددها أثناء قيامنا بالتدقيق. نقوم أيضا بتزويد مجلس الادارة ببيان بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونبلغهم عن جميع العلاقات والمسائل الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا والضمانات ذات الصلة، متى كان ذلك ممكنا.

من الأمور التي تم تقديمها لمجلس الادارة، نحدد تلك المسائل التي كانت لها الأهمية القصوى في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نحن نصف هذه الأمور في تقرير مدققي الحسابات ما لم يحول قانون أو لائحة دون الكشف العلني عن مسألة أو عندما، في حالات نادرة جدا، نقرر عدم إيراد مسألة ما في تقريرنا نظرا للآثار السلبية التي قد تنجم عن القيام بذلك والتي قد يتوقع بشكل معقول أن ترجح على المصلحة العامة في حالة ورودها في التقرير.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لقد حصلنا على جميع الإيضاحات والمعلومات التي اعتبرنا أنها ضرورية لأغراض التدقيق. يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة وتتفق بياناته المالية الموحدة مع تلك السجلات. قمنا بقراءة تقرير مجلس الإدارة والذي سوف يعرض ضمن التقرير السنوي، والمعلومات المالية الواردة فيه تتفق مع دفاتر وسجلات البنك. لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ أو لبنود النظام الأساسي وتعديلاته خلال السنة يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على بيان المركز المالي الموحد للبنك أو أدائه كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

جوبال بالاسوبرامانيام
سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥١)
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات بهيئة قطر للأسواق المالية رقم ١٢٠١٥٣

الدوحة
دولة قطر

بيان المركز المالي الموحد

ألف ريال قطري

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	إيضاحات	٢٠١٨	٢٠١٧
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٨	**٧,٢٩٨,٩١٤**	٥,٥٤٦,٣٨٦
أرصدة لدى البنوك	٩	**٦,٤٢٤,١٥٣**	٤,٨٧٥,٦٩٠
موجودات تمويل	١٠	**١٠٢,٢٠٩,٩٣٠**	١٠٢,٦١٣,٤٩٩
استثمارات مالية	١١	**٣١,١٤٥,٥٨٣**	٣٠,٤٠٢,٦٦٣
استثمارات في شركات زميلة	١٢	**٥٦٨,٣٩٢**	٦٦٨,٥١٢
استثمارات عقارية	١٣	**١,٢٣١,١٠٧**	١,٩٤٣,٩٣٧
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	١٤	**-**	٢٤٥,٦٨٦
موجودات ثابتة	١٥	**٤٧٩,٤٦٨**	٥١١,٣٠٢
موجودات غير ملموسة	١٦	**٣٨٥,٧٤٠**	٤١١,٣١٤
موجودات أخرى	١٧	**٣,٤٨٩,٠٧٨**	٣,١٥٦,٢٨٧
إجمالي الموجودات		**١٥٣,٢٣٢,٣٦٥**	١٥٠,٣٧٤,٨٧٦
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ارصدة من بنوك	١٨	**١٧,٢٣٣,٩٦٨**	١٧,١٩١,١٢٦
حسابات العملاء الجارية	١٩	**١٥,٤٢٠,٨٠٨**	١٦,٦٠٠,٠٨٠
صكوك تمويل	٢٠	**٩,١٤٥,٢١٢**	٧,٠٥٧,٢٨٢
مطلوبات أخرى	٢١	**٥,٥١٥,٨٢٥**	٣,٤٣١,٧٥٢
إجمالي المطلوبات		**٤٧,٣١٥,٨١٣**	٤٤,٢٨٠,٢٤٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٢٢	**٨٥,١٧٧,١٧٥**	٨٥,٢١٤,٤٧١
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٣(أ)	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢
احتياطي قانوني	٢٣(ب)	**٦,٣٧٠,٠١٦**	٦,٣٧٠,٠١٦
احتياطي مخاطر	٢٣(ج)	**٢,٣١٨,٨٧٥**	٢,٢٦٣,٧٣٦
احتياطي عام	٢٣(د)	**٨١,٩٣٥**	٨١,٩٣٥
احتياطي القيمة العادلة	٢٣(هـ)	**١٥٤,٤٥٨**	١٧٠,١٧٣
احتياطي تحويل عملات أجنبية	٢٣(و)	**(٣٤٨,٤٢٤)**	(١٣٧,٢٢٤)
احتياطيات أخرى	٢٣(ز)	**٢١٦,٨٢٠**	٢١٦,٨٢٠
أرباح نقدية مقترح توزيعها	٢٣(ح)	**١,١٨١,٤٦٦**	١,١٨١,٤٦٦
احتياطي مكافات اسهم للموظفين	٢٣(ط)	**-**	١١,١٨٥
أرباح مدورة		**٣,٠٨٢,٢١٨**	٢,٧٦٨,١٤٧
إجمالي الحقوق العائدة للمساهمين في البنك		**١٥,٤٢٠,٢٩٦**	١٥,٢٨٩,١٨٦
حقوق غير مسيطر عليها	٢٤	**١,٣١٩,٠٨١**	١,٥٩٠,٩٧٩
صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	٢٥	**٤,٠٠٠,٠٠٠**	٤,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية		**٢٠,٧٣٩,٣٧٧**	٢٠,٨٨٠,١٦٥
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية		**١٥٣,٢٣٢,٣٦٥**	١٥٠,٣٧٤,٨٧٦

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٩ ، وتم التوقيع عليها بالنيابة عن مجلس الإدارة من قبل:

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤١ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد			ألف ريال قطري
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		٢٠١٨	٢٠١٧
	إيضاحات		
العمليات المستمرة			
صافي إيرادات أنشطة التمويل	٢٦	**٥,٣٢٨,٥٨٩**	٤,٨٨٧,١٥٩
صافي إيرادات أنشطة الاستثمار	٢٧	**٦٨٩,٤٢٠**	٥٧٥,٣٢٠
إجمالي صافي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار		**٦,٠١٨,٠٠٩**	٥,٤٦٢,٤٧٩
إيرادات رسوم وعمولات		**٧٣٢,٢٥٧**	٦٥٨,٤٥٩
مصروفات رسوم وعمولات		**(١٥٦,٤١٥)**	(١٤٠,٩٢٥)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	٢٨	**٥٧٥,٨٤٢**	٥١٧,٥٣٤
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	٢٩	**٢٥٩,٢٢٧**	١٣٩,٠٦١
الحصة من نتائج شركات زميلة	١٢	**(٥٥٢)**	٣٦,٣٨٣
إيرادات أخرى		**٤٧,١٨٢**	٤٣,٨٧٢
إجمالي الإيرادات		**٦,٨٩٩,٧٠٨**	٦,١٩٩,٣٢٩
تكاليف الموظفين	٣٠	**(٦٥٣,٣٢٣)**	(٦٢٢,٤٣٢)
اهلاك وإطفاء	١٥ و١٦	**(٨٩,٠١٥)**	(٩١,٣٥٣)
حصة حملة الصكوك من الربح		**(٢٥٥,٠٩٢)**	(٢١٨,٣٧٠)
مصروفات أخرى	٣١	**(٤١٨,٩١٠)**	(٣٩١,٩٣٥)
إجمالي المصروفات		**(١,٤١٦,٣٤٠)**	(١,٣٢٤,٠٩٠)
صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية	١١	**(٢٣٧,٧٠٩)**	(٣٠٥,٦٩١)
صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل	١٠	**(٥٠٥,٠٧٤)**	(٤٧٤,٦٨٥)
رد – (خسائر) انخفاض أخرى		**٢٣,٢١٦**	(٤,٩٥٥)
صافي الربح للسنة من العمليات المستمرة قبل الضريبة والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		**٤,٧٦٣,٨٠١**	٤,٠٨٩,٩٠٨
ناقصا: صافي العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	٢٢	**(٢,١٢٥,٤١٦)**	(١,٨١٨,٦٢٧)
الربح من العمليات المستمرة قبل الضريبة		**٢,٦٣٨,٣٨٥**	٢,٢٧١,٢٨١
العمليات غير المستمرة			
خسارة من موجود محتفظ به للبيع		**-**	(٢,٤٩٠)
صافي الربح للسنة قبل الضريبة		**٢,٦٣٨,٣٨٥**	٢,٢٦٨,٧٩١
مصروف الضريبة	٣٢	**٢,٣١٠**	(١٨,٢٧٠)
صافي الربح للسنة		**٢,٦٤٠,٦٩٥**	٢,٢٥٠,٥٢١
صافي ربح السنة العائد إلى:			
حقوق المساهمين في البنك		**٢,٧٥٥,٣١١**	٢,٤٠٥,٤٢٥
حقوق غير مسيطر عليها	٢٤	**(١١٤,٦١٦)**	(١٥٤,٩٠٤)
صافي الربح للسنة		**٢,٦٤٠,٦٩٥**	٢,٢٥٠,٥٢١
العائد على السهم			
العائد الأساسي / المخفف للسهم (ريال قطري للسهم)	٣٥	**١٠,٧٩**	٩,٣١

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤١ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

ألف ريال قطري

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطيات أخرى	أرباح نقدية مقترح توزيعها	احتياطي مدفوعات على أساس الأسهم	أرباح مدورة	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	حقوق غير مسيطر عليها	حصص صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٢٦٣,٧٣٦	٨١,٩٣٥	١٧٠,١٧٣	(١٣٧,٢٢٤)	٢١٦,٨٢٠	١,١٨١,٤٦٦	١١,١٨٥	٢,٧٦٨,١٤٧	١٥,٢٨٩,١٨٦	١,٥٩٠,٩٧٩	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٨٨٠,١٦٥
تعديلات التحول للتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ في ١ يناير ٢٠١٨ ٣(أ) (٢)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٩٣٠,٧٥٢)	(٩٣٠,٧٥٢)	(٤٦,٢٦٦)	-	(٩٧٧,٠١٨)
الرصيد المعدل في ١ يناير ٢٠١٨	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٢٦٣,٧٣٦	٨١,٩٣٥	١٧٠,١٧٣	(١٣٧,٢٢٤)	٢١٦,٨٢٠	١,١٨١,٤٦٦	١١,١٨٥	١,٨٣٧,٣٩٥	١٤,٣٥٨,٤٣٤	١,٥٤٤,٧١٣	٤,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٩٠٣,١٤٧
التغيرات في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	-	-	-	-	-	(٢١١,٢٠٠)	-	-	-	-	(٢١١,٢٠٠)	-	-	(٢١١,٢٠٠)
التغير في احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	(١٥,٧١٥)	-	-	-	-	-	(١٥,٧١٥)	-	-	(١٥,٧١٥)
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٧٥٥,٣١١	٢,٧٥٥,٣١١	(١١٤,٦١٦)	-	٢,٦٤٠,٦٩٥
إجمالي الإيراد والمصروف المحقق للسنة	-	-	-	-	(١٥,٧١٥)	(٢١١,٢٠٠)	-	-	-	٢,٧٥٥,٣١١	٢,٥٢٨,٣٩٦	(١١٤,٦١٦)	-	٢,٤١٣,٧٨٠
أرباح نقدية موزعة على المساهمين (إيضاح ٢٣)	-	-	-	-	-	-	-	(١,١٨١,٤٦٦)	-	-	(١,١٨١,٤٦٦)	-	-	(١,١٨١,٤٦٦)
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح ٢٣)	-	-	٥٥,١٣٩	-	-	-	-	-	-	(٥٥,١٣٩)	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح ٢٣)	-	-	-	-	-	-	-	١,١٨١,٤٦٦	-	(١,١٨١,٤٦٦)	-	-	-	-
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٤٠)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٦٨,٨٨٣)	(٦٨,٨٨٣)	-	-	(٦٨,٨٨٣)
أرباح على صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي (إيضاح ٢٥)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٠٥,٠٠٠)	(٢٠٥,٠٠٠)	-	-	(٢٠٥,٠٠٠)
احتياطي مدفوعات على أساس الأسهم (إيضاح ٢٣)	-	-	-	-	-	-	-	-	(١١,١٨٥)	-	(١١,١٨٥)	(١١,١٢٧)	-	(٢٢,٣١٢)
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٩٩,٨٨٩)	-	(٩٩,٨٨٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٣١٨,٨٧٥	٨١,٩٣٥	١٥٤,٤٥٨	(٣٤٨,٤٢٤)	٢١٦,٨٢٠	١,١٨١,٤٦٦	-	٣,٠٨٢,٢١٨	١٥,٤٢٠,٢٩٦	١,٣١٩,٠٨١	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٧٣٩,٣٧٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤١ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

ألف ريال قطري

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي مخاطر	احتياطي عام	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	احتياطيات أخرى	أرباح نقدية مقترح توزيعها	احتياطي مدفوعات على أساس الأسهم	أرباح مدورة	إجمالي حقوق المساهمين في البنك	حقوق غير مسيطر عليها	حصص صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,١٧٠,٢٨٠	٨١,٩٣٥	١٩٥,٠٨٩	(١٩٤,٣٣٥)	٢١٦,٨٢٠	١,١٢٢,٣٩٣	١٠,٢٢٣	١,٩٠٢,٧٨٠	١٤,٢٣٨,١٣٣	١,٧٦٠,٥٢٨	٤,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٩٩٨,٦٦١
التغيرات في احتياطي تحويل العملات الأجنبية	–	–	–	–	–	٥٧,١١١	–	–	–	–	٥٧,١١١	–	–	٥٧,١١١
التغير في احتياطي القيمة العادلة	–	–	–	–	(٢٤,٩١٦)	–	–	–	–	–	(٢٤,٩١٦)	–	–	(٢٤,٩١٦)
صافي ربح السنة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢,٤٠٥,٤٢٥	٢,٤٠٥,٤٢٥	(١٥٤,٩٠٤)	–	٢,٢٥٠,٥٢١
إجمالي الإيراد والمصروف المحقق للسنة	–	–	–	–	(٢٤,٩١٦)	٥٧,١١١	–	–	–	٢,٤٠٥,٤٢٥	٢,٤٣٧,٦٢٠	(١٥٤,٩٠٤)	–	٢,٢٨٢,٧١٦
أرباح نقدية موزعة على المساهمين (إيضاح ٢٣)	–	–	–	–	–	–	–	(١,١٢٢,٣٩٣)	–	–	(١,١٢٢,٣٩٣)	–	–	(١,١٢٢,٣٩٣)
محول إلى احتياطي المخاطر (إيضاح ٢٣)	–	–	٩٣,٤٥٦	–	–	–	–	–	–	(٩٣,٤٥٦)	–	–	–	–
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح ٢٣)	–	–	–	–	–	–	–	١,١٨١,٤٦٦	–	(١,١٨١,٤٦٦)	–	–	–	–
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية (إيضاح ٤٠)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٦٠,١٣٦)	(٦٠,١٣٦)	–	–	(٦٠,١٣٦)
أرباح على صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي (إيضاح ٢٥)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(٢٠٥,٠٠٠)	(٢٠٥,٠٠٠)	–	–	(٢٠٥,٠٠٠)
احتياطي مدفوعات على أساس الأسهم (إيضاح ٢٣)	–	–	–	–	–	–	–	–	٩٦٢	–	٩٦٢	٩٥٧	–	١,٩١٩
الحركة في حقوق غير مسيطر عليها	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(١٥,٦٠٢)	–	(١٥,٦٠٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٢,٣٦٢,٩٣٢	٦,٣٧٠,٠١٦	٢,٢٦٣,٧٣٦	٨١,٩٣٥	١٧٠,١٧٣	(١٣٧,٢٢٤)	٢١٦,٨٢٠	١,١٨١,٤٦٦	١١,١٨٥	٢,٧٦٨,١٤٧	١٥,٢٨٩,١٨٦	١,٥٩٠,٩٧٩	٤,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٨٨٠,١٦٥

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤١ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد			ألف ريال قطري
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		٢٠١٨	٢٠١٧
	إيضاحات		
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح العام قبل الضريبة		**٢,٦٣٨,٣٨٥**	٢,٢٦٨,٧٩١
تعديلات:			
صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل	١٠	**٥٠٥,٠٧٤**	٤٧٤,٦٨٥
صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية	١١	**٢٣٧,٧٠٩**	٣٠٥,٦٩١
رد/ (خسائر) انخفاض أخرى		**(٢٣,٢١٦)**	٤,٩٥٥
إهلاك وإطفاء	١٦،١٥	**٨٩,٠١٥**	٩١,٣٥٣
صافي ربح بيع استثمارات مالية		**(٢٤,٩٠٠)**	(١,١١٣)
الحصة من نتائج شركات زميلة	١٢	**٥٥٢**	(٣٦,٣٨٣)
إطفاء صكوك		**٢,٠٨٧**	٩,٤٦٣
أرباح من إعادة تقييم استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٢٧	**٣٨,٠٦٤**	(١٠٣,٤٦٤)
تكلفة نهاية الخدمة	٢١	**٢٤,٦٠٣**	٢٤,٩٦٢
صافي خسارة من عقارات	٢٧	**(٢٢٨)**	١٥٣,٦٧١
المدفوعات على أساس الأسهم	٢٣(ط)	**(٢٢,٣١٠)**	١,٩١٨
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**٣,٤٦٤,٨٣٥**	٣,١٩٤,٥٢٩
التغير في حساب الاحتياطي لدى مصرف قطر المركزي		**٧٣,٥٥٧**	(١٣٠,٩٩٧)
التغير في ارصده لدى البنوك		**٨٣,٥٦٦**	٢٧٨,٩٩٢
التغير في موجودات تمويل		**(١,٠٣٢,٢٥٧)**	(١٦,٠٤٩,٨٩١)
التغير في موجودات أخرى		**(١٤١,٤٨٦)**	(١,٠٢٦,٠٩٧)
التغير في أرصدة من بنوك		**٤٢,٩٥٣**	٣,٥٨٤,٢١٨
التغير في حسابات العملاء الجارية		**(١,١٧٩,٢٧٢)**	٢,٥٤٤,٩٦٦
التغير في مطلوبات أخرى		**١,٨٥١,٠١٦**	(٧٩٣,٩٦٥)
الضرائب المدفوعة		**-**	(١٨,٢٧٠)
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة	٢١	**(١١,٣٢٢)**	(٥,٢١٢)
صافي التدفقات النقدية من/ (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**٣,١٥١,٥٩٠**	(٨,٤٢١,٧٢٧)
التدفقات النقدية المستخدمة في/ (من) أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات مالية		**(٤,٩٩٨,٧٨٧)**	(٨,٢٦٤,١٧٤)
متحصلات من بيع / استرداد استثمارات مالية		**٤,٣٥٨,٦٣٦**	٨,٨٤١,٠١٩
شراء موجودات ثابتة		**(٦٠,٤١٨)**	(٦٥,٧٠٧)
شراء استثمارات من شركات زميلة		**-**	(١٧,٤١١)
حركة الاستثمارات العقارية		**٤٧٥,٠٠٠**	(٢٨,٣٧٤)
توزيعات مستلمة من شركات زميلة		**١٠,٨٣٦**	١٢,٤٨٩
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**(٢١٤,٧٣٣)**	٤٧٧,٨٤٢
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
التغير في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق		**(٣٧,٢٩٤)**	٣,٨٧٢,٨٢٩
صافي الحركة في حقوق غير مسيطر عليها		**(١٤٦,١٦٤)**	(١٥,٦٠٢)
أرباح نقدية موزعة على المساهمين	٢٣(ح)	**(١,١٨١,٤٦٦)**	(١,١٢٢,٣٩٣)
أرباح مدفوعة لصكوك مؤهلة كرأس مال إضافي		**(٢٠٥,٠٠٠)**	(٨٥,٠٠٠)
صافي المحصل من صكوك تمويل		**٢,٠٩١,١٨٠**	٢٦٧,٠٤٥
متحصلات من صكوك مؤهلة كرأس مال إضافي		**-**	–
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		**٥٢١,٢٥٦**	٢,٩١٦,٨٧٩
صافي الانخفاض في النقد وما في حكمه		**٣,٤٥٨,١١٣**	(٥,٠٢٧,٠٠٦)
النقد وما في حكمه في ١ يناير		**٥,٦٢٩,٥٠١**	١٠,٦٥٦,٥٠٧
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر	٣٦	**٩,٠٨٧,٦١٤**	(٥,٦٢٩,٥٠١)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤١ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد

ألف ريال قطري

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

		التغيرات خلال السنة						
استثمار	كما في ١ يناير ٢٠١٨	استثمارات (سحوبات)	إعادة تقييم	الإيراد الإجمالي	توزيعات أرباح مدفوعة	مصاريف إدارية	رسوم البنك بصفته وكيلا	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
محفظة عقارية	٧٣,١٦٤	(٦,٧٣٤)	-	-	-	-	-	٦٦,٤٣٠
محفظة أوراق مالية، أسهم	٨٨٣,٥٩٢	(٣٦٠,٣٦٧)	١٤,٩٢٤	٣٤,٤١٣	(١٦,٠٩٢)	(٤٥٩)	(٥٥٠)	٥٥٥,٤٦١
	٩٥٦,٧٥٦	(٣٦٧,١٠١)	١٤,٩٢٤	٣٤,٤١٣	(١٦,٠٩٢)	(٤٥٩)	(٥٥٠)	٦٢١,٨٩١

		التغيرات خلال السنة						
استثمار	كما في ١ يناير ٢٠١٧	استثمارات (سحوبات)	إعادة تقييم	الإيراد الإجمالي	توزيعات أرباح مدفوعة	مصاريف إدارية	رسوم البنك بصفته وكيلا	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
محفظة عقارية	٧٣,١٦٤	–	–	–	–	–	–	٧٣,١٦٤
محفظة أوراق مالية، أسهم	٨٩٢,٨٥٦	٦٢٦	(٢٤,٩٢٨)	١٨,٠٣٥	(٤٠٠)	–	(٢,٥٩٧)	٨٨٣,٥٩٢
	٩٦٦,٠٢٠	٦٢٦	(٢٤,٩٢٨)	١٨,٠٣٥	(٤٠٠)	–	(٢,٥٩٧)	٩٥٦,٧٥٦

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤١ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية الموحد		ألف ريال قطري
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	**٢٠١٨**	٢٠١٧
موارد أموال الأعمال الخيرية		
إيرادات غير شرعية خلال السنة	**٢,٣٦١**	٦٥١
استخدامات أموال الأعمال الخيرية		
أبحاث وتبرعات واستخدامات أخرى خلال السنة	**(٣,٦١٥)**	(٢,٦٤٠)
النقص في الموارد عن الاستخدامات	**(١,٢٥٤)**	(١,٩٨٩)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤١ جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١ المنشأة الصادر عنها التقرير

مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق. (« البنك ») هو منشأة مقرها في دولة قطر وقد تم تأسيسه بتاريخ ٨ يوليو ١٩٨٢ كمنشأة مساهمة قطرية بموجب المرسوم الأميري رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢. رقم السجل التجاري للبنك هو ٨٣٣٨. عنوان المقر المسجل للبنك هو الدوحة، دولة قطر، ص.ب ٥٥٩. تشتمل البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ على البنك وشركاته التابعة (ويشار إليها معاً بـ «المجموعة»). يعمل البنك بصفة أساسية في الأعمال المصرفية للشركات والأفراد والاستثمارات وفقا لتعليمات الشريعة الإسلامية التي يتم تحديدها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ولديه ٣٠ فرع في دولة قطر وفرع واحد في السودان. الشركة الأم للمجموعة هو مصرف قطر الإسلامي (ش.م.ع.ق). كما أن أسهم البنك مدرجة في بورصة قطر.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وفقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٩.

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها الموارد لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فالإدارة ليست على علم بأي شكوك جوهرية يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. لذلك قامت بإعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

تتضمن البيانات الموحدة للمجموعة البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة والشركات ذات الغرض الخاص كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	نشاط الشركة الرئيسي	نسبة الملكية الفعلية ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	نسبة الملكية الفعلية ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
بيت التمويل العربي	لبنان	أعمال مصرفية	**٪٩٩,٩٩**	٪٩٩,٩٩
شركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري (١)	قطر	الاستثمار العقاري	**٪٤٩**	٪٤٩
درة الدوحة للاستثمار والتطوير العقاري ذ.م.م (٢)	قطر	الاستثمار العقاري	**٪٣٩,٨٧**	٪٣٩,٨٧
شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة (٣)	جزر كايمان	إصدار صكوك	**٪١٠٠**	٪١٠٠
شركة المصرف لإصدار الصكوك المحدودة	قطر	شركة تمويل	**٪١٠٠**	٪١٠٠
مصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة)	المملكة المتحدة	بنك استثماري	**٪٩٩,٧١**	٪٩٩,٧١
كيو إنفست ذ م م	قطر	بنك استثماري	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
فيردي لكسمبورج أس إي أر إل (٤)	لكسمبورج	الاستثمار العقاري	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو لخدمات الأعمال (٤)	جزر كايمان	شركة استثمار قابضة	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو لإدارة السيولة المحدودة (٤)	جزر كايمان	ودائع استثمارية	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيوانفست القابضة موريشيوس (٤)	موريشيوس	شركة استثمار قابضة	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو اكزبيت (٤)	موريشيوس	شركة استثمار قابضة	**-**	٪٥٠,١٣
كيوانفست لوكسمبورج اس اي آر ال (٤)	لوكسمبورج	الاستثمارات	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو أي اس تي اديموندز تيراس ٢ المحدودة (٤)	جزر كايمان	شركة استثمار قابضة	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو إنفست آي بي فين ذ.م.م (المعروفة سابقا بكيو إنفست كومز هولدينج ذ.م.م) (٤)	قطر	تقديم تسهيلات تمويل	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو أي ون وال ستريت للاستثمار (٤)	جزر كايمان	شركة استثمار قابضة	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو إثيكا ١ (٤)	جزر كايمان	شركة استثمار قابضة	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو إن جي بي في ١ (٤)	جزر كايمان	شركة استثمار قابضة	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو إنفست يوروبي مركز قطر للمال المحدودة ذ.م.م (٤)	قطر	شركة استثمار قابضة	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
ريو انكوم اس اي آر ال المحدودة ذ.م.م (٤)	لوكسمبورج	استثمار في الإجارة	**٪٤٥,١٢**	٪٤٥,١٢
كيو توماهوك المحدودة ذ.م.م (٤)	جزر كايمان	شركة استثمار قابضة	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو انفست ريفاين المحدودة ذ.م.م (٤)	قطر	تقديم تسهيلات تمويل	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو ألوي اس ايه ار ذ.م.م (٤)	لوكسمبورج	تقديم تسهيلات تمويل	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو ماغنوليا ذ.م.م (٤)	جزر كيمان	الاستثمار العقاري	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
كيو انفست بورتفوي يونتيم ذ.م.م (٤)	تركيا	إدارة أصول	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
بي او اتش ذ.م.م (٤)	قطر	شركة قابضة	**٪٥٠,١٣**	٪٥٠,١٣
ألوي هولدكو ذ.م.م. (٤)	قطر	شركة استثمار قابضة	**٪٥٠,١٣**	–
أدميرال هولدكو ذ.م.م. (٤)	قطر	شركة قابضة	**٪٥٠,١٣**	–
كيو انفست ري إكيتوي ذ.م.م	قطر	شركة استثمار قابضة	**٪٥٠,١٣**	–

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١ المنشأة الصادر عنها التقرير (تابع)

إيضاحات:

(١) البنك لديه القدرة على الحصول على أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة لشركة عقار بحكم تمثيله أكبر عدد من الأعضاء في المجلس.

(٢) اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٣ حصلت المجموعة على حق السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة سابقاً وذلك من خلال اتفاقية إدارة مع باقي المساهمين في الشركة.

(٣) شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة تم تأسيسها في جزر كايمان كشركة معفاة ذات مسؤولية محدودة لغرض وحيد من إصدار الصكوك لصالح المصرف.

(٤) المجموعة لديها القدرة على السيطرة على هذه الكيانات بشكل غير مباشر عبر شركة كيو إنفست ذ.م.م، وبناء على ذلك تم اعتبار هذه الكيانات شركات تابعة للمجموعة.

٢ أساس الإعداد

(أ) بيان الالتزام

تم أعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية والقوانين والتعليمات في هذا الشأن الصادرة عن مصرف قطر المركزي، بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالنسبة للمواضيع التي لا تغطيها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تقوم المجموعة بالاسترشاد بالمعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

(ب) أساس القياس

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها «استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» و«استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» و«مشتقات الأدوات المالية» و«الاستثمارات العقارية» (التي تم قياسها بالقيمة العادلة) وبعض أصول التمويل المصنفة « القيمة العادلة من خلال بيان الدخل».

(ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة المستخدمة في أنشطة البنك وفي عرض بياناته المالية. فيما عدا ما تمت الإشارة إليه بخلاف ذلك، تم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف.

(د) استخدام التقديرات والافتراضات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة بموجب معايير المحاسبة المالية من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المفصح عنها للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على نحو مستمر. يتم إدراج التعديلات على التقديرات المحاسبية في السنة التي تتم فيها مراجعة التقديرات وفي أية فترات مستقبلية تتأثر بذلك.

تم الإفصاح عن المعلومات حول الأمور الهامة التي تتضمن افتراضات وأحكام جوهرية في تطبيق السياسات المحاسبية التي لها الأثر الأهم على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في الإيضاح ٥.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

تم تطبيق السياسات المحاسبية الهامة التالية بشكل يتوافق مع جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة، فيما عدا آثار التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ على النحو المبين في الإيضاح ٣أ(٢)، وقد تم تطبيقها بشكل ثابت من قبل المجموعة، بالإضافة الى ذلك ، اعتمدت المجموعة التعديلات اللاحقة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية : الإفصاحات التي يتم تطبيقها على الإفصاحات فيما يتعلق بعام ٢٠١٨ ، ولكن لم يتم تطبيقها على معلومات المقارنة.

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة

(١) معايير جديدة وتعديلات وتفسيرات سارية من ١ يناير ٢٠١٨

لم تكن هناك معايير محاسبة جديدة وتعديلات وتفسيرات سارية من ١ يناير ٢٠١٨.

(٢) معايير جديدة وتعديلات وتفسيرات صادرة ولكن لم تصبح سارية من ١ يناير ٢٠١٨

معيار المحاسبة المالية رقم ٢٨: المرابحة ومبيعات الدفع المؤجل الأخرى

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٢٨ حول المرابحة ومبيعات الدفع المؤجل الأخرى في سنة ٢٠١٧. يلغي معيار المحاسبة المالية رقم ٢٨ معيار المحاسبة المالية رقم ٢ السابق حول « المرابحة والمرابحة بالنسبة لطالب الشراء» ومعيار المحاسبة المالية رقم ٢٠ حول «مبيعات الدفع المؤجل». الهدف من هذا المعيار هو النص على مبادئ محاسبة وتقارير مناسبة للاعتراف والقياس والإفصاحات التي سيتم تطبيقها فيما يتعلق بمعاملات المرابحة ومبيعات الدفع المؤجل الأخرى بالنسبة للبائعين والمشترين في هذه المعاملات. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩ مع السماح بالتطبيق المبكر للمعيار.

تقوم المجموعة حاليا بتقييم أثر هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣١ حول وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) في سنة ٢٠١٨. الهدف من هذا المعيار هو وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية ومالية حول أدوات وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) والموجودات والمطلوبات ذات الصلة بوجهات نظر كل من الموكل (المستثمر) والوكيل. سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ مع السماح بالتطبيق المبكر للمعيار.
تقوم المجموعة حاليا بتقييم أثر هذا المعيار.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥: احتياطيات الخسائر

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٥ «احتياطيات المخاطر» في عام ٢٠١٨. هذا المعيار بجانب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية» اللذان يلغيان معيار المحاسبة المالية رقم ١١ «المخصصات والاحتياطيات».

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التقارير المحاسبية والمالية حول احتياطيات الخسائر الموضوعة لتخفيف مختلف المخاطر التي تواجه المعنيون، وبصفة أساسية المستثمرين المتقبلين للربح والخسارة لدى المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات المالية الإسلامية/ المؤسسات). سيصبح هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ مع السماح بتطبيقه مبكرا فقط في حالة تبني المجموعة المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ «انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية.

تقوم المجموعة حاليا بتقييم أثر هذا المعيار.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة (تابع)

(٢) معايير جديدة وتعديلات وتفسيرات صادرة ولكن لم تصبح سارية من ١ يناير ٢٠١٨ (تابع)

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠: انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في ٢٠١٧. يهدف هذا المعيار إلى وضع المبادئ الخاصة بإعداد تقارير محاسبية ومالية حول انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية لمختلف الموجودات الإسلامية التمويلية والاستثمارية وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات)، وتكوين مخصصات مقابل الالتزامات ذات المخاطر العالية من أجل تمكين مستخدمي البيانات المالية على وجه الخصوص من تقييم المبالغ الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية ذات الصلة بتلك الموجودات والمعاملات وتوقيتها والشكوك حولها بصورة عادلة. سيحل معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ محل معيار المحاسبة المالية رقم ١١ الخاص بالمخصصات والاحتياطيات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالية رقم ٢٥ حول الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المالية المماثلة فيما يتعلق بانخفاض القيمة.

يُصنّف معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ الموجودات والتعرضات للمخاطر إلى ثلاث فئات استناداً إلى طبيعة المخاطر التي تتعرض لها تلك الموجودات والتعرضات (مثل مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى) ويُحدد ثلاث طرق لتقييم خسائر كل فئة من فئات تلك الموجودات والتعرضات: ١) طريقة الخسائر الائتمانية، ٢) طريقة صافي القيمة القابلة للتحقق، ٣) طريقة انخفاض القيمة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يُدخل معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ طريقة الخسائر الائتمانية مع نموذج استشرافي عن «الخسائر الائتمانية المتوقعة». تستخدم طريقة الخسائر الائتمانية للذمم المدينة والتعرض للمخاطر خارج الميزانية العمومية طريقة قياس مزدوجة، يتم وفقًا لها قياس مخصص الخسارة إما كخسارة ائتمانية متوقعة على مدار اثني عشر شهراً أو خسارة ائتمانية على مدى عمر الائتمان. سيطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية التي تتعرض للمخاطر الائتمانية، ويجب إجراء العديد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل:

- تحديد معايير الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية؛
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- وضع الرقم والترجيحات النسبية للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من أنواع مخاطر المنتجات/ السوق والمخاطر المصاحبة للخسائر الائتمانية المتوقعة؛ و
- إنشاء مجموعة من موجودات مالية متماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يسري المعيار من الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠ ويسمح بتطبيقه مبكراً.
أصدر مصرف قطر المركزي تعليمات الخسائر الائتمانية المتوقعة (تعليمات الخسائر الائتمانية) بالتعميم رقم ٩ لعام ٢٠١٧، حسبما ينطبق على البنوك الإسلامية العاملة في قطر. طبقت المجموعة تعليمات الخسائر الائتمانية وهي مشابهة لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ بدءا من ١ يناير ٢٠١٨ وحسبما هو مسموح به بموجب هذه التعليمات، فقد اختارت المجموعة عدم تعديل أرقام المقارنة. تم الاعتراف بالتعديلات على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة والمساهمات غير المسيطرة للفترة الحالية.

في أعقاب ذلك أصدر مصرف قطر المركزي التعميم رقم ٢٦ لعام ٢٠١٨ للبنوك الإسلامية العاملة في قطر فيما يتعلق بالتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ بدءا من ١ يناير ٢٠١٨ وهو يلغي تعميمه السابق رقم ٩ لسنة ٢٠١٧. لذا تبنت المجموعة مبكرا معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ بدءا من ١ يناير ٢٠١٨. برغم ذلك لم تحدد المجموعة أي تعديل أثناء تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ و تعليمات الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ألغته. متطلبات عادة تعديل ارقام المقارنة والتعديلات على المرحلة الانتقالية ظلت هي نفسها كما في تعليمات الخسائر الائتمانية المتوقعة. تم تلخيص التغييرات الرئيسية على السياسات المحاسبية للمجموعة الناتجة عن تطبيقها لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ أدناه:

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ نموذج «الخسائر المتكبدة» في معيار المحاسبة المالية رقم ١١ بنموذج «الخسارة الائتمانية المتوقعة». ينطبق كذلك نموذج انخفاض القيمة الجديد على التزامات تمويلات معينة وعقود ضمانات مالية ولكن ليس على استثمارات حقوق الملكية. وفقا لتعليمات الخسائر الائتمانية المتوقعة، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية بصورة مبكرة أكثر مما هو وفقا لمعيار المحاسبة المالية ١١.

تطبق المجموعة منهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. تتحرك الموجودات خلال المراحل الثلاثة التالية على أساس التغيير في جودة الائتمان منذ التطبيق المبدئي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة (تابع)

(٢) معايير جديدة وتعديلات وتفسيرات صادرة ولكن لم تصبح سارية من ١ يناير ٢٠١٨ (تابع)

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠: انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية (تابع)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تابع)

المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهرًا- لم تنخفض قيمتها الائتمانية
تتضمن المرحلة ١ الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي والتي لم يطرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو التي لها مخاطر ائتمانية منخفضة. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من حالات التعثر الممكنة خلال ١٢ شهرًا من تاريخ التقرير. ولكنها الخسارة الائتمانية الكاملة على أساس الموجود المرجح.

المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التمويل - لم تنخفض قيمتها الائتمانية
تتضمن المرحلة ٢ موجودات مالية طرأ عليها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ولكن ليس لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التمويل، ولكن يظل احتساب معدل العائد على أساس القيمة الدفترية الإجمالية للموجود. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التمويل هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات التعثر الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتوسط المرجح للخسائر الائتمانية باحتمالية التعثر على مدى عمر التمويل.

المرحلة ٣: ديون متعثرة - انخفضت قيمتها الائتمانية
تتضمن المرحلة ٣ موجودات مالية لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التمويل.

الإنتقال
تم تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية الناتجة عن اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ بأثر رجعي، باستثناء ما هو موضح أدناه:
– لم يتم تعديل الفترات المقارنة. يتم الاعتراف بالفروق في القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة عن اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ في الأرباح المدورة والاحتياطيات كما في ١ يناير ٢٠١٨.

وبناءً على ذلك، فإن المعلومات المقدمة لسنة ٢٠١٧ لا تعكس متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ وبالتالي فهي ليست مقارنة بالمعلومات المقدمة لسنة ٢٠١٨ بموجب معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠.
– تم إجراء التقييم بناء على الحقائق والظروف التي تشير إلى أنه إذا كانت ورقة ذات طبيعة أدوات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التطبيق الأولي لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠، إذن تقوم المجموعة بافتراض ان المخاطر الائتمانية على الموجود لم تزد زيادة جوهرية منذ الاعتراف الأولي بها.

تأثير التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠

كان تأثير التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ كما في ١ يناير ٢٠١٨ هو انخفاض الأرباح المدورة بمبلغ ٩٣٠,٨ مليون ريال قطري وانخفاض الحصة غير المسيطرة بمبلغ ٤٦,٢ مليون ريال قطري.

	الأرباح المدورة	حصة غير مسيطرة	الإجمالي
	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري	ألف ريال قطري
رصيد الإقفال (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ - مدققة)	٢,٧٦٨,١٤٧	١,٥٩٠,٩٧٩	٤,٣٥٩,١٢٦
أثر الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك تعديلات القيمة العادلة			
الخسائر الائتمانية المتوقعة من مستحق من بنوك	٢٩٧	-	٢٩٧
الخسائر الائتمانية المتوقعة من استثمارات ذات طبيعة ادوات دين مسجلة بالتكلفة المطفأة	٩٠	-	٩٠
الخسائر الائتمانية المتوقعة من الموجودات التمويلية بما في ذلك تعديلات القيمة العادلة	٨٢٨,٠١٩	٤٦,٢٦٤	٨٧٤,٢٨٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة من تعرضات خارج الميزانية العمومية خاضعة لمخاطر الائتمان	١٠٢,٣٤٦	٢	١٠٢,٣٤٨
	٩٣٠,٧٥٢	٤٦,٢٦٦	٩٧٧,٠١٨
الرصيد الافتتاحي وفقا معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ في تاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٨	١,٨٣٧,٣٩٥	١,٥٤٤,٧١٣	٣,٣٨٢,١٠٨

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(أ) المعايير والتفسيرات الجديدة (تابع)

(٢) معايير جديدة وتعديلات وتفسيرات صادرة ولكن لم تصبح سارية من ١ يناير ٢٠١٨ (تابع)

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٠: انخفاض القيمة والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية (تابع)

تأثير التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ (تابع)

خلال العام تمت إعادة تصنيف بعض الموجودات التمويلية من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال بيان الدخل. تم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات بحيث تكون قيمتها العادلة كما لو أن تلك الموجودات التمويلية تمت المحاسبة عنها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل منذ البداية. تم الإفصاح عن قيمة إعادة تصنيف وإعادة قياس تلك الموجودات التمويلية في الجدول أدناه:

تسوية القيم الدفترية

يوضح الجدول التالي تسوية فئات القياس الأصلية والقيم الدفترية مع فئات القياس الجديدة والقيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة كما في ١ يناير ٢٠١٨.

	التصنيف الأصلي	التصنيف الجديد	معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ / القيمة الدفترية ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	أثر التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠		
				إعادة التصنيف	إعادة القياس	القيمة الدفترية ١ يناير ٢٠١٨
الموجودات المالية						
النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	٥,٥٤٦,٣٨٦	–	–	٥,٥٤٦,٣٨٦
مستحق من بنوك	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	٤,٨٧٥,٦٩٠	–	(٢٩٧)	٤,٨٧٥,٣٩٣
موجودات تمويل	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	١٠١,٩٧٨,٤٢٥	–	(٧٦١,٢٢٨)	١٠١,٢١٧,١٩٧
موجودات تمويل	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٦٣٥,٠٧٤	(١١٣,٠٥٥)	–	٥٢٢,٠١٩
استثمارات مالية - ذات طبيعة ادوات دين	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	٢٨,٣٠٠,٤٨٢	–	(٩٠)	٢٨,٣٠٠,٣٩٢
استثمارات مالية - حقوق ملكية	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٥٥٥,٧٢٦	–	–	٥٥٥,٧٢٦
استثمارات مالية - حقوق ملكية	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,٥٤٦,٠٥٥	–	–	١,٥٤٦,٠٥٥
موجودات أخرى	التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة	٣,١٥٦,٢٨٧	–	–	٣,١٥٦,٢٨٧
			١٤٦,٥٩٤,١٢٥	(١١٣,٠٥٥)	(٧٦١,٦١٥)	١٤٥,٧١٩,٤٥٥

المطلوبات المالية

لم تكن هناك تغيرات على إعادة قياس المطلوبات المالية.

مخصصات انخفاض القيمة:

يوفق الجدول التالي بين إغلاق مخصص انخفاض القيمة للموجودات المالية وفقا لمعيار المحاسبة المالية الحالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مقابل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك تعديلات القيمة العادلة) وفقا لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠ كما في ١ يناير ٢٠١٨.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	الخسائر الائتمانية المتوقعة	١ يناير ٢٠١٨
مستحق من بنوك	٢٣,٤٣٩	٢٩٧	٢٣,٧٣٦
استثمارات من نوع الديون مسجلة بالتكلفة المطفأة	٤٤,٣٢٧	٩٠	٤٤,٤١٧
موجودات تمويل	١,١٩٨,٤٩٨	٨٧٤,٢٨٣	٢,٠٧٢,٧٨١
أدوات مالية أخرى خاضعة للمخاطر الائتمانية	١٩,٩٨٠	١٠٢,٣٤٨	١٢٢,٣٢٨
	١,٢٨٦,٢٤٤	٩٧٧,٠١٨	٢,٢٦٣,٢٦٢

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد

(١) دمج الأعمال

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاتها التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تتحقق السيطرة عندما تكون للمجموعة عائدات متغيرة أو لها حقوق فيها من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها ولديها المقدرة للتأثير على تلك العائدات خلال سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها. وبصفة خاصة تسيطر المجموعة على مؤسسة مستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- سيطرة على المؤسسة المستثمر فيها فمثلاً (حقوق قائمة تعطيها القدرة على إدارة الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها).
- لها عائدات متغيرة أو حقوق في عائدات متغيرة من علاقتها مع المؤسسة المستثمر فيها.
- المقدرة لاستخدام سلطتها على المؤسسة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

بصورة عامة، هناك افتراض بأن السيطرة تنتج عن أغلبية حقوق التصويت. لدعم هذا الافتراض وعندما يكون للمجموعة أقل من أغلبية حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة المستثمر فيها أو حقوق مماثلة، تدرس المجموعة جميع الحقائق أو الظروف ذات الصلة لتقدير ما إذا كانت لها سلطة على المؤسسة المستثمر فيها، وتشمل:

- الترتيبات التعاقدية مع الشركاء الآخرين ممن لهم حقوق تصويت في المؤسسة المستثمر فيها.
- حقوق ناشئة من ترتيبات تعاقدية أخرى.
- حقوق تصويت المجموعة وحقوق تصويت محتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت تسيطر على المؤسسة المستثمر فيها أم لا إذا كانت الحقائق والظروف تدل على وجود تغيرات في عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة. يبدأ توحيد بيانات شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة وتنتهي عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة من التاريخ الذي تسيطر فيه المجموعة على الشركة التابعة حتى التاريخ الذي تنتهي فيه سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح والخسائر إلى حاملي أسهم الشركة الأم وإلى الحصص غير المسيطر عليها، حتى لو نتج عن هذا عجز في رصيد الحصص غير المسيطر عليها. تعد هذه البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات والأحداث الأخرى المتشابهة في الحالات المماثلة. عند الضرورة يتم إدخال تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتطابق سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة. جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف بين شركات المجموعة والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة يتم استبعادها بالكامل عند التوحيد.

إن أي تغيير في حصة ملكية الشركة التابعة بدون فقدان السيطرة يتم احتسابه بطريقة حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على إحدى مؤسساتها التابعة تقوم بإلغاء تحقيق الموجودات (بما فيها الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة ومكونات حقوق الملكية الأخرى ذات الصلة بتلك المؤسسة التابعة، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء التحقيق في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة.

(٢) الأعمال المجمعة والشهرة

يتم احتساب الأعمال المجمعة باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس تكلفة أي عملية استحواذ بإجمالي المبلغ المحول بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ وقيمة أي حصة غير مسيطر عليها في الأعمال التي يتم الاستحواذ عليها. في كل أعمال مجمعة تختار المجموعة أن تقيس الحصة غير المسيطرة عليها في الأعمال المستثمر فيها بالقيمة العادلة أو بالحصة النسبية من صافي الموجودات التي يمكن تعيينها للأعمال المستثمر فيها. تكاليف الاستحواذ المتكبدة تحسب كمصاريف وتدرج في المصاريف الإدارية.

مبدئيا يتم قياس الشهرة بالتكلفة (وهي فائض المقابل المجمع المحول والمبلغ المعترف به للمساهمات غير المسيطرة) وأية مساهمة محتفظ بها سابقا على صافي الأصول القابلة للتحديد المقتناة والمطلوبات المتحملة. لو كانت القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة تزيد عن مجموع للمقابل المحول تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت قد حددت بصورة صحيحة جميع الموجودات المقتناة والمطلوبات المتحملة ومراجعة الإجراءات المستخدمة لقياس المبالغ التي ينبغي الاعتراف بها في تاريخ الاقتناء. لو نتج عن إعادة التقييم فائض للقيمة العادلة لصافي الموجودات المقتناة عن إجمالي المقابل المحول عندها يتم الاعتراف بالربح في بيان الدخل الموحد.

بعد التحقق المبدئي يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد خصم أي خسائر انخفاض قيمة متراكم. لغرض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة ضمن تجميع الأعمال، منذ تاريخ الاستحواذ، على جميع وحدات الإيرادات النقدية أو مجموعات وحدات الإيرادات النقدية، والتي يتوقع أن تستفيد من تجميع الأنشطة، بغض النظر عن تحويل موجودات أو مطلوبات أخرى من المجموعة إلى تلك الوحدات.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ب) أساس التوحيد (تابع)

(٢) الأعمال المجمعة والشهرة (تابع)

عندما تشكل الشهرة جزء من وحدة إيرادات نقدية ويتم استبعاد جزء من العملية داخل تلك الوحدة، تضم الشهرة المتعلقة بالعملية المستبعدة إلى القيمة الدفترية للعملية وذلك عند تحديد الربح أو الخسارة من استبعاد العملية. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعملية المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة الإيراد النقدي.

(٣) الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي مؤسسات تخضع لتأثير جوهري من قبل المجموعة. التأثير جوهري هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية للمؤسسة المستثمر فيها ولكنها لا تشمل السيطرة أو السيطرة المشترك على تلك القرارات. الاعتبارات التي يتم مراعاتها لتحديد السيطرة المادية أو السيطرة المشتركة تكون مماثلة للاعتبارات الضرورية لتحديد السيطرة على المؤسسات التابعة.

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية ويتم الاعتراف بها مبدئيا بالتكلفة (متضمنة تكاليف المعاملة التي تتعلق بصورة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في الشركة الزميلة). يتضمن استثمار المجموعة في الشركات الزميلة الشهرة (صافية من أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة) التي يتم تحديدها عند الاستحواذ.

يتم الاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر اللاحقة للاستحواذ على الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد بينما يتم الاعتراف بالتغيرات في حصتها من الاحتياطي قبل الاستحواذ في حقوق الملكية. تتم تسوية التغيرات المتراكمة اللاحقة للاستحواذ في مقابل القيمة الدفترية للاستثمار. عندما تتساوى حصة المجموعة في خسائر الشركة الزميلة مع مساهمتها في الشركة الزميلة أو تزيد عنها، بما في ذلك أية ذمم مدينة أخرى غير مضمونة، فان المجموعة لا تقوم بالاعتراف بأية خسائر إضافية ألا إذا أبرمت المجموعة اتفاقا قانونيا أو قامت بسداد دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

تحدد المجموعة في تاريخ بيان المركز المالي ما إذا كان هنالك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. في هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الانخفاض بالفرق بين القيمة العادلة في الشركة الزميلة والقيمة الحالية ويقوم بتحقيق الفرق في القيمة في بيان الدخل الموحد.

يتم حذف المكاسب فيما بين شركات المجموعة الناتجة من التعاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة بمقدار مساهمة المجموعة في الشركات الزميلة. يتم أيضا استبعاد الخسائر فيما بين شركات المجموعة إلا إذا وفرت المعاملة دليلا على انخفاض قيمة الموجود المحول. لإعداد البيانات المالية الموحدة يتم تطبيق نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المماثلة والأحداث الأخرى التي لها في نفس الظروف. مكاسب وخسائر انخفاض الملكية في الشركات الزميلة يعترف بها في بيان الدخل الموحد.

تحدد حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة من واقع البيانات المالية المعدة في تاريخ لا يسبق تاريخ أعداد المركز المالي الموحد بأكثر من ثلاثة أشهر، معدلة بما يتفق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

(٤) إدارة الأموال

تقوم المجموعة بإدارة موجودات محتفظ بها في وحدات مدارة وكيانات استثمار بالنيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الكيانات غير مضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء عند وجود سيطرة للمجموعة على الكيان.

(ج) العملات الأجنبية

(١) معاملات وأرصدة بالعملات الأجنبية

تتم ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية أو تلك التي تتطلب سدادا بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ تنفيذ المعاملة. تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية المالية بالعملات الأجنبية والتي تقاس بالقيمة العادلة إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة، كما تتم ترجمة الموجودات والمطلوبات غير ذات الطبيعة النقدية والتي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات.
المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية ذات القيمة العادلة غير النقدية واستثمارات المساهمين يتم إدراجها في بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد.

يتم أدراج فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة من سداد المعاملات بالعملات الأجنبية والناتجة عن تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف بتاريخ بيان المركز المالي في بيان الدخل الموحد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ج) العملات الأجنبية (تابع)

(٢) العمليات الأجنبية

النتائج والمركز المالي لجميع شركات المجموعة التي لديها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض يتم تحويلها إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم تحويل الموجودات والمطلوبات لكل بيان مركز مالي معروض باستخدام سعر الإقفال بتاريخ بيان المركز المالي.
- إيرادات ومصروفات كل بيان دخل يتم تحويلها بمتوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط المقارب غير معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملات ففي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصروفات في تواريخ المعاملات).
- يتم الاعتراف بجميع فروق صرف العملة في حقوق الملكية.

فروق صرف العملات الناشئة من الطرق المذكورة أعلاه يتم الإبلاغ عنها في حقوق الملكية ضمن «احتياطي تحويل عملات أجنبية».

عند التوحيد، يتم أخذ فروق صرف العملات الناشئة من تحويل صافي الاستثمار في الشركات الأجنبية والتمويلات وأدوات العملة الأخرى المخصصة كتحوطات لهذه الاستثمارات إلى «حقوق الملكية». عند الاستبعاد الكلي أو الجزئي للعملية الأجنبية يتم الاعتراف بهذه الفروق في بيان الدخل الموحد كجزء من مكسب أو خسارة البيع.

تعامل الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة من الاستحواذ على منشأة أجنبية كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال الفوري. عندما يكون سداد بند نقدي مدين أو دائن للعملية الأجنبية غير مخطط له وغير محتمل في المستقبل المنظور، تعتبر أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناشئة من هذا البند النقدي على أنها تشكل جزء من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية ويتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وعرضها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية ضمن حقوق الملكية.

(د) الاستثمارات المالية

تشمل الاستثمارات المالية على استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

(١) التصنيف

أدوات ذات طبيعة أدوات الدين هي أوراق مالية ذات مدفوعات ربح ورأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد لحامل الأداة. الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية هي الاستثمارات التي لا تظهر عليها دلائل الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين وهي تتضمن أدوات يثبت منها منفعة باقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات ذات طبيعة أدوات الدين

الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين يتم تصنيفها في الفئتين التاليتين: (١) بالتكلفة المطفأة، أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف وقياس الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين بالتكلفة المطفأة فقط في حالة إدارة الأداة على أساس العائد التعاقدي أو أنه لا يتم الاحتفاظ بالأداة للمتاجرة ولم يتم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تتضمن استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. عند الشراء فإن الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين التي تدار على أساس العائد التعاقدي يمكن تصنيفها فقط بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لو كانت تستبعد فجوة محاسبية قد تنشأ عند قياس الموجود أو المطلوب أو الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر منها على أسس مختلفة.

أدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية في الفئات التالية: (١) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، أو (٢) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل تتضمن استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة لو تم الاستحواذ عليه أو نشأ أصلا بغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش المتداول. الاستثمارات والتي تشكل جزء من المحفظة ويكون فيها نموذج فعلي لتحقيق ربح قصير الأجل يتم تصنيفها أيضا على أنها «محتفظ بها للمتاجرة».

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(د) الاستثمارات المالية (تابع)

١) التصنيف (تابع)

تتضمن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل استثمارات تتم إدارتها وتقييم أدائها داخليا على أساس القيمة العادلة.
عند الاعتراف المبدئي تقوم المجموعة باختيار غير قابل للإلغاء لتصنيف بعض أدوات حقوق الملكية التي لا يتم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ليتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

(٢) التحقيق وإلغاء التحقيق

يتم تحقيق الاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة، على سبيل المثال، التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع موجود وفي ذلك التاريخ تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ويتم إلغاء تحقيق الاستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

(٣) القياس

القياس المبدئي
يتم القياس المبدئي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافا إليها تكلفة المعاملة باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

القياس اللاحق
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. بعد الاعتراف المبدئي تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي ناقصا خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية يعاد قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة من التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها في احتياطي القيمة العادلة بشكل منفصل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أو انخفاض القيمة أو تحصيل أو استبعاد الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد.
الاستثمارات التي ليس لها سعر مدرج بالسوق أو طرق مناسبة أخرى يمكن منها اشتقاق قياس موثوق به للقيمة العادلة على أساس مستمر فإنه يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجد).

(٤) أسس القياس

قياس التكلفة المطفأة
التكلفة المطفأة للموجود أو الالتزام المالي هو المبلغ الذي يقاس به الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوما منه مدفوعات السداد الأصلية مضافا إليه أو مخصوما منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المبدئي المعترف به ومبلغ الاستحقاق ناقصا أي تخفيض لخسارة الانخفاض في القيمة. كما يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءً متمماً لمعدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة
القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجود أو سداد التزام بين طرفين (بائع ومشتري) مطلعين وراغبين في معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية. وتقيس المجموعة القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة باستخدام سعر إقفال السوق لتلك الأداة. بالنسبة للاستثمار الذي ليس لديه سعر متداول بالسوق، يتم تحديد تقرير معقول للقيمة العادلة من خلال الرجوع إلى القيمة الحالية بالسوق لأداة أخرى، والتي هي مماثلة لها إلى حد كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. تحدد المجموعة قيم البنود المماثلة للنقد عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية على معدلات الربح الحالية لعقود ذات شروط أو مخاطر مماثلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(هـ) موجودات تمويل

تشتمل موجودات تمويل على تمويل ملتزم بالشريعة تقدمه المجموعة بمدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد. تتضمن هذه الموجودات، التمويل المقدم من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والمساومة والإجارة والاستصناع والوكالة وطرق التمويل الإسلامي الأخرى. يتم إثبات موجودات التمويل بتكلفتها المطفأة ناقصا مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت) باستثناء بعض المرابحة التي تصنف وتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المرابحة والمساومة

ذمم المرابحة والمساومة المدينة هي مبيعات بشروط مؤجلة. تقوم المجموعة بترتيب معاملات المرابحة والمساومة عن طريق شراء السلعة (التي تمثل موضوع المرابحة) وبيعها إلى المرابح (المستفيد) بهامش ربح على التكلفة. يتم سداد سعر البيع (التكلفة زائدا هامش الربح) في أقساط من جانب المرابح على مدى فترة زمنية متفق عليها. يتم إثبات ذمم المرابحة المدينة بالصافي من الأرباح المؤجلة ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي يقوم البنك بتطبيق قاعدة إلزام مُصدر أمر الشراء بوعده في البيع بالمرابحة وعدم الدخول في أية معاملة مرابحة لا يتعهد فيها مُصدر أمر الشراء بقبول البضائع في حالة وفائها بالمواصفات.

يتم عرض الذمم المدينة من المساومة بصافي الأرباح المؤجلة ومخصص انخفاض القيمة (إن وجد). عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف وقياس الذمم المدينة من المرابحة وفقا لما يلي:

- بالتكلفة المطفأة عندما ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية التي ليست إلا مدفوعات لأصل الدين وربح عن أصل المبلغ القائم؛ أو
- بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما لا ينتج، في تواريخ محددة، عن الشروط التعاقدية للذمم المدينة من المرابحة تدفقات نقدية ليست إلا مدفوعات لأصل التمويل وربح عن أصل المبلغ القائم.

المضاربة

تمويل المضاربة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. ويتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

المشاركة

تمويلات المشاركة هي شراكات تساهم فيها المجموعة برأس المال. يتم إثبات هذه العقود بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع ناقصا مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الإجارة

تنشأ ذمم الإجارة المدينة من هياكل التمويل عندما يكون الشراء والإجارة الفورية للأصل بالتكلفة مضافا إليها ربح متفق عليه (وهي تشكل القيمة العادلة في مجملها). يتم سداد المبلغ على أساس الدفعات المؤجلة، يتم تسجيل ذمم الإجارة المدينة بإجمالي الحد الأدنى من مدفوعات الإجارة ناقصا الإيراد المؤجل (وهي تشكل التكلفة المطفأة في مجملها) ومخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد).

الاستصناع

الاستصناع هو عقد بيع تتصرف فيه المجموعة بصفتها «الصانع» (البائع) مع «المستصنع» (المشتري) وتقوم بمزاولة تصنيع أو اقتناء منتج استنادا إلى المواصفات المستلمة من المشتري بناء على سعر متفق عليه.

الوكالة

تمثل عقود الوكالة اتفاقية وكالة بين طرفين. يقوم أحد الطرفين، وهو الذي يوفر التمويل (الموكل) بتعيين الطرف الآخر (الوكيل) لاستثمار أموال الموكل في معاملة تلتزم بالشريعة الإسلامية. يستخدم الوكيل الأموال استنادا إلى طبيعة العقد وهو يقدم عائدا متوقعا للموكل. تثبت عقود الوكالة بالتكلفة المطفأة.

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

(ا) التحقيق والقياس المبدئي

تعترف المجموعة مبدئيا بالأرصدة لدى البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك التمويل وبعض الموجودات والمطلوبات الأخرى في التاريخ الذي تنشأ فيه. جميع الموجودات والمطلوبات المالية يتم الاعتراف بها مبدئيا في تاريخ السداد وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفا في النصوص التعاقدية للأداة.

يقاس الأصل أو الالتزام المالي مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها، بالنسبة للبند الذي لا يكون بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، تكاليف المعاملة التي تنسب بصورة مباشرة إلى استحواذه أو إصداره.

بعد القياس المبدئي، تقاس الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي بعد استبعاد أي قيم تم إعدامها ومخصص انخفاض القيمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (تابع)

(٢) إلغاء تحقيق الموجودات والمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء تحقيق الموجود المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عند قيامها بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تحول جزء كبيرا من مخاطر وعوائد الملكية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي. يتم الاعتراف بأية مصلحة في الموجودات المالية المحولة والتي تؤهل لإلغاء الاعتراف والتي يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من جانب المجموعة كموجود أو مطلوب مالي منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء الاعتراف بالموجود مالي، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجود (أو القيمة الدفترية المخصصة لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد يتم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب جديد يتم تحمله) في بيان الدخل الموحد.

تقوم المجموعة بإلغاء تحقيق موجود مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجود المالي أو عندما تقوم بتحويل الموجود المالي في معاملة يتم فيها تحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تقوم فيها المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجود المالي.

أية مساهمة محولة في موجودات مالية مؤهلة لإلغاء التحقيق يتم خلقها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة و يتم تحقيقها كموجود أو مطلوب منفصل في بيان المركز المالي الموحد. عند إلغاء تحقيق الموجود المالي فإن الفرق بين المبلغ الدفتري للموجود (أو المبلغ الدفتري المخصص لجزء من الموجود المحول) والمقابل المستلم (متضمنا أي موجود جديد تم الحصول عليه ناقصا أي مطلوب تم تكبده) يتم قياسه في بيان الدخل الموحد.

تدخل المجموعة في معاملات بحيث تقوم بتحويل موجودات معترف بها في بيان مركزها المالي ولكنها تحتفظ إما بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لجزء منها. في حالة الاحتفاظ بجميع أو بجزء كبير من المخاطر والعوائد عندها لا يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المحولة.
في المعاملات التي لا تحتفظ فيها المجموعة ولا تقوم بتحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية وتحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تحقيق الموجود إلى حد مشاركتها المستمرة والتي يتم تحديدها بالحد الذي تتعرض فيه إلى التغييرات في قيمة الموجود المحول.

في بعض المعاملات تحتفظ المجموعة بالتزام خدمة الموجود المالي مقابل الرسوم. يتم إلغاء تحقيق الموجود المالي عندما يحقق معايير إلغاء التحقيق. يتم تحقيق موجود أو التزام في عقد خدمة استنادا إلى ما إذا كانت رسوم الخدمة أكثر من (موجود) كاف أو أقل من (التزام) كاف لأداء الخدمة. تلغي المجموعة تحقيق التزام مالي عند التفرغ من أو إلغاء أو انتهاء التزاماتها التعاقدية.

(٣) المقاصة

يتم إجراء مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما يكون هناك حق قانوني أو شرعي قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وترغب المجموعة إما في السداد على أساس الصافي أو في تحقيق الموجود وسداد الالتزام في نفس الوقت.

(٤) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل شروط أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل أساسي. في حال كانت التدفقات النقدية مختلفة بشكل أساسي، يتم عندها اعتبار الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي على أنها منتهية. وفي هذه الحالة، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي الأصلي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة، ويعاد احتساب معدل عائد فعلي جديد للأصل. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض هو تاريخ الاعتراف الأولي لغرض احتساب الانخفاض في القيمة، بما في ذلك لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

السياسة المطبقة اعتبارا من ١ يناير ٢٠١٨

إذا لم تكن التدفقات النقدية للموجودات المعدلة المحملة بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل أساسي، فإن التعديل لن يؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية. وفي هذه الحالة، تعيد المجموعة احتساب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي بناءً على التدفقات النقدية المعدلة للموجودات المالية وتعترف بالمبلغ الناتج عن تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح أو خسارة تعديل في بيان الدخل الموحد. إذا تم تنفيذ مثل هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للطرف المُمَوَّل ، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر انخفاض القيمة. وفي حالات أخرى، يتم عرضها كإيرادات فوائد.

السياسة المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية للطرف المُمَوَّل ولم يتم الغاء الاعتراف بالأصل، يتم قياس انخفاض قيمة الأصل باستخدام معدل العائد المعدل مسبقا.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و) الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (تابع)

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة بشكل أساسي. في هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد استنادا إلى الشروط المعدلة وذلك بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد بشروط معدلة وذلك في بيان الدخل الموحد.

(ز) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية)

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية والتي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:

– الموجودات المالية التي هي ذات طبيعة ادوات دين؛
– عقود الضمان المالي الصادرة؛ و
– التزامات التمويلات الصادرة.

يتم استخدام انخفاض القيمة و الخسائر الإئتمانية المتوقعة بالتبادل خلال هذه البيانات المالية الموحدة.

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي لعمر الخسائر الائتمانية المتوقعة، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا:

– أوراق استثمار الديون التي تقرر أن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير؛ و
– الأدوات المالية الأخرى التي لم تزداد المخاطر الائتمانية لها بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي بها.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ينتج عن الأحداث الافتراضية على أداة مالية والتى يمكن حدوثها خلال ١٢ شهرًا بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير مرجح للخسائر الائتمانية. تقاس على النحو التالي:

– الموجودات المالية غير منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للجهة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).
– الموجودات المالية التي تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: بالفرق بين القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
– التزامات التمويلات غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة في حالة سحب الالتزام والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و
– عقود الضمان المالي: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

إعادة هيكلة الموجودات المالية

إذا تمت إعادة التفاوض على شروط الموجود المالي أو تعديلها أو استبدال أحد الموجودات المالية القائمة بموجود جديد بسبب الصعوبات المالية للطرف المُمَوَّل، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب استبعاد الموجود المالي وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة لن تؤدي إلى استبعاد الموجودات القائمة، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الموجود المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الموجودات القائمة؛
- إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالموجود القائم، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للموجود الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الموجود المالي القائم في وقت استبعاده. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الموجودات المالية القائمة التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف بها إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للموجود المالي القائم.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

تقوم المجموعة، في تاريخ كل تقرير، بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة الائتمانية أم لا. يعتبر الموجود المالي «منخفض ائتمانياً» عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجود المالي.

تتضمن الأدلة على أن موجود مالي منخفض القيمة الائتمانية البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

– صعوبة مالية كبيرة للطرف المُمَوَّل أو المصدر؛
– مخالفة العقد مثل حالات التعثر أو التأخر؛
– إعادة هيكلة موجود تمويلي من قبل المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتأخذ بغيرها؛
– أصبح من المحتمل أن للطرف المُمَوَّل سيدخل في حالة إفلاس أو أي حالة إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
– اختفاء سوق نشط لورقة مالية بسبب صعوبات مالية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(j) انخفاض قيمة الموجودات المالية (بخلاف استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) (تابع)

السياسة المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

في تاريخ كل بيان مركز مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الموجود المالي. الدليل الموضوعي على انخفاض قيمة الموجودات المالية (متضمنة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) التقصير أو التأخر من جانب الطرف المقابل/ الشركة المستثمر فيها أو إعادة هيكلة التمويل من جانب المجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتفكر فيها بخلاف ذلك والمؤشرات على أن للطرف المُمَوَّل أو المصدر سيدخل في إفلاس أو اختفاء السوق النشطة للورقة المالية أو البيانات الأخرى التي يمكن ملاحظتها فيما يتعلق بمجموعة موجودات مثل التغيرات السلبية في المقدرة على الدفع لدى الأطراف التي تم تمويلها أو المصدرين بالمجموعة أو الظروف الاقتصادية المتعلقة بحالات التقصير في المجموعة. بالإضافة إلى ذلك وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية فإن الانخفاض الهام أو طويل الأجل في قيمتها العادلة إلى أقل من تكلفتها يعتبر دليلا موضوعيا على انخفاض القيمة.

الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة (متضمنة الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة).

يتم قياس خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بسعر الربح الفعلي الأصلي للموجود. يتم الاعتراف بالخسائر في بيان الدخل الموحد ويتم إظهارها في حساب مخصص. عندما يتسبب حدث لاحق في انخفاض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة من خلال بيان الدخل الموحد إلى حد خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقا. تدرس المجموعة الدليل على خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة على كل من المستويين الفردي والجماعي. يتم تقييم جميع الموجودات المالية الهامة بصفة فردية للوقوف على الانخفاض المحدد في القيمة.

جميع الموجودات المالية التي يوجد أنه لم تنخفض قيمتها بشكل محدد يتم تقييمها بصورة جماعية لتحديد ما إذا كانت هناك أية خسائر انخفاض في القيمة تم تكبدها ولكنه لم يتم تحديدها بعد. يتم تقييم الموجودات المالية غير الهامة فرديا بصورة جماعية للتعرف على خسائر القيمة بتجميعها معا في مجموعات ذات خصائص مخاطر مشابهة.

(ح) انخفاض قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية والمقاسة بالقيمة العادلة فإنه يوضع اعتبار للانخفاض الهام (الذي تنخفض فيه القيمة السوقية بنسبة ٢٠٪ كحد أدنى) أو طويل الأجل (الذي تنخفض فيه القيمة السوقية لمدة ٩ أشهر على الأقل) في القيمة العادلة للاستثمار إلى ما دون تكلفته عند تحديد ما إذا كانت قيمة الاستثمارات قد انخفضت. في حالة وجود مثل هذا الدليل بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة كقيمة عادلة من خلال حقوق الملكية يتم استبعاد الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد من حقوق الملكية والاعتراف به في بيان الدخل الموحد. بعد ذلك يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها سابقا في بيان الدخل الموحد عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية من خلال حقوق الملكية.

(ط) النقد وما في حكمه

يتضمن النقد وما في حكمه أوراقا نقدية وعملات معدنية بالصندوق وأرصدة غير خاضعة لقيود محتفظ بها لدى مصارف مركزية وموجودات مالية عالية السيولة ذات فترات استحقاق لثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ والتي تخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمتها العادلة ويتم استخدامها من جانب المجموعة في إدارة ارتباطاتها قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما في حكمه في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة المطفأة.

(ي) الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية التي يتم الاحتفاظ بها بغرض الإيجار أو لأغراض الزيادة الرأسمالية يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي تغيير عليها في حقوق الملكية كاحتياطي قيمة عادلة. أية خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة يتم تسجيلها في بيان المركز المالي الموحد ضمن احتياطي القيمة العادلة حتى نفاذ الرصيد المتوفر في الاحتياطي وفي الحالة التي تزيد فيها الخسائر عن الرصيد المتوفر يتم إدراج الخسائر في بيان الدخل الموحد. الخسائر أو الأرباح الغير محققة الناتجة من إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة. في حالة وجود خسائر غير محققة مسجلة سابقا في بيان الدخل الموحد في سنة مالية سابقة، يتم إدراج الأرباح غير المحققة في بيان الدخل الموحد للسنة إلى الحد اللازم لعكس الخسائر السابقة المسجلة في بيان الدخل الموحد. أي زيادة في هذه الأرباح عن خسائر السنة السابقة يتم أضافته إلى احتياطي القيمة العادلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ك) أدوات إدارة المخاطر

تدخل المجموعة في أدوات المشتقات المالية الإسلامية لإدارة التعرض لمخاطر سعر الصرف الأجنبي، بما في ذلك وعد لشراء / بيع العملات من جانب واحد. ويتم تحويل هذه المعاملات وفقا لأسعار الصرف السائدة.

(ل) الموجودات الثابتة

التحقيق والقياس

تقاس بنود الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة. تتضمن التكلفة المصروفات التي تنسب بصورة مباشرة لاقتناء الموجود. تتضمن تكلفة الموجودات المكونة داخليا تكلفة المواد والعمالة المباشرة وأية تكاليف متعلقة بصفة مباشرة لجعل الموجودات في حالة عمل وفقا لأغراض الاستخدام المطلوبة منها وتكاليف تفكيك وإزالة البنود وإرجاع الموقع الكائنة عليه إلى وضعه السابق وتكاليف الاقتراض المرسملة.
تتم رسملة البرنامج المشترى الذي يشكل جزء مكملا لوظيفة المعدات ذات الصلة كجزء من تلك المعدات. عندما يكون لأجزاء بند الموجودات الثابتة أعمار إنتاجية مختلفة، تتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) للموجودات الثابتة.

الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أحد بنود الموجودات الثابتة يتم تحديدها بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية للموجودات الثابتة ويتم الاعتراف بها بالصافي في الإيرادات الأخرى / المصروفات الأخرى في بيان الدخل الموحد.

التكاليف اللاحقة

يتم الاعتراف بتكلفة استبدال أحد مكونات الموجودات الثابتة في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في ذلك المكون للمجموعة وإمكانية قياس تكلفتها بصورة موثوق بها. يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم الاعتراف بتكاليف الخدمة اليومية للموجودات الثابتة في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.
يتم الاعتراف بالاستهلاك في بيان الدخل الموحد بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكل جزء من بند الموجودات الثابتة حيث أن هذه هي أفضل مقارب يعكس النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمنة في الأصل وهي تستند إلى تكلفة الأصل ناقصا قيمته الباقية المقدرة.
يتم استهلاك الموجودات المستأجرة بموجب إيجارات تمويلية على مدى فترة الإيجار أو أعمارها الإنتاجية، أيهما أقصر. لا يتم إهلاك الأرض.

الأعمار الإنتاجية المقدرة للسنة الحالية وسنوات المقارنة على النحو التالي:

مباني	٢٠ سنة
معدات تقنية المعلومات	٣–٥ سنوات
أثاث وتركيبات	٥–٧ سنوات
سيارات	٥ سنوات

تتم مراجعة طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم الباقية للموجودات في تاريخ بيان المركز المالي، وتسويتها مستقبلاً إن كان ذلك ملائما.

(م) الموجودات غير الملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة عند اقتناءها المبدئي بشكل منفصل بالتكلفة. تكلفة الموجودات الغير الملموسة التي تم اقتناءها في تجميع الأعمال يمثل القيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الموجودات الغير ملموسة بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، الموجودات الغير ملموسة المطورة داخليا باستثناء تكاليف التطوير المحملة لا يتم رسملتها ويتم عكس التكاليف في بيان الدخل الموحد في السنة التي تم فيها تحمل التكاليف.

يتم تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الغير ملموسة كمحددة أو غير محددة.
الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة يتم إطفاؤها على مدى الأعمار الاقتصادية ويتم تقدير الانخفاض في القيمة عند وجود مؤشرات على أن الموجود غير الملموس قد انخفضت قيمته. فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات التي لها أعمار إنتاجية محددة يتم مراجعتها في كل سنة مالية. التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو طريقة الاستخدام المتوقعة يتم المحاسبة عليها بتغير فترة الإطفاء أو الطريقة، كما هو مناسب، ويتم اعتبارها متغيرات في التقديرات المحاسبية.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(م) الموجودات غير الملموسة (تابع)

يتم تسجيل مصروف الإطفاء للموجودات الغير ملموسة التي لها أعمار إنتاجية محددة في بيان الدخل الموحد ضمن طبيعة المصروف بطريق تتناسب مع طبيعة الموجود غير الملموس.

الموجودات الغير ملموسة التي ليس لها أعمار إنتاجية محددة لا يتم إطفاؤها ولكن يتم اختبارها بشكل سنوي لدارسة الانخفاض في القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى الوحدة المدرة للنقد. تتم مراجعة تقدير العمر الإنتاجي الغير محدد بشكل سنوي لتحديد إذا كان ذلك صحيحا. إذا ظهر عكس ذلك، يتم عمل التعديل من الموجود غير الملموس بعمر إنتاجي غير محدد إلى محدد بشكل مستقبلي.

ملخص الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة الخاصة بالمجموعة وطرق الإطفاء هي كما يلي:

	شهرة	علامات تجارية وتراخيص	برمجيات
الأعمار الإنتاجية	غير محددة	محددة (١٠ سنوات)	محددة (٣–٥ سنوات)
طريقة الإطفاء المستخدمة	يتم اختبار انخفاض القيمة إما بشكل فردي أو على مستوى الوحدة المولدة للنقد	مطفأة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها	مطفأة على أساس القسط الثابت على مدى فترات توافرها
مولدة داخليا أو مشتراه	مشتراه	مشتراه	مشتراه

(ن) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات المجموعة الغير مالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد وجود مؤشر على الانخفاض في القيمة، في حاله وجود أي مؤشر يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد. بالنسبة للشهرة والموجودات الغير ملموسه التي ليس لها أعمار إنتاجيه محددة أو التي ليست متوفرة حاليا للاستخدام، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد في كل سنه وفي نفس الوقت يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة إذا زادت القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المدرة للنقد عن القيمة المقدرة القابلة للاسترداد.

المبلغ القابل للاسترداد للموجود أو لوحدته المدرة للنقد هي قيمة قيد الاستخدام وقيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أكثر. عند تقدير القيمة قيد الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم ما قبل الضريبة الذي يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للموجود أو للوحدة المنتجة للنقد.

لغرض اختبار انخفاض القيمة يتم تجميع الموجودات التي لا يمكن اختبارها بصورة فردية معا في أصغر مجموعة من الموجودات التي تنتج تدفقات نقدية داخلة من الاستخدام تكون مستقلة بصورة أكبر من التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات أو الوحدات المدرة للنقد الأخرى. بدون الإخلال باختبار سقف القطاع التشغيلي، لأغراض اختبار انخفاض قيمة الشهرة، يتم تجميع الوحدات المنتجة للنقد التي تم تخصيص الشهرة لها بحيث يعكس المستوى الذي يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة فيه المستوى الأدنى الذي يتم فيه رصد الشهرة لأغراض التقارير الداخلية. يتم تخصيص الشهرة المستحوذ عليها في تجميع أعمال على مجموعات من الوحدات المنتجة للنقد التي يتوقع أن تستفيد من منافع التجميع.

لا تنتج موجودات المجموعة كشركة تدفقات نقدية داخلة منفصلة ويتم استخدامها من قبل أكثر من وحدة واحدة منتجة للنقد. يتم تخصيص موجودات الشركة على الوحدات المنتجة للنقد على أساس معقول ومنسجم ويتم اختبار انخفاض قيمتها كجزء من اختبار الوحدة المنتجة للنقد التي تم تخصيص الموجود لها.

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها فيما يتعلق بالوحدات المدرة للنقد أولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة للوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المنتجة للنقد) ومن ثم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة المدرة للنقد (مجموعة الوحدات المدرة للنقد) بالتناسب.

لا يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة. فيما يتعلق بالموجودات الأخرى يتم تقييم خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في الفترات السابقة في كل تاريخ تقرير لتحديد ما إذا كانت هناك أية مؤشرات تدل على نقص أو انتفاء خسارة الانخفاض في القيمة. يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة لو كان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة فقط إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه القيمة الدفترية للموجود للقيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها، بالصافي بعد أي إهلاك أو إطفاء، في حالة عدم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(س) حسابات العملاء الجارية

يتم الاعتراف بالأرصدة في الحسابات الجارية عند استلامها من قبل المجموعة. يتم قياس المعاملات بالمبلغ المستلم من قبل المجموعة في وقت التعاقد. في نهاية فترة التقرير تقاس هذه الحسابات بالتكلفة المطفأة.

(ع) حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هي أموال تحتفظ بها المجموعة ويمكن استثمارها حسب تقديرها الخاص. يفوض صاحب حساب الاستثمار المجموعة لاستثمار أموال صاحب حساب الاستثمار بالصورة التي ترى المجموعة أنها مناسبة بدون وضع قيود بخصوص متى وكيف وما هو الغرض الذي يجب أن تُستثمر فيه الأموال.

يقوم المصرف باحتساب أتعاب الإدارة (أتعاب مضارب) على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، من إجمالي الدخل من حسابات الاستثمار فإن الدخل المنسوب إلى أصحاب الحسابات يتم تخصيصه على حسابات الاستثمار بعد طرح المخصصات والاحتياطيات وخصم حصة المجموعة كمضارب في الربح. يتم تحديد تخصيص الدخل من جانب إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الربح المسموح بها حسب أحكام وشروط حسابات الاستثمار المطلق.

(ف) توزيع الربح بين حقوق أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين

تلتزم المجموعة بتوجيهات مصرف قطر المركزي كما يلي:

- يتم التوصل إلى صافي الربح بعد الأخذ في الاعتبار جميع الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة المالية ويتم توزيعها بين أصحاب حسابات الاستثمار غير المقيدة والمساهمين.
- تحتسب حصة ربح أصحاب حسابات الاستثمار على أساس أرصدة إيداعاتهم اليومية على مدار السنة بعد خصم أتعاب المضاربة المتفق عليها والمعلنة للمجموعة.
- في حالة وجود مصروف أو خسارة تنشأ من إهمال المجموعة بسبب عدم التزامه بتعليمات وتوجيهات مصرف قطر المركزي، عندها يجب عدم تحمل تلك المصروفات أو الخسائر من جانب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق. يخضع هذا الموضوع إلى قرار مصرف قطر المركزي.
- في الحالة التي تكون فيها نتائج المجموعة في نهاية السنة صافي خسائر عندها سيقوم مصرف قطر المركزي، بصفته الجهة المسؤولة عن تحديد مسؤولية البنك عن هذه الخسائر، باتخاذ قرار عن كيفية معالجة هذه الخسائر بدون الإخلال بقواعد الشريعة الإسلامية.
- بسبب تجميع أموال الاستثمارات مع أموال المجموعة لأغراض الاستثمار، لن يتم إعطاء أولوية لأي طرف عند تخصيص الربح.

(ص) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة الموجودات التي تم اقتناؤها بأموال مدفوعة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وما يعادلها والتي تتم إدارتها من قبل المجموعة بصفتها كمدير استثمار استنادا إلى إما عقد مضاربة أو عقد وكالة. حسابات الاستثمار المقيدة هي بصورة حصرية للاستثمار في مشاريع محددة حسب توجيهات أصحاب حسابات الاستثمار. الموجودات التي يتم الاحتفاظ بها بهذه الصفة لا يتم تضمينها في موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

(ق) صكوك تمويل

يمثل تمويل الصكوك مساهمة مشتركة في ملكية موجودات أو منافع أو خدمات تحمل ربحا نصف سنوي ثابت وتستحق بعد ٥ سنوات من تاريخ الإصدار. يتم الاعتراف بهذا الربح على نحو دوري وحتى تاريخ الاستحقاق. يتم أثبات الصكوك بالتكلفة المطفأة. يتم تصنيف هذه الصكوك كبند منفصل في البيانات المالية الموحدة ضمن بند « صكوك تمويل».

(ر) المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو حكمي حالي نتيجة لحدث سابق يمكن قياسه بصورة موثوق بها ومن المحتمل أن يتطلب تدفق خارج للمنافع الاقتصادية لسداد ذلك الالتزام.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ش) منافع الموظفين

(١) خطة المساهمات المحددة

تحتسب المجموعة مخصص لاشتراكات في صندوق التقاعد الذي تديره الدولة بالنسبة للموظفين القطريين وفقا لقانون التقاعد ويتم إدراج المصروف الناتج عن ذلك ضمن تكلفة الموظفين ضمن المصروفات العمومية والإدارية في بيان الدخل الموحد. ليس لدى المجموعة أية التزامات دفع أخرى بمجرد دفع المساهمة. يتم الاعتراف بالمساهمات عند حلول موعد استحقاقها.

(٢) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصا لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقا لسياسات المجموعة. تحتسب المكافأة بناءاً على راتب الموظف وفترة الخدمة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

(٣) منافع الموظفين قصيرة الأجل

تقاس مكافآت نهاية الخدمة قصيرة الأجل للموظفين على الأساس غير المخصوم ويتم دفعها عند تقديم الخدمة ذات الصلة. يتم الاعتراف بالمطلوب للمبلغ المتوقع دفعه بموجب خطط الحافز النقدي قصير الأجل أو خطط مشاركة الربح لو كان لدى المجموعة التزام قانوني أو استدلالي بدفع هذا المبلغ نتيجة لخدمة سابقة تم تقديمها من جانب الموظف ومن الممكن قياس الالتزام بصورة موثوق بها.

(٤) احتياطي مكافآت أسهم للموظفين

يتلقى موظفين (موظفين رئيسيين معينين) في المجموعة مكافآت في شكل مدفوعات بناءً على أساس الأسهم حيث يقدم الموظفون خدمات كمقابل لأدوات حقوق الملكية (معاملات التسوية بالأسهم).

معاملات المدفوعات بناءً على الأسهم

يتم تحديد تكلفة معاملات التسوية بالأسهم بالقيمة العادلة في تاريخ تقديم المنحة باستخدام نموذج التقييم المناسب.

ويتم تحقيق التكلفة، مع زيادة مقابلة في احتياطي المدفوعات بناءً على الأسهم في حقوق الملكية، على مدى الفترة التي يتم خلالها القيام بالأداء و / أو شروط الخدمة في حساب منافع الموظفين. إن الحساب التراكمي المحقق لمعاملات التسوية بالأسهم في تاريخ كل تقرير حتى تاريخ الاستحقاق يعكس مدى انتهاء فترة الاستحقاق وأفضل تقديرات المجموعة لعدد أدوات حقوق الملكية التي سيتم استحقاقها في النهاية. لا يتم تحقيق أي مصروف للمكافآت التي لا يتم منحها في النهاية، باستثناء معاملات التسوية بالأسهم التي يكون فيها الاستحقاق مشروطا على حالة السوق أو شرط عدم الاستحقاق. يتم التعامل مع هذه المعاملات على أنها استحقاقات بغض النظر عن أنه قد تم تلبية شرط حالة السوق أو شرط عدم الاستحقاق، شريطة أن تكون جميع شروط الأداء و / أو الخدمة الأخرى قد تم تلبيتها.

عندما يتم تعديل شروط مكافأة التسوية بالأسهم، فإن الحد الأدنى للحساب المحقق هو المصروف الذي لم يتم تعديله من هذه الشروط، إذا تم استيفاء الشروط الأصلية للمكافأة. ويتم تحقيق مصروف إضافي لأي تعديل يزيد من إجمالي القيمة العادلة لمعاملات المدفوعات بناءً على الأسهم، أو يقدم للموظف بالحد الذي تم قياسه في تاريخ التعديل. عند إلغاء مكافأة من قبل المجموعة أو من قبل أي طرف آخر، يتم إدراج أي جزء متبقي من القيمة العادلة للمكافأة على الفور من خلال بيان الدخل الموحد.

(ت) رأس المال والاحتياطيات

توزيعات الأرباح للأسهم العادية

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح للأسهم العادية في حقوق الملكية في الفترة التي يتم اعتمادها من جانب مساهمي البنك.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(ث) تحقيق الإيرادات

المرابحة والمساومة

يتم تحقيق الربح من معاملات المرابحة والمساومة عندما يكون الدخل قابلا للتحديد تعاقديا ويمكن تحديد مبلغه عند بدء المعاملة. يتم تحقيق هذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. عندما يكون دخل العقد غير قابل للتحديد ولا يمكن تحديد مبلغه يتم الاعتراف به عندما يكون التحقق مؤكدا على نحو معقول أو عند تحققه فعليا. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

المضاربة

يتم تحقيق إيراد تمويل المضاربة عندما ينشأ الحق في استلام الدفعات أو عند توزيع المضاربة بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من جانب المضارب. في حالة خسارة رأس المال قبل البدء في الأعمال دون وجود إهمال أو تقصير من قبل المضارب يتم عندئذ خصم الخسائر من رأس مال المضاربة وتعامل كخسارة للمجموعة. في حالة الإنهاء أو التسييل فإن الجزء غير المدفوع من قبل المضارب يسجل كذمم مدينة تستحق من المضارب.

المشاركة

يتم تحقيق إيراد تمويل المشاركة عندما يحين الحق في استلام الدفعات أو عند التوزيع.

الإجارة

يتم تحقيق الدخل من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإيجار. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.

الاستصناع

يتم تحقيق الإيراد وهامش الربح في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقا لطريقة نسبة الإنجاز أو طريقة المقاولة المنتهية مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين إجمالي الإيرادات (سعر الشراء النقدي) والتكاليف التقديرية للمجموعة. بمجرد أن تصبح الخسائر على عقود الاستصناع متوقعة تقوم، المجموعة بالاعتراف بتلك الخسائر.

الوكالة

يتم تحقيق الدخل من ودائع الوكالة على أساس التناسب الزمني بغرض جني معدل عائد دوري ثابت استنادا إلى الرصيد القائم.

الإيرادات من خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية

يتم تحقيق إيرادات خدمات الأعمال المصرفية الاستثمارية المصرفية (التي يتم عرضها في إيراد الرسوم والعمولات)، متضمنة رسوم الودائع ورسوم التسويق والأداء حسب الأحكام التعاقدية عندما يتم تقديم الخدمة وتحقق الإيراد. يكون ذلك في العادة عندما تقوم المجموعة بأداء جميع التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة ومن المحتمل على نحو كبير أن تتدفق المنافع الاقتصادية من المعاملة للمجموعة. يتم تحديد التصرفات الهامة المتعلقة بالمعاملة استنادا إلى الأحكام المتفق عليها في العقود لكل معاملة. يستند تقييم ما إذا كانت المنافع الاقتصادية من المعاملة ستصب في مصلحة المجموعة على مدى الارتباطات المؤكدة الملزمة المستلمة من الأطراف الأخرى.

إيرادات الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيراد الرسوم والعمولات التي تعتبر جزء متمما لمعدل الربح الفعلي على الأصل المالي المسجل بالتكلفة المطفأة ويتم إدراجه في قياس معدل الربح الفعلي للموجود المالي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى متضمنة رسوم خدمة الحسابات وعمولات المبيعات وعمولات دراسة الجدوى ورسوم الإدارة والترتيب والمشاركة في التمويل عند أداء الخدمات ذات الصلة بها.

إيراد توزيعات الأرباح

يتم تحقيق إيراد توزيعات الأرباح عندما ينشأ الحق في استلام الإيراد.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(خ) مصروف الضريبة

يشتمل مصروف الضريبة على ضريبة حالية وضريبة مؤجلة. يتم الاعتراف بالضريبة الحالية والضريبة المؤجلة في بيان الدخل الموحد فيما عدا إلى الحد الذي تتعلق فيه ببنود معترف بها مباشرة في حقوق الملكية. الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقع سدادها أو استلامها من دخل أو خسارة السنة الخاضعة للضريبة باستخدام معدلات الضريبة المطبقة أو التي تطبق على نحو واسع في تاريخ التقرير وتتم تسويتها مع الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بسنوات سابقة.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة فيما يتعلق بالفروق المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات لأغراض التقارير المالية والمبالغ المستخدمة لأغراض الضريبة. لا يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة إلى:

- الفروق المؤقتة بين الاعتراف المبدئي بالموجودات أو المطلوبات في معاملة لا تعتبر بمثابة تجميع أعمال ولا تؤثر على بيان الدخل الموحد المحاسبي أو الخاضع للضريبة.
- الفروق المؤقتة المتعلقة بالاستثمارات في شركات تابعة إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور،
- الفروق المؤقتة الناشئة من الاعتراف المبدئي بالشهرة.

تقاس الضريبة المؤجلة بالمعدلات الضريبية التي يتوقع تطبيقها على الفروق المؤقتة عند عكسها استنادا إلى القوانين المطبقة أو يتم تطبيقها على نحو واسع في تاريخ التقرير.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضريبة المؤجلة لو كان هناك حق قانوني قابل للتطبيق في مقاصة المطلوبات الضريبية الحالية مقابل الموجودات الضريبية الحالية وهي تتعلق بالضرائب التي يتم تحصيلها من نفس الاختصاص الضريبي على نفس المنشأة الخاضعة للضريبة أو على منشآت ضريبية مختلفة ولكنه يقصد منها سداد مطلوبات وموجودات ضريبية حالية على أساس الصافي أو سيتم تحقيق موجوداتها ومطلوباتها الضريبية في نفس الوقت.

يتم الاعتراف بأصل الضريبة المؤجلة بالنسبة للخسائر الضريبية غير المستخدمة والأرصدة الضريبية والفروق المؤقتة المسموح بخصمها إلى الحد الذي يكون من المحتمل معه توفر أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها في مقابلها. تتم مراجعة موجودات الضريبة المؤجلة في كل تاريخ تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يصبح من غير المحتمل معه تحقيق المنفعة الضريبية ذات الصلة.

(ذ) العائدات على السهم

يقوم البنك بعرض بيانات العائد الأساسي والمخفف للسهم بالنسبة لأسهمها العادية. يحتسب العائد الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المنسوبة لحاملي الأسهم العادية بالبنك على العدد المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة. يتم تحديد العائدات المخففة للسهم بتسوية الربح أو الخسارة المنسوبة إلى حاملي الأسهم العادية والعدد المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة بأثر جميع الأسهم العادية المخففة المحتملة.

(ض) تقرير قطاعي

قطاع التشغيل هو أحد مكونات المجموعة التي تقوم بمزاولة أنشطة أعمال يمكن للمجموعة أن تجني منها إيرادات وتتكبد مصروفات ويتضمن ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالتعاملات مع أي من المكونات الأخرى بالمجموعة والتي تتم مراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة من قبل لجنة الإدارة بالمجموعة (بصفتها كبير صانعي القرار التشغيلي) بهدف وضع قرارات عن الموارد المخصصة لكل قطاع وتقييم أدائه والذي تتوفر له معلومات مالية متميزة.

(ظ) أنشطة على سبيل الأمانة

تعمل المجموعة كمدير للأموال وبصفه مؤتمن أخرى ينتج عنها الاحتفاظ بموجودات أو إيداعها بالنيابة عن الأفراد والشركات والمؤسسات الأخرى. يتم استبعاد هذه الموجودات والإيرادات الأخرى الناتجة من تلك الأنشطة من هذه البيانات المالية الموحدة حيث أنها ليست موجودات من موجودات المجموعة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(غ) الضمان المعاد حيازته

يتم إثبات الضمانات المعاد حيازتها مقابل سداد الموجودات المالية ضمن بيان المركز المالي الموحد تحت بند «موجودات أخرى» بقيمة استحواذها بالصافي من مخصص خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجد) وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي.
يتم تضمين الخسائر غير المحققة نتيجة لانخفاض في القيمة العادلة لهذا الموجود فيما يتعلق بتكلفة الشراء كما في تاريخ التقارير في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود زيادة في القيمة العادلة لعقارات مماثلة في المستقبل، غير المحققة يتم إثبات المكاسب في بيان الدخل الموحد إلى الحد من الخسائر غير المحققة المعترف بها من قبل.

(أ أ) الإيرادات غير الشرعية

تلتزم المجموعة بعدم تحقيق أية إيرادات من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية، وعليه تقوم بتجنيب أية إيرادات من مصادر غير شرعية في حساب خيري يتم استخدامه من قبل المجموعة للصرف على أنشطة اجتماعية مختلفة متضمنة البحوث والدراسات الشرعية حسب ما تحدده هيئة الرقابة الشرعية.

(ب ب) موجودات ومطلوبات محتفظ بها للبيع

يتم تصنيف الموجودات (أو المجموعات المستبعدة أو شركة تابعة محتفظ بها للبيع) كمحتفظ بها للبيع إذا كان استرداد قيمتها الدفترية سيتم أساساً من خلال عملية بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. قد تكون هذه الموجودات جزء من منشأة أو مجموعة مستبعدة أو موجود فردي غير متداول.

تقيم الموجودات (أو المجموعات المستبعدة أو شركة تابعة محتفظ بها للبيع) المصنفة كمحتفظ بها للبيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة مطروحاً منه تكاليف البيع أيهما أقل. تقوم المجموعة بالتوقف عن تصنيف الموجود (أو المجموعة المستبعدة أو شركة تابعة محتفظ بها للبيع) كمحتفظ به للبيع في حالة انتفاء خصائصه كمحتفظ به للبيع ويجب قياس الموجود بالقيمة الدفترية قبل تصنيف الأصل كمحتفظ به للبيع. بعد تعديل استهلاك أو إطفاء أو إعادة الذي قد يكون تم تحقيقه في حالة ما إذا كان الموجود (أو المجموعة المستبعدة أو شركة تابعة محتفظ بها للبيع) لم تصنف كمحتفظ به للبيع وقيمته القابلة للاسترداد في تاريخ لاحق من قرار عدم بيعها أيهما أقل. لا يمنع تمديد الفترة المطلوبة لاستكمال عملية البيع من تصنيف الموجود (أو المجموعة المستبعدة أو شركة تابعة محتفظ بها للبيع) كمحتفظ به للبيع إذا كان التأخير ناجم عن أحداث أو ظروف خارجة عن إرادة المجموعة وهناك أدلة كافية على أن المجموعة لا تزال ملتزمة بخطتها لبيع الموجود (أو المجموعة المستبعدة أو شركة تابعة محتفظ بها للبيع).

(ج ج) مطلوبات وكالات

تقبل المجموعة ودائع من العملاء بموجب عقد وكالة والتي بموجبها يتم الاتفاق على الأرباح المستحقة للعملاء. لا يوجد أي قيود على المجموعة لاستخدام الأموال التي وردت في إطار اتفاقيات عقود الوكالة. تسجل قيمة الوكالات الدائنة بالتكلفة إضافة إلى الأرباح المستحقة.

(د د) الضمانات المالية

تقوم المجموعة في سياق العمل الاعتيادي، بإصدار ضمانات مالية تشتمل على اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. تدرج هذه الضمانات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة وهي الرسوم المستلمة في تاريخ إصدار الضمان، ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى العمر الإنتاجي للضمان المالي. بعد التحقيق المبدئي، يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب هذا الضمان بالقيمة المطفأة أو المصروفات التقديرية المطلوبة لسداد أي التزامات مالية تنشأ في تاريخ بيان المركز المالي أيهما أعلى. تحدد هذه التقديرات بناء على الصفقات المماثلة والخسائر المتكبدة تاريخياً ومدعومة بتقديرات الإدارة.

أي زيادة في مطلوبات الضمانات تحول إلى بيان الدخل الموحد. يتم تسجيل إطفاء علاوة الإصدار المستلمة في بيان الدخل الموحد ضمن "إيرادات عمولات ورسوم".

(هـ هـ) المطلوبات المحتملة

تتضمن المطلوبات المحتملة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتزامات المجموعة فيما يتعلق بتعهدات أحادية الجانب لشراء/بيع عملات وغيرها. هذه المطلوبات غير مدرجة في بيان المركز المالي الموحد، ولكن تم الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية الموحدة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

(و و) أرقام المقارنة

فيما عدا في الحالات التي يسمح فيها معيار أو تفسير أو يتطلب خلاف ذلك يجب الإبلاغ أو الإفصاح عن جميع المبالغ مع معلومات مقارنة.

(ز ز) أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الاسلامية

المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط

تتضمن المشتقات التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض إدارة المخاطر جميع الموجودات والمطلوبات المشتقة التي لم يتم تصنيفها كموجودات أو مطلوبات للمتاجرة. تقاس المشتقات التي يحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد. تقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات المحتفظ بها لأغراض إدارة المخاطر إضافة إلى بعض الأدوات المالية غير المشتقة كأدوات تحوط في العلاقات المؤهلة للتحوط. عند التخصيص المبدئي للتحوط تقوم المجموعة رسميا بتوثيق العلاقة بين الأداة أو الأدوات المشتقة للتحوط والبنود المتحوط لها، متضمنا هدف واستراتيجية إدارة المخاطر عند القيام بالتحوط بجانب الطريقة التي سيتم استخدامها لتقييم فعالية علاقة التحوط. تقوم المجموعة بإجراء تقييم عند البدء في علاقة التحوط وعلى نحو مستمر أيضا للتعرف على ما إذا كان من المتوقع أن تكون أداة (أدوات)التحوط ذات فعالية عالية في مقاصة التغيرات في القيمة العادلة للتدفقات النقدية للبند (البنود) المتحوط لها خلال الفترة التي يتم تخصيص التحوط لها وما إذا كانت النتائج الفعلية لكل تحوط تقع ضمن مدى نسبة تتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٢٥ في المائة. تقوم المجموعة بإجراء تقييم لتحوط التدفق النقدي بالنسبة لمعاملة متوقعة إذا كان احتمال حدوث المعاملة المتوقعة عاليا ويشكل تعرضا لاختلافات في التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤثر في النهاية على الربح أو الخسارة.

اختارت المجموعة الاستمرار في تطبيق متطلبات المحاسبة التحوطية الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، فيما يلي عرض لعلاقات التحوط.

تحوطات القيمة العادلة

عندما يتم تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط للتغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات معترف بها أو ارتباط مؤكد قد يؤثر على بيان الدخل الموحد، يتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للمشتقة مباشرة في بيان الدخل الموحد بجانب التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له التي تعود إلى الخطر المتحوط له. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط، يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. يتم إطفاء أية تسوية حتى ذلك الوقت على البند المتحوط له باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي في بيان الدخل الموحد كجزء من معدل الأرباح الفعلي للبند على مدى عمره المتبقي.

تحوطات التدفقات النقدية

عند تخصيص مشتقة كأداة تحوط في تحوط التغير في التدفقات النقدية العائد إلى خطر محدد مصاحب للموجودات أو المطلوبات المعترف بها أو معاملة متوقعة على نحو كبير يمكن أن تؤثر على بيان الدخل الموحد فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر في احتياطي التحوط. يعاد تصنيف المبلغ المعترف به في نفس الفترة كتحوط للتدفقات النقدية إلى بيان الدخل كتسوية لإعادة التصنيف في نفس الفترة التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الدخل الموحد وبنفس البند في بيان الدخل الشامل. أي جزء غير فعال في التغيرات في القيمة العادلة للمشتقة يتم الاعتراف به مباشرة في بيان الدخل الموحد. في حالة انتهاء أو بيع أو إنهاء مشتقة التحوط أو عندما ينتفي وفاء التحوط بمعايير محاسبة التحوط بالقيمة العادلة أو إلغاء تخصيص التحوط يتم إيقاف محاسبة التحوط بأثر مستقبلي. في التحوط المتوقف لمعاملة متوقعة فإن المبلغ التراكمي المعترف به في الدخل الشامل الآخر من الفترة التي يصبح فيها التحوط فعالا يعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف عندما تحدث المعاملة المتوقعة وتأثر على بيان الدخل. في حالة عدم توقع حدوث المعاملة المتوقعة يعاد تصنيف الرصيد المتبقي في الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى بيان الدخل الموحد كتسوية إعادة تصنيف.

٤ إدارة المخاطر المالية

(أ) مقدمة ولمحة عامة

الأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية جميع الموجودات والالتزامات المالية للمجموعة تتضمن الموجودات المالية النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية وأرصدة لدى البنوك والاستثمارات المالية وموجودات تمويل ومشتقات الأدوات المالية وموجودات أخرى محددة تتضمن الالتزامات المالية حسابات العملاء الجارية وأرصدة حسابات البنوك وصكوك تمويل ومطلوبات أخرى محددة. كما تتضمن الأدوات المالية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والمطلوبات المحتملة والتعهدات المدرجة ضمن بنود خارج الميزانية العمومية.

إدارة المخاطر

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية
- المخاطر الأخرى
-

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل من المخاطر أعلاه وأهداف المجموعة وسياساتها وعملياتها لقياس وإدارة المخاطر ورأس المال للمجموعة.

تشتمل أعمال المجموعة على تحمل مخاطر بالصورة المستهدفة وإدارتها بصورة مهنية. الوظائف الأساسية لإدارة المخاطر بالمجموعة هي تحديد جميع المخاطر الرئيسية بالمجموعة وقياس تلك المخاطر وإدارة مراكز الخطر وتحديد السقوف. تقوم المجموعة بالمراجعة المنتظمة لسياسات وأنظمة المخاطر لديها لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات وأفضل الممارسات بالسوق.

هدف المجموعة هو تحقيق توازن مناسب بين المخاطر والعوائد وتقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمجموعة، تعرف المجموعة المخاطر على إنها احتمال الخسائر أو الأرباح الضائعة، والتي قد تكون ناجمة عن عوامل داخلية أو خارجية.

إطار إدارة المخاطر

يتولى أعضاء مجلس الإدارة («المجلس») المسؤولية العامة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للمجموعة والإشراف عليه.

شكل المجلس عدة لجان متخصصة تقوم بتقديم تقاريرها للمجلس مباشرة كما تقوم نيابة عن المجلس بدعم كفاءة أعمال الإدارة والتي تتضمن أساساً من اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمخاطر ولجنة السياسات والإجراءات ولجنة التعويضات والمزايا ولجنة الزكاة.

تتألف اللجنة التنفيذية من أعضاء في المجلس بمشاركة الرئيس التنفيذي للمجموعة بالإضافة إلى كبار المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات المطروحة للنقاش. وقد قام المجلس بتعيين اللجنة التنفيذية لمساعدته في القيام بمسؤولياته وذلك لتمكين اللجان من ممارسة صلاحيات من خلال: التفويض الممنوح لها بين اجتماعات المجلس حول المسائل العاجلة التي يتم الاحتفاظ بها عادة لقرار المجلس نفسه. وتنفيذ المسؤوليات التي يفوض بها المجلس، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. وفي حين أن المجلس له السلطة النهائية فيما يتعلق بالمسائل الائتمانية، فإن اللجنة التنفيذية، بموجب التفويض الحالي من المجلس، هي المسؤولة عن تطبيق سياسة الائتمان والاستثمار في سبيل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجلس.

اللجنة التنفيذية هي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة. يأتي على رأس مهام اللجنة التنفيذية ومسؤولياتها تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات والتشاور مع إبداء الرأي للمجلس في القرارات الاستراتيجية وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن صلاحياتها. تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المجموعة تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(أ) مقدمة ولمحة عامة (تابع)

إطار إدارة المخاطر (تابع)

إن الهدف الرئيسي لعمل لجنة السياسات والإجراءات هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وموازنات وإجراءات أدلة العمل تتكفل اللجنة بأن تسير سياسات وممارسات المصرف وفقاً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام والتحقق من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضاً مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة. ويشمل ذلك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال ومواءمة المنتجات وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف، وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الانحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة، وهي مسؤولة أيضاً عن رسم سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على القيم التي تمتثل إليها المجموعة وشعارها.

إن لجنة الترشيحات والمكافآت هي المسئولة عن وضع سياسة المكافآت لجذب الموظفين والمحافظة عليهم وتحفيزهم وإدارة أعلى مستوى من الكفاءة لديهم والمهارات اللازمة لتحقيق أهداف البنك على أساس سنوي. إن اللجنة مسؤولة عن التأكد من أنها توازن بين مصالح المساهمين والبنك وموظفيه. وتجتمع اللجنة عدة مرات خلال السنة لأداء مهامها والالتزام بها بالتفويض الممنوح لها.

لجنة الزكاة هي المسؤولة عن تعزيز الترابط والتكامل بين أفراد المجتمع الإسلامي من خلال توجيه مساهمات الزكاة. وتحدد اللجنة الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال المعونات الإنسانية والتنمية العامة وغيرها من القنوات التي يمكن استخدامها لتوزيع حصيلة الزكاة. واللجنة مسؤولة عن إقامة علاقات جيدة مع الجمعيات والمؤسسات الإنسانية الخيرية والمؤسسات التي تقدم المساعدة في التنمية العامة من أجل تقييم المستفيدين الذين يحصلون على عائدات الزكاة. كما تقوم بتطوير سياسة البنك فيما يتعلق بجمع الزكاة وصرفها من أجل مراقبة نتائج مساهمات الزكاة و تبني نهج المساءلة. كما تتأكد اللجنة من احتساب الزكاة وتوزيعها وفقا لقواعد ومعايير الشريعة الإسلامية.

إن الهدف الرئيسي لعمل لجنة التدقيق والمخاطر هو مساعدة المجلس على استيفاء متطلبات الحوكمة والتزامات الرقابة المنوطة بها. ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية، ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين ونظم سلوك العمل للمجموعة. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.

لجنة التدقيق والمخاطر تتم مساعدتها في هذه المهام من قبل إدارتي التدقيق الداخلي والالتزام. بالإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه، فقد قامت الإدارة بتكوين عدة لجان داخلية متعددة المهام مثل لجنة المخاطر ولجنة الإدارة ولجنة الموجودات والالتزامات (ALCO) ولجنة الائتمان ولجنة الاستثمار والتي هي مسؤولة عن تطوير ومراقبة سياسات المخاطر في مجالها المحدد.

تقدم مجموعة إدارة المخاطر والتي تعمل بصورة مستقلة برفع تقاريرها إلى الرئيس التنفيذي وتقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمساعدة المجلس على الرقابة على الأعمال.

سياسات وإجراءات مجموعة المخاطر تم وضعها للتعرف على وتحليل المخاطر التي يواجها المصرف، وذلك لوضع حدود مناسبة للمخاطر وسبل الرقابة وكذلك لمتابعة المخاطر الخاصة بالحدود الموضوعة يتم مراجعة السياسات والنظم الخاصة بمجموعة المخاطر بشكل دوري ومستمر لكي تعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات وكذلك التغيرات في الخدمات المقدمة.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل البنك للمخاطر التي تترجم في إطار من سقوف المخاطر أو الأهداف أو المقاييس الخاصة بفئات المخاطر الرئيسية من خلال البنك والمجموعة المصرفية. ومن ثم، فإن وضع القابلية للمخاطرة يضمن إدارة المخاطر بشكل استباقي في إطار العمل.

يقوم مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية للبنك بمراجعة واعتماد قابلية المخاطر وإطار العمل على أساس سنوي للتأكد من توافقه مع بيئة عمل البنك ومتطلبات أصحاب المصلحة والاستراتيجية. يتم تحديد مستويات تحمل المخاطر على مستويات مختلفة من المحفزات، مع خطط واضحة ومحددة للتصعيد وخطط العمل.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخفاق أحد العملاء أو الطرف المقابل للموجودات المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يؤدي إلى تكبد المجموعة خسائر مالية وتنشأ هذه المخاطر بشكل أساسي من موجودات التمويل وأرصدة لدى البنوك واستثمارات مالية وموجودات أخرى محددة.
يشتمل الإطار العام لإدارة مخاطر الائتمان للمجموعة على التالي:

- وضع هيكل صلاحيات وسقوف للموافقة على تجديد الأنشطة التمويلية.
- مراجعة وتقييم مخاطر التعرض الائتماني وفقا لهيكل الصلاحيات والسقوف قبل اعتماد التسهيلات للعملاء. وتخضع عمليات التجديد ومراجعة الأنشطة التمويلية لنفس عملية المراجعة.
- تنويع أنشطة التمويل والاستثمار.
- الحد من التركيزات الائتمانية في القطاعات الصناعية والمواقع الجغرافية ولدى الأطراف الأخرى.
- المراجعة المستمرة لمدى الالتزام بالسقوف المعتمدة للتعرض فيما يتعلق بالأطراف الأخرى والقطاعات والبلدان ومراجعة السقوف بما يتماشى مع استراتيجية إدارة المخاطر وتوجهات السوق.

ويوجد إطار شامل لسقوف مخاطر الائتمان التي تقوم بمراقبة الجودة الشاملة لمحفظة الائتمان للبنك بالإضافة إلى المحافظ الأساسية. بالإضافة إلى ذلك يتم تحديد مستويات مخاطر تركز محددة على مستوى المنتج، والجغرافيا، والأطراف الأخرى والتي تتدرج في المنظمة المعنية.

تتولى لجنة الائتمان والاستثمار المسؤولية اليومية عن جميع الأمور المتعلقة بمخاطر الائتمان، بما في ذلك تفسير وتطبيق سياسة الائتمان والاستثمار ومراقبة محفظة التعرض وحدود الدول. تقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة وإدارة سياسات مخاطر الموجودات والموافقات والتعرضات والاسترداد المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر الامتثال. وهي تعمل كمنتدى عام لمناقشة أي جانب من جوانب المخاطر التي تواجه أو التي من المحتمل أن تواجه المصرف مما يؤدي إلى إضرار بسمعة المصرف أو خسارة مالية له. كما تشرف أيضا على عمليات لجنة إدارة المخاطر التشغيلية ولجنة الموجودات الخاصة.
إضافة إلى ذلك، تدير المجموعة مخاطر التعرض الائتماني بالحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسباً وبتحديد مدة التعرض. قد تعمد المجموعة في بعض الحالات إلى إنهاء عمليات معينة أو التنازل عنها لأطراف أخرى لتخفيف مخاطر الائتمان.

وتجري مراجعة منتظمة لوحدات الأعمال، والسياسات الائتمانية للمجموعة من قبل إدارتي التدقيق الداخلي/الخارجي والالتزام.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(١) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان قبل الضمانات المحتفظ بها أو أية تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر قائمة المركز المالي. يظهر الحد الأقصى للمخاطر بصافي الأرصدة قبل تأثير التخفيف عن طريق استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات.

	٢٠١٨	٢٠١٧
التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بموجودات مالية مسجلة في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:		
أرصدة لدى بنوك مركزية	**٦,٦٦٨,٠٥٧**	٤,٨٨٩,١٠٩
أرصدة لدي بنوك	**٦,٤٢٤,١٥٣**	٤,٨٧٥,٦٩٠
موجودات تمويل	**١٠٢,٢٠٩,٩٣٠**	١٠٢,٦١٣,٤٩٩
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	**٢٨,٧١٧,١٣٦**	٢٨,٣٠٠,٤٨٢
موجودات أخرى	**١,٠٨٨,٨٥٥**	٩٧٤,٣٢٥
	١٤٥,١٠٨,١٣١	١٤١,٦٥٣,١٠٥
التعرض لمخاطر الائتمان الأخرى كما يلي:		
خطابات ضمان	**١١,٠٩٠,٧٨٥**	١١,٠٤٣,٢٥٨
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	**٤,٨٠٨,٨٥٥**	٥,٨٩٤,١٨٥
اعتمادات مستنديه	**٢,٠٧٧,٣٠٤**	١,٣٧٩,٢٦٢
	١٧,٩٧٦,٩٤٤	١٨,٣١٦,٧٠٥

يمثل الجدول أعلاه سيناريو أسوأ الحالات لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان محتفظ به للتعزيزات الائتمانية الأخرى المرفقة. بالنسبة للموجودات المسجل في بيان المركز المالي الموحد، استندت المخاطر الواردة أعلاه على صافي القيم الدفترية الواردة في بيان المركز المالي الموحد. الحد الأقصى للتعرض للخطر الائتماني المتعلق بالضمان المالي هو أقصى قيمة يمكن للبنك أن يدفعها في حالة استدعاء الضمان.
الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات التمويلية هو كامل مبلغ الالتزام، في كلا الحالتين فإن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر أكبر بكثير من المبلغ المعترف به كمطلوبات في بيان المركز المالي الموحد.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٢) تركز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يحلل الجدول التالي مخاطر ائتمان المجموعة بقيمها الدفترية (بدون الأخذ في الاعتبار أي ضمان يتم الاحتفاظ به أو أي تعزيز ائتماني آخر) بحسب المناطق الجغرافية. استنادا إلى مقر إقامة أطرافها المقابلة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	٦,٣٢٤,٤٨٣	-	٢٥٦,٩٢١	٨٦,٦٥٣	٦,٦٦٨,٠٥٧
أرصدة لدي بنوك	٤,٩٢٦,٢٨٢	٢,٧٩٢	٤٥٧,٧٣١	١,٣٧,٣٤٨	٦,٤٢٤,١٥٣
موجودات تمويل	٩١,٠٢٨,٦٥٩	٩٤٢,٥٩٧	٢٠٤,٢٣٨	١٠,٠٣٤,٤٣٦	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	٢٧,٩٨١,٩٧٦	٤٦٤,٠٩١	٤٨,٦٤٥	٢٢٢,٤٢٤	٢٨,٧١٧,١٣٦
موجودات أخرى	٨٨٠,٥٤٧	٨,٣٨٧	٨٢,٨٨٣	١١٧,٠٣٨	١,٠٨٨,٨٥٥
	١٣١,١٤١,٩٤٧	١,٤١٧,٨٦٧	١,٠٥٠,٤١٨	١١,٤٩٧,٨٩٩	١٤٥,١٠٨,١٣١

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

موجودات مسجلة في بيان المركز المالي الموحد:	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	أخرى	الإجمالي
أرصدة لدى بنوك مركزية	٤,٥٧٦,٣٥٧	–	١٩٣,٤٢٨	١١٩,٣٢٤	٤,٨٨٩,١٠٩
أرصدة لدي بنوك	٤,٠٥٧,٢٧٧	٣٠,٣٢٥	١٥٣,٧٩٣	٦٣٤,٢٩٥	٤,٨٧٥,٦٩٠
موجودات تمويل	٩١,٦٤٤,٨٥٣	١,٦٢٣,٧٩٦	٢٠٨,٥٤٠	٩,١٣٦,٣١٠	١٠٢,٦١٣,٤٩٩
استثمارات مالية - ذات طبيعة أدوات دين	٢٧,٧٢٩,٤٤٤	٣٣٠,٨١٨	٢٠٧,٨٠٦	٣٢,٤١٤	٢٨,٣٠٠,٤٨٢
موجودات أخرى	٨٠٩,٧٣٦	١٥,٧٦٤	٣٥,١٧٠	١١٣,٦٥٥	٩٧٤,٣٢٥
	١٢٨,٨١٧,٦٦٧	٢,٠٠٠,٧٠٣	٧٩٨,٧٣٧	١٠,٠٣٥,٩٩٨	١٤١,٦٥٣,١٠٥

بنود خارج الميزانية العمومية

٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
خطابات ضمان	١٠,٥٩٨,٠٤٥	٧٧,٣١١	١١٤,٧٣٥	٣٠٠,٦٩٤	١١,٠٩٠,٧٨٥
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	٤,٧٣١,١٤٢	١,٧٩٥	١٨,٢٨٨	٥٧,٦٣٠	٤,٨٠٨,٨٥٥
اعتمادات مستنديه	١,١٧٦,٨٣٨	٤٣٧	-	٩٠٠,٠٢٩	٢,٠٧٧,٣٠٤
	١٦,٥٠٦,٠٢٥	٧٩,٥٤٣	١٣٣,٠٢٣	١,٢٥٨,٣٥٣	١٧,٩٧٦,٩٤٤

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	دول الشرق الأوسط الأخرى	دول أخرى	الإجمالي
خطابات ضمان	١٠,٢٠٩,٤١٧	١٣٥,٧٥٢	١٢٣,٣٤٨	٥٧٤,٧٤١	١١,٠٤٣,٢٥٨
تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	٥,٧٨٥,٦١٠	–	١,٩٩٩	١٠٦,٥٧٦	٥,٨٩٤,١٨٥
اعتمادات مستنديه	٧٦٩,٠٥٧	٣٦,٥١٨	٤٦٠	٥٧٣,٢٢٧	١,٣٧٩,٢٦٢
	١٦,٧٦٤,٠٨٤	١٧٢,٢٧٠	١٢٥,٨٠٧	١,٢٥٤,٥٤٤	١٨,٣١٦,٧٠٥

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٢) تركز مخاطر الموجودات المالية مع التعرض لمخاطر الائتمان (تابع)

قطاعات الصناعة

فيما يلي تحليل قطاعات الصناعة طبقاً للحد الأقصى لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة من عناصر المركز المالي الموحد. يظهر الحد الأقصى للتعرض للمخاطر بالقيمة الإجمالية قبل احتساب تأثير التخفيف من خلال استبعاد العمليات المتقابلة واتفاقيات الضمانات.

	إجمالي التعرض للمخاطر ٢٠١٨	إجمالي التعرض للمخاطر ٢٠١٧
ممولة وغير ممولة		
حكومة	**٤٥,٢٨٢,٠٨٦**	٤٤,٨٣٦,٨١٤
مؤسسات حكومية	**٧,٠٤٥,٤٩٢**	٩,١٥٨,٩٠٨
صناعة	**٨,١٧٠,٥٠٩**	٥,٦٢٥,١٠٢
تجارية	**١٤,٧٨١,٣٢٥**	١٤,٤٠٦,٠٥٤
خدمات	**١٥,٣٣٤,٥٤٥**	١٣,٢٠٠,٦٩٧
مقاولات	**٤,٥٤١,٢٤٩**	٤,٤٠٧,٠٩٧
عقارات	**٢٣,٧٩٣,٤٢٨**	٢٣,٦٩٠,٧٨٦
أفراد	**٢٤,٠١٧,٦٩٩**	٢٣,٨٦٩,٣٦٤
أخرى	**٢,١٤١,٧٩٨**	٢,٤٥٨,٢٨١
مطلوبات محتملة	**١٧,٩٧٦,٩٤٤**	١٨,٣١٦,٧٠٧
الإجمالي	**١٦٣,٠٨٥,٠٧٥**	١٥٩,٩٦٩,٨١٠

التعرض لمخاطر الائتمان

يعرض الجدول تحليل للأطراف المقابلة عن طريق تعيين وكالة تصنيف:

	٢٠١٨	٢٠١٧
درجات متساوية		
AAA إلى AA-	**٤٧,٦٦٩,٤٧١**	٤١,٤٣٩,٩٩٤
A+ إلى A-	**٨,٩٨١,٢٤٥**	٥,٢٠٠,٢٢٧
BBB إلى BBB-	**٨٣,٢٧٦,٦٢٣**	٢,٧٤٧,٠١٣
BB+ إلى B-	**١٧,٧٧١,١٤٤**	٢٦٧,٢٨٩
غير مصنفة	**٥,٣٨٦,٥٩٢**	١١٠,٣١٥,٢٨٧
الإجمالي	**١٦٣,٠٨٥,٠٧٥**	١٥٩,٩٦٩,٨١٠

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٣) الجودة الائتمانية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية والخارجية. تتبع مجموعة آلية التقييم الداخلي لعلاقة التصنيف ضمن الموجودات التمويلية.

تستخدم المجموعة مقياس يتراوح من ١ الى ١٠ للعلاقة الائتمانية، إذ تدل الدرجات ١–٧ على ائتمان عامل، ٨ و٩ و١٠ تدل على ائتمان متعثر. يتم منح جميع الائتمانات تصنيفاً وفقا لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لإدخال تحسينات على منهجيات تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية وسياسات وممارسات إدارة مخاطر الائتمان لتعكس المخاطر الائتمانية الحقيقية للمحفظة وثقافة الائتمان في المجموعة. تتم مراجعة جميع علاقات التمويل مرة واحدة على الأقل في السنة وأكثر من ذلك في حالة الموجودات المتعثرة.

تحليل الجودة الائتمانية

يقدم الجدول التالي تفاصيل عن الجودة الائتمانية:

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي	الإجمالي
الموجودات التمويلية العاملة (الدرجات ١ إلى ٧)					
المبلغ الإجمالي	٩٤,٧٢٧,٩٦٩	١٦,٣٨٧,٣١١	-	١١١,١١٥,٢٨٠	١٠٩,٥١٢,٥١١
الربح المؤجل	(٦,٣٨٤,٤٧٥)	(١,٥٨٩,٠١٥)	-	(٧,٩٧٣,٤٩٠)	(٦,٨١٧,٨٤٤)
القيمة الدفترية	٨٨,٣٤٣,٤٩٤	١٤,٧٩٨,٢٩٦	-	١٠٣,١٤١,٧٩٠	١٠٢,٦٩٤,٦٦٧
دون المستوى (درجة ٨ - ١٠)					
المبلغ الإجمالي	-	-	١,٢٩١,٩٩٢	١,٢٩١,٩٩٢	١,٢٤٠,١٤٠
الربح المؤجل	-	-	(٣١,٤٠٣)	(٣١,٤٠٣)	(٣٠,٥٧٣)
القيمة الدفترية	-	-	١,٢٦٠,٥٨٩	١,٢٦٠,٥٨٩	١,٢٠٩,٥٦٧
مخصص انخفاض القيمة	(٢٠٩,١٠١)	(٧٢٠,٩٢٣)	(١,١٩٩,٧٨٠)	(٢,١٢٩,٨٠٤)	(١,١٩٨,٤٩٨)
الارباح المعلقة	-	(١,٨٣٦)	(٦٠,٨٠٩)	(٦٢,٦٤٥)	(٩٢,٢٣٧)
صافي القيمة الدفترية	٨٨,١٣٤,٣٩٣	١٤٠,٧٥٥,٥٣٧	-	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠	١٠٢,٦١٣,٤٩٩

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٣) الجودة الائتمانية (تابع)

	٢٠١٨				٢٠١٧
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي	الإجمالي
استثمارات مالية - ذات طبيعة ادوات دين (بالتكلفة المطفأة)					
عاملة (AAA إلى B- وNR)	٢٨,٥٦٥,٠٠٦	٦٠,٠١٩	-	٢٨,٦٢٥,٠٢٥	٢٨,٢٩٠,٦٦٥
دون المستوى (CCC+ إلى CCC-)	-	-	-	-	–
مشكوك في تحصيلها (C)	-	-	-	-	–
خسارة (D)	-	-	١٠٦,٥٢٢	١٠٦,٥٢٢	٥٤,١٤٤
	٢٨,٥٦٥,٠٠٦	٦٠,٠١٩	١٠٦,٥٢٢	٢٨,٧٣١,٥٤٧	٢٨,٣٤٤,٨٠٩
مخصص انخفاض القيمة	(٢,١٣٤)	(٤,٦٠٢)	(١٠٦,١٧٧)	(١١٢,٩١٣)	(٤٤,٣٢٧)
القيمة الدفترية	٢٨,٥٦٢,٨٧٢	٥٥,٤١٧	٣٤٥	٢٨,٦١٨,٦٣٤	٢٨,٣٠٠,٤٨٢
مستحق من بنوك					
عاملة (AAA إلى B- وNR)	٦,٠٧١,٧٠٧	٣٥٢,٦٣٢	-	٦,٤٢٤,٣٣٩	٤,٨٧٦,٤٣٢
دون المستوى (CCC+ إلى CCC-)	-	-	-	-	–
مشكوك في تحصيلها (C)	-	-	-	-	–
خسارة (D)	-	-	٢٠,٦٤٧	٢٠,٦٤٧	٢٣,٤٣٩
	٦,٠٧١,٧٠٧	٣٥٢,٦٣٢	٢٠,٦٤٧	٦,٤٤٤,٩٨٦	٤,٨٩٩,٨٧١
مخصص انخفاض القيمة	(١٨٦)	-	(٢٠,٦٤٧)	(٢٠,٨٣٣)	(٢٤,١٨١)
القيمة الدفترية	٦,٠٧١,٥٢١	٣٥٢,٦٣٢	-	٦,٤٢٤,١٥٣	٤,٨٧٥,٦٩٠
التزامات التمويلات والضمان المالي					
عاملة (درجات ١ إلى ٧)	١٧,٢٥٥,٣٥٤	٧٠١,٣٩١	-	١٧,٩٥٦,٧٤٥	١٨,٢٩٦,٧٢٥
دون المستوى (درجات ٨ إلى ١٠)	-	-	٢٠,١٩٩	٢٠,١٩٩	–
	١٧,٢٥٥,٣٥٤	٧٠١,٣٩١	٢٠,١٩٩	١٧,٩٧٦,٩٤٤	١٨,٣١٦,٧٠٥
مخصص انخفاض القيمة	(٥٦,١٨٨)	(١٤,٤٠٢)	(٢٠,١٩٩)	(٩٠,٧٨٩)	(١٩,٩٨٠)
القيمة الدفترية	١٧,١٩٩,١٦٦	٦٨٦,٩٨٩	-	١٧,٨٨٦,١٥٥	١٨,٢٩٦,٧٢٥

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٣) الجودة الائتمانية (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٢٠١٧، لم تتخطى أي من الموجودات المالية في فئة موجودات أخرى موعد استحقاقها أو تنخفض قيمتها ولم يتم الاعتراف بأي مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة مقابلها.

الضمانات

تحصل المجموعة على ضمانات إضافية وتعزيزات ائتمانية أخرى في سياق الأعمال العادية من الأطراف المقابلة. وبصفة عامة، لم يكن هناك خلال السنة تدهور ملحوظ في جودة الضمانات الإضافية المحتفظ بها من قبل المجموعة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تغييرات في سياسات الضمانات الإضافية للمجموعة. القيمة العادلة للضمانات الإضافية المحتفظ بها مقابل موجودات التمويل منخفضة القيمة الائتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ هي ١٢٤,٣ مليون ريال قطري (٥١,٩ مليون ريال قطري في ٢٠١٧).

إن قيمة المبلغ التعاقدي للموجودات المالية المشطوبة خلال الفترة، خاضعاً لنشاط الإنفاذ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ هو ٤,٣ مليون ريال قطري (٩,٢ مليون ريال قطري في ٢٠١٧).

موجودات التمويل المعاد التفاوض على سدادها

تتضمن أنشطة إعادة التفاوض ترتيبات لتمديد فترة السداد واعتماد خطط إدارية خارجية وتعديل وتأجيل السداد. تستند سياسات وممارسات إعادة التفاوض إلى مؤشرات أو معايير وبحسب تقدير الإدارة فإنه من المرجح جدا استمرار الدفع. تتم مراجعة هذه السياسات على نحو مستمر. موجودات التمويل المعاد التفاوض على سدادها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغت قيمتها ١٠٠ مليون ريال قطري (١٠٧,٨ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٧). تتمثل هذه الأرصدة أساساً من تمويل بصيغة الإجارة والاستصناع تم إعادة التفاوض على سدادها عند اكتمال الموجودات المتعلقة بها وبناء على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

(٤) الضمان المعاد حيازته

يتم بيع العقارات المعاد حيازتها في أقرب وقت ممكن مع استخدام المتحصلات لتخفيض المديونية القائمة. يتم تصنيف العقارات المعاد حيازتها في بيان المركز المالي الموحد ضمن الموجودات الأخرى.

(٥) سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب موجود تمويلي أو رصيد الاستثمار في أدوات ذات طبيعة دين وأية مخصصات خاصة بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تحدد إدارة الائتمان بالمجموعة أن الموجود التمويلي أو الضمان الخاص به غير قابل للتحصيل وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي.

يتم القيام بهذا التحديد بعد الأخذ بالاعتبار المعلومات مثل حدوث تغييرات كبيرة في المركز المالي للعميل/ المصدر مثل عدم مقدرة العميل/ المصدر على سداد الالتزام أو عدم كفاية متحصلات الضمان لسداد المبلغ بكامله. بالنسبة للموجودات التمويلية القياسية ذات المبالغ الصغيرة، تستند قرارات الشطب عموما على مركز تجاوز المنتج المحدد لموعد استحقاقه.

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية

عند تحديد ما إذا كان خطر التخلف عن سداد أداة مالية قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي، تأخذ المجموعة في الاعتبار معلومات معقولة ومدعومة ذات صلة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد لا لزوم له. وهذا يشمل المعلومات الكمية والنوعية والتحليل بما في ذلك نظام التصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، وتصنيف المخاطر الخارجية، إن وجدت، وحالة الحسابات المتأخرة في السداد، والحكم الائتماني، وحيثما كان ممكنا، الخبرة التاريخية ذات الصلة. قد تقوم المجموعة أيضا بتحديد أن التعرض للمخاطر شهد زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على أساس مؤشرات نوعية معينة ترى أنها تدل على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في التحليل الكمي لها في الوقت المناسب.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بصورة كبيرة منذ الاعتراف المبدئي، يتم أخذ المعايير التالية في الاعتبار:

(أ) انخفاض درجتين للتصنيف من ١ إلى ٤ أو انخفاض درجة واحدة للتصنيفات من ٥ إلى ٦.

(ب) التسهيلات المعاد هيكلتها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.

(ج) التسهيلات متأخرة السداد بعدد ٦٠ يوما كما في تاريخ التقرير.

(د) أي سبب آخر وفقا لتقدير الإدارة أن الأدلة على حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

تصنيف مخاطر الائتمان

يتم تحديد تصنيف مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى خطر التعثر. تختلف هذه العوامل بناءً على طبيعة التعرض ونوع الطرف المُمَوَّل. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، والتي قد تؤدي إلى نقل تعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة.

وضع هيكل المدة لاحتمالية التعثر

تستخدم المجموعة نماذج تحليلية لتحليل البيانات المجمعة ووضع تقديرات للتعرضات لمخاطر احتمالية التعثر وكيفية توقع تغيرها نتيجة لمرور الوقت. يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التعثر والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الأساسية في مختلف المناطق الجغرافية التي يتعرض فيها المجموعة لمخاطر.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تابع)

الموجودات المالية المعاد التفاوض عليها

الأحكام التعاقدية للتمويل قد يتم تعديلها لعدة أسباب متضمنة التغير في ظروف السوق واحتفاظ العميل وعوامل أخرى لا تتصل بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. التمويل القائم والذي يتم تعديل أحكامه قد يلغى الاعتراف عنه والاعتراف بدلا عنه بتمويل معاد التفاوض عليه كتمويل جديد بالقيمة العادلة. متى كان ذلك ممكنا، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة التمويلات بدلا عن حيازة الضمانات الإضافية، إن وجدت. قد يتضمن هذا توفير ترتيبات دفع وتوثيق اتفاقية تمويل بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصفة مستمرة بمراجعة التمويلات المعاد التفاوض عليها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأنه من المرجح أن تحدث جميع المدفوعات المستقبلية.
سيتم تصنيف الحسابات المعاد هيكلتها لأسباب ائتمانية في الـ ١٢ شهرا الماضية تحت المرحلة ٢.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة أن الموجود المالي متعثر عندما:
- يكون من غير المرجح أن يدفع الطرف المُمَوَّل التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون الرجوع من جانب المجموعة إلى إجراءات كتحصيل الضمان (لو كان يتم الاحتفاظ بأي ضمان)؛ أو
- يكون الطرف المُمَوَّل قد تجاوز موعد الاستحقاق بأكثر من ٩٠ يوما بخصوص أي التزام ائتماني هام للمجموعة؛ أو
- تم تقييمها بالأرقام ٨ أو ٩ أو ١٠ التي تقابل فئات مصرف قطر المركزي: دون المستوى ومشكوك في تحصيلها وخسارة، على التوالي.

عند تقييم ما إذا كان الطرف المُمَوَّل متعثرا تدرس المجموعة المؤشرات:
- الكمية أي مركز تجاوز موعد الاستحقاق وعدم الدفع لأي التزام آخر من جانب نفس المصدر إلى المجموعة؛ و
- استنادا إلى البيانات المطورة داخليا والتي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

قد تتغير مدخلات التقييم لما إذا كانت الأداة المالية متعثرة ومدى أهميتها عبر الزمن لتعكس التغيرات في الظروف. إن تعريف التعثر يتماشى على نحو كبير مع ذلك المطبق من جانب المجموعة لأغراض رأس المال النظامي.

إدراج المعلومات المستقبلية

إن إدراج المعلومات المستقبلية يزيد من مستوى الحكم عن كيفية تأثير التغييرات في هذه العوامل للاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على المرحلة ١ والمرحلة ٢ من التمويلات العاملة. يتم إجراء مراجعة دورية على المناهج والافتراضات المستخدمة متضمنة توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

المعلومات المستقبلية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتضمن تقييم كلا من الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معلومات مستقبلية. أجرى البنك تحليل تاريخي وتعرف على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة. هذه المتغيرات الاقتصادية وأثرها المرتبطة بها على احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر تختلف حسب الأدوات المالية. كما تم تطبيق حكم الخبراء في هذه العملية.

ويقدم فريق الاقتصاد بالبنك توقعات هذه المتغيرات الاقتصادية («السيناريو الاقتصادي الأساسي») على أساس ربع سنوي ويقدم أفضل نظرة تقديرية للاقتصاد على مدى السنوات الخمس المقبلة. بعد خمس سنوات، لإبراز المتغيرات الاقتصادية للعمر المتبقي الكامل لكل أداة، يتم استخدم نهج الارتداد نفسه، وهو ما يعني أن المتغيرات الاقتصادية تميل إما إلى متوسط معدل المدى الطويل (مثل البطالة) أو معدل نمو المتوسط على المدى الطويل (مثل الناتج المحلي الإجمالي) على مدى فترة من ٢-٥ سنوات. تم تحديد تأثير هذه المتغيرات الاقتصادية على احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر عن طريق إجراء تحليل الانحدار الإحصائي لفهم تأثير التغييرات في هذه المتغيرات تاريخيا على معدلات التخلف عن السداد وعلى مكونات معدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

(٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة (تابع)

المعلومات المستقبلية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)

بالإضافة إلى السيناريو الاقتصادي الأساسي، يقدم فريق الاقتصاد في البنك أيضًا سيناريوهات محتملة أخرى إلى جانب سيناريوهات الترجيح. يتم تعيين عدد من السيناريوهات الأخرى المستخدمة على أساس تحليل كل نوع من المنتجات الرئيسية لضمان عدم التقاط الخطوط غير الخطية. يتم إعادة تقييم عدد السيناريوهات وصفاتها في تاريخ كل تقرير. في ١ يناير ٢٠١٨ و٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لجميع المحافظ باستثناء محفظتين، خلص البنك إلى أن ثلاثة سيناريوهات سجلت بشكل غير خطي. يتم تحديد ترجيح السيناريو من خلال كلا من التحليل الإحصائي والحكم الائتماني للخبراء، مع الأخذ بعين الاعتبار نطاق النتائج المحتملة التي يمثلها كل سيناريو مختار. يتم تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية التعثر على مدى عمر الدين وفقا لكل سيناريوهات الأساس والسيناريوهات الأخرى، مضروبة في ترجيح السيناريو المرتبط، إلى جانب مؤشرات الجودة ومؤشرات احتياطية. ويحدد هذا ما إذا كانت الأداة المالية بأكملها في المرحلة ١ أو المرحلة ٢ أو المرحلة ٣، وبالتالي ما إذا كان يجب تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى عمر الدين. بعد هذا التقييم، يقيس البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس إما الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات لمدة ١٢ شهرًا (المرحلة ١)، أو الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات على مدى عمر الدين (المرحلتين ٢ و٣). ويتم تحديد هذه الخسائر الائتمانية المتوقعة المرجحة بالاحتمالات عن طريق تشغيل كل سيناريو من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة وضربه في سيناريو الترجيح المناسب (على عكس ترجيح المدخلات).

كما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، فإن التوقعات واحتمالات حدوثها تخضع لدرجة عالية من عدم اليقين المتأصل فيها، وبالتالي قد تكون النتائج الفعلية مختلفة بشكل كبير عن تلك المتوقعة. يعتبر البنك أن هذه التنبؤات تمثل أفضل تقديراته للنتائج المحتملة وقد حللت الاتجاهات غير الخطية وعدم التناظر في المحافظ المختلفة للبنك للتأكد من أن السيناريوهات المختارة تمثل بشكل مناسب مجموعة من السيناريوهات المحتملة.

افتراضات اقتصادية متغيرة

إن أهم افتراضات نهاية الفترة المستخدمة لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، هي جالون في اليوم (سعر النفط ٢٠١٩: ٥٥ دولار أمريكي للبرميل ٢٠٢٠: ٥٩ دولار أمريكي للبرميل وجالون في اليوم ٢٠١٩: ٢,٧٪ ٢٠٢٠: ٢,٦٪).

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

المدخلات الرئيسية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي هيكل المصطلحات للمتغيرات التالية:
– احتمالية التعثر؛
– الخسارة عند التعثر؛
– قيمة التعرض عند التعثر.

تستمد هذه المعايير عمومًا من النماذج الإحصائية التي تم وضعها داخليًا وبيانات تاريخية أخرى. يتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.
تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية على حد سواء ويتم استكمالها ببيانات احتمالية التعثر الخارجية عند توفرها.

الخسارة عند التعثر هو حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تخلف عن السداد. تقوم المجموعة بتقديم معايير الخسارة عند التعثر بناء على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات مقابل أطراف مقابلة متخلفة عن السداد. تأخذ نماذج الخسارة عند التعثر في الاعتبار قيمة الضمانات الإضافية المتوقعة وتكاليف الاسترداد لأي ضمانات إضافية تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الموجود المالي.

يتضمن تقدير الخسارة عند التعثر:
– معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه نسبة الحسابات التي تعثرت وتراجعت إلى نسبة الحسابات العاملة.
– معدل الاسترداد: تعريفه على أنه نسبة من قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمانات الإضافية المصاحبة لها في وقت التخلف عن السداد. ويمكن أن يمثل أيضاً نسبة الاسترداد المتوقع من مطالبة عامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من المخاطر الائتمانية.
– سعر الخصم: يتم تعريفه على أنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا تتحقق في يوم التخلف عن السداد معدلة حسب القيمة الزمنية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر من موجود مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لالتزامات الإقراض والضمانات المالية، تشتمل قيمة التعرض عند التعثر على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

مخصص الخسارة

يعرض الجدول التالي تسويات بين رصيد الافتتاح والإغلاق لمخصص الخسارة حسب فئة الأدوات المالية. تمثل المبالغ المقارنة حساب المخصص للخسائر الائتمانية وتعكس أساس القياس وفقا لمعيار المحاسبة المالية / معيار المحاسبة الدولي ٣٩.

الموجودات التمويلية	٢٠١٨				٢٠١٧
	مرحلة ١	**مرحلة ٢**	**مرحلة ٣**	**إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة**	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير	-	٢٩,٥٨٥	١,١٦٨,٩١٣	١,١٩٨,٤٩٨	٧٩٩,٢٨٢
أثر التطبيق الأولي	٣١٨,١٠٢	٥٥٦,١٨١	-	٨٧٤,٢٨٣	–
	٣١٨,١٠٢	٥٨٥,٧٦٦	١,١٦٨,٩١٣	٢,٠٧٢,٧٨١	٧٩٩,٢٨٢
التحويلات للمرحلة ١	-	-	-	-	–
التحويلات للمرحلة ٢	(٧,٧٢٠)	٧,٧٢٠	-	-	–
التحويلات للمرحلة ٣	-	(١٥,٥٣٦)	١٥,٥٣٦	-	–
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	١٦,٢٣٢	١٩٣,٠٢٦	٢٩٥,٨١٦	٥٠٥,٠٧٤	٤٧٤,٦٨٥
المبالغ المشطوبة	(٩١,٢٠٢)	(٤٠,٠٧٠)	(٦٣,٣٣٦)	(١٩٤,٦٠٨)	(٢٣,٢٨٤)
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	(٢٦,٣١١)	(٩,٩٨٣)	(٢١٧,١٤٩)	(٢٥٣,٤٤٣)	(٥٢,١٨٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر *	٢٠٩,١٠١	٧٢٠,٩٢٣	١,١٩٩,٧٨٠	٢,١٢٩,٨٠٤	١,١٩٨,٤٩٨

*تشمل تعديلات القيمة العادلة بمبلغ ٤٣,٤ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

أدوات ذات طبيعة ادوات دين مسجلة بالتكلفة المطفأة	٢٠١٨				٢٠١٧
	مرحلة ١	**مرحلة ٢**	**مرحلة ٣**	**إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة**	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير	-	-	٤٤,٣٢٧	٤٤,٣٢٧	٤٤,٣٢٧
أثر التطبيق الأولي	٩٠	-	-	٩٠	–
	٩٠	-	٤٤,٣٢٧	٤٤,٤١٧	٤٤,٣٢٧
التحويلات للمرحلة ١	-	-	-	-	–
التحويلات للمرحلة ٢	-	-	-	-	–
التحويلات للمرحلة ٣	-	-	-	-	–
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	٢,٠٤٤	٤,٦٠٢	٦١,٨٥٠	٦٨,٤٩٦	–
المبالغ المشطوبة	-	-	-	-	–
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	-	-	-	-	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢,١٣٤	٤,٦٠٢	١٠٦,١٧٧	١١٢,٩١٣	٤٤,٣٢٧

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ب) مخاطر الائتمان (تابع)

مستحق من البنوك	٢٠١٨				٢٠١٧
	مرحلة ١	مرحلة ٢	مرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير	-	-	٢٣,٤٣٩	٢٣,٤٣٩	٢٣,٤٣٩
أثر التطبيق الأولي	٢٩٧	-	-	٢٩٧	–
	٢٩٧	-	٢٣,٤٣٩	٢٣,٧٣٦	٢٣,٤٣٩
التحويلات للمرحلة ١	-	-	-	-	–
التحويلات للمرحلة ٢	-	-	-	-	–
التحويلات للمرحلة ٣	-	-	-	-	–
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	(١١١)	-	-	(١١١)	–
المبالغ المشطوبة	-	-	-	-	–
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	-	-	(٢,٧٩٢)	(٢,٧٩٢)	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٨٦	-	٢٠,٦٤٧	٢٠,٨٣٣	٢٣,٤٣٩

الائتمان خارج الميزانية العمومية الخاضع لمخاطر الائتمان	٢٠١٨				٢٠١٧
	مرحلة ١	مرحلة ٢	مرحلة ٣	إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير	-	-	١٩,٩٨٠	١٩,٩٨٠	١٩,٩٨٠
أثر التطبيق الأولي	٩٠,٠٩٢	١٢,٢٥٦	-	١٠٢,٣٤٨	–
	٩٠,٠٩٢	١٢,٢٥٦	١٩,٩٨٠	١٢٢,٣٢٨	١٩,٩٨٠
التحويلات للمرحلة ١	-	-	-	-	–
التحويلات للمرحلة ٢	(٩,٨٨٨)	(٩,٨٨٨)	-	-	–
التحويلات للمرحلة ٣	-	-	-	-	–
مخصص انخفاض القيمة للفترة، بالصافي	(٢٤,٠١٧)	(٧,٧٤١)	٢١٩	(٣١,٥٣٩)	–
المبالغ المشطوبة	-	-	-	-	–
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	-	-	-	-	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٥٦,١٨٧	١٤,٤٠٣	٢٠,١٩٩	٩٠,٧٨٩	١٩,٩٨٠

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في عدم تمكن المجموعة من مقابلة التزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، مثال على ذلك، نتيجة لسحب ودائع العملاء أو النقد اللازم للارتباطات التعاقدية أو التدفقات النقدية الخارجة الأخرى مثل استحقاقات أدوات ذات طبيعة أدوات الدين أو طلب التأمينات النقدية بالنسبة لأدوات إدارة المخاطر وخلافها. ستؤدي هذه التدفقات الخارجة إلى نقص الموارد المالية المتاحة لتمويل العملاء وأنشطة المتاجرة والاستثمارات. في ظل الظروف القاسية قد ينتج عن عدم توفر السيولة تخفيضات في بيان المركز المالي الموحد ومبيعات الموجودات أو احتمال عدم المقدرة على الوفاء بارتباطات التمويل. إن المخاطر التي لا يمكن للمجموعة أن تقوم بمعالجتها موجودة في جميع العمليات التشغيلية المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث المحددة الخاصة بالمؤسسة وأحداث على مستوى السوق بأكمله ويتضمن ذلك أحداث ائتمان واندماج واستحواذ والصدمات المنتظمة والكوارث الطبيعية بالإضافة إلى غيرها.

(١) إدارة مخاطر السيولة

تحتفظ المجموعة بمحفظة من الموجودات السائلة عالية الجودة والتي تتكون إلى حد كبير من صكوك مصرف قطر المركزي واستثمارات متاجرة قصيرة الأجل، والودائع بين البنوك قصيرة الأجل، كما تحتفظ المجموعة باحتياطي قانوني لدى مصرف قطر المركزي. تراقب إدارة مخاطر السوق مخاطر السيولة للبنك على أساس يومي من خلال لوحة إدارة السيولة التي تلتقط العديد من مؤشرات السيولة في ظل ظروف السوق العادية والمتوترة على حد سواء. تشمل لوحة إدارة السيولة على النقاط التي سوف تساعد مسبقا في تحديد نقص السيولة، والإجراءات العلاجية التي سيتم اتخاذها في إطار كل حالة جنبا إلى جنب مع الأشخاص المسؤولين. جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة أعضاء مجلس الإدارة و (ALCO).

تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي على ضوء بازل ٣ من خلال نسبتين رئيسيتين نسبة تغطية السيولة (LCR) لمراقبة المرونة قصيرة الأجل (٣٠ يوم) لسيولة البنك ونسبة الرافعة المالية غير المعتمدة على المخاطر كمقياس إضافي موثوق معتمداً على متطلبات رأس المال.

نسبة السيولة تم إحتسابها وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي: كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١١٥,٨٠٪ (٢٠١٧: ١٠٦,٧٠٪).

(٢) التعرض لمخاطر السيولة

القياس الرئيس الذي يتم استخدامه من جانب المجموعة لإدارة مخاطر السيولة هو نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مثال على ذلك، إجمالي الموجودات على إجمالي الالتزامات تبعاً لتواريخ استحقاقهم. يتضمن صافي الموجودات السائلة النقد وما يعادله واستثمار في أدوات ذات طبيعة دين والتي يوجد لها سوق نشط ناقصا الودائع من البنوك وأدوات ذات طبيعة دين والتمويلات الأخرى والارتباطات التي تستحق خلال الشهر التالي. يتم استخدام احتساب مماثل، ولكنه غير مطابق، لقياس التزام المجموعة بحدود السيولة الموضوعة من مصرف قطر المركزي.

(٣) تحليل الاستحقاق

يتم إجراء تحليل سيولة موجودات ومطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق للمجموعة على أساس الفترة المتبقية في ٣١ ديسمبر إلى تاريخ استحقاقاتها التعاقدية. في حالة عدم وجود استحقاق تعاقدي متفق عليه للموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، يتم عندئذ تحليل الاستحقاق بناء على الاستحقاقات المتوقعة.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

(٣) تحليل الاستحقاق (تابع)

٢٠١٨	حتى ٣ أشهر	٣-٦ أشهر	٦ أشهر - سنة	سنة - ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١,٥٨٣,٧٥٥	٢٩,٢٢٢	١,١٩٦,٢١٢	١٨,٢٩٣	٤,٤٧١,٤٣٢	٧,٢٩٨,٩١٤
أرصدة لدى البنوك	٦,٢٥٥,٠٧٣	٣٢,٠٩٠	١٣٦,٩٩٠	-	-	٦,٤٢٤,١٥٣
موجودات تمويل	٢٥,٨٨٧,٧٣٤	٢٣,٧٠٩,٦٦٩	٦,٩٢٤,٧٤٢	٢٠,٠١٨,٤٩٨	٢٥,٦٦٩,٢٨٧	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠
استثمارات مالية	١,٦٩٦,١٨٣	٥٥٦,٢٤٠	١,٢٨٨,٤٨٩	٣,٣٧٥,٢٤٤	٢٤,٢٢٩,٤٢٧	٣١,١٤٥,٥٨٣
استثمارات في شركات زميلة	-	-	-	-	٥٦٨,٣٩٢	٥٦٨,٣٩٢
استثمارات عقارية	-	-	-	-	١,٢٣١,١٠٧	١,٢٣١,١٠٧
موجودات ثابتة	١٣٠	١٣٩	١,٨٣٦	٩٩,١٥٥	٣٧٨,٢٠٨	٤٧٩,٤٦٨
موجودات غير ملموسة	١٩	٥٢١	٢,٨٦٧	٩,٥٥٦	٣٧٢,٧٧٧	٣٨٥,٧٤٠
موجودات أخرى	٧٨٤,٦١٩	٤٩,٢٤٠	١٣٨,٨٣٥	١٩٥,٣٢١	٢,٣٢١,٠٦٣	٣,٤٨٩,٠٧٨
إجمالي الموجودات	٣٦,٢٠٧,٥١٣	٢٤,٣٧٧,١٢١	٩,٦٨٩,٩٧١	٢٣,٧١٦,٠٦٧	٥٩,٢٤١,٦٩٣	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	١٢,٢١٩,٦٨٩	٢,٤٨٤,٧٩٩	٥٦٦,٥٣٥	١,٦٧٧,٤٥٥	٢٨٥,٤٩٠	١٧,٢٣٣,٩٦٨
حسابات العملاء الجارية	١٥,٤٢٠,٨٠٨	-	-	-	-	١٥,٤٢٠,٨٠٨
صكوك تمويل	٩١,٠٠٠	-	١,٤٥٦,٨٦٠	٣,٤١٣,١٧٢	٤,١٨٤,١٨٠	٩,١٤٥,٢١٢
مطلوبات أخرى	٣,٢٩٩,٣٥١	٤٣٢,٢٧٣	١,٣٢٧,٣٣٢	٥٦,٣٨٧	٤٠٠,٤٨٢	٥,٥١٥,٨٢٥
إجمالي المطلوبات	٣١,٠٣٠,٨٤٨	٢,٩١٧,٠٧٢	٣,٣٥٠,٧٢٧	٥,١٤٧,٠١٤	٤,٨٧٠,١٥٢	٤٧,٣١٥,٨١٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٥١,٢٨٢,٧٦٦	١١,٢٦٠,٣٠٤	١٧,٦٥٩,١٢٦	٤,٤٨٩,٩٠٥	٤٨٥,٠٧٤	٨٥,١٧٧,١٧٥
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٨٢,٢٨١,٤٧٩	١٤,١٨٠,٣٧٥	٢١,٠١١,٦٧١	٩,٦٤٧,٠٩٧	٥,٣٧٢,٣٦٦	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨
فجوة تراكمية	(٤٦,١٠٦,١٠١)	١٠,١٩٩,٧٤٥	(١١,٣١٩,٨٨٢)	١٤,٠٧٩,١٤٨	٥٣,٨٨٦,٤٦٧	٢٠,٧٣٩,٣٧٧

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(ج) مخاطر السيولة (تابع)

(٣) تحليل الاستحقاق (تابع)

٢٠١٧	حتى ٣ أشهر	٣–٦ أشهر	٦ أشهر – سنة	سنة – ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٨٤٨,٧٣٦	٢,٩٥٨	٣٣٨,٨٧٠	٢٩,٢٢٤	٤,٣٢٦,٥٩٨	٥,٥٤٦,٣٨٦
أرصدة لدى البنوك	٤,٨٤١,٤٩٩	٣٤,١٩١	–	–	–	٤,٨٧٥,٦٩٠
موجودات تمويل	٢٧,٦٥٠,٨٨٢	٢٠,٤٣٩,٤٤٦	٧,١٣٦,٧٠٣	١٩,٢٢٢,٦٩٣	٢٨,١٦٣,٧٧٥	١٠٢,٦١٣,٤٩٩
استثمارات مالية	١,٢٩٧,٧٥٤	١,٤٣٥,٠٠٠	٩٩٠,٨٥٣	٤,٠٣٠,٠٠٠	٢٢,٦٤٨,٦٥٦	٣٠,٤٠٢,٢٦٣
استثمارات في شركات زميلة	–	–	–	–	٦٦٨,٥١٢	٦٦٨,٥١٢
استثمارات عقارية	–	–	–	–	١,٩٤٣,٩٣٧	١,٩٤٣,٩٣٧
موجودات محتفظ بها للبيع	٢٤٥,٦٨٦	–	–	–	–	٢٤٥,٦٨٦
موجودات ثابتة	٥,٠٥٠	٣٢٣	٧٩,٢٦٨	١٤,٤٩١	٤١٢,١٧٠	٥١١,٣٠٢
موجودات غير ملموسة	–	٦٥	٥,٥٤٤	١٢,١٥٩	٣٩٣,٥٤٦	٤١١,٣١٤
موجودات أخرى	٥١٣,٦٨٢	٥٠,٢٢١	٧٠,٧١٢	١٢٣,٤٧٧	٢,٣٩٨,١٩٥	٣,١٥٦,٢٨٧
إجمالي الموجودات	٣٥,٤٠٣,٢٨٩	٢١,٩٦٢,٢٠٤	٨,٦٢١,٩٥٠	٢٣,٤٣٢,٠٤٤	٦٠,٩٥٥,٣٨٩	١٥٠,٣٧٤,٨٧٦
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق						
المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	١١,٨٩٠,٨١١	١,٢٠٧,١٢٠	٩٤٦,٩٢٦	٣,١٠٩,١٨٦	٣٧,٠٨٣	١٧,١٩١,١٢٦
حسابات العملاء الجارية	١٦,٦٠٠,٠٨٠	–	–	–	–	١٦,٦٠٠,٠٨٠
صكوك تمويل	–	–	–	٤,٣٢٧,٢٨٢	٢,٧٣٠,٠٠٠	٧,٠٥٧,٢٨٢
مطلوبات أخرى	١,٥١٦,٧٩٠	١,٢٦٢,٦١٧	٣٣٠,٠٣٠	٧٣,٥٩٨	٢٤٨,٧١٧	٣,٤٣١,٧٥٢
إجمالي المطلوبات	٣٠,٠٠٧,٦٨١	٢,٤٦٩,٧٣٧	١,٢٧٦,٩٥٦	٧,٥١٠,٠٦٦	٣,٠١٥,٨٠٠	٤٤,٢٨٠,٢٤٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٥٥,٢٤٤,١٤٨	١٢,٢٩٢,٦٩٠	١٤,٦٨٣,٨٩٤	٢,٤٣٥,٧٦٠	٥٥٧,٩٧٩	٨٥,٢١٤,٤٧١
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٨٥,٢٥١,٨٢٩	١٤,٧٦٢,٤٢٧	١٥,٩٦٠,٨٥٠	٩,٩٤٥,٨٢٦	٣,٥٧٣,٧٧٩	١٢٩,٤٩٤,٧١١
فجوة تراكمية	(٤٩,٨٤٨,٥٤٠)	٧,١٩٩,٧٧٧	(٧,٣٣٨,٩٠٠)	١٣,٤٨٦,٢١٨	٥٧,٣٨١,٦١٠	٢٠,٨٨٠,١٦٥

(د) مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. تنجم مخاطر السوق من مراكز مفتوحة في معدلات الربح ومؤشرات العملات والأسهم وكل ما يتعرض لتغيرات عامة أو محددة في السوق والتقلب في مستوى التغيرات في معدلات أو أسعار السوق مثل معدلات الربح وتوزيعات الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تتركز مخاطر السوق الناجمة عن أنشطة المتاجرة وغير المتاجرة في مجموعة الخزينة ويتم مراقبتها بشكل يومي من قبل إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر. يتم رفع تقارير بشكل منتظم إلى لجنة الأصول والخصوم (ALCO) ورؤساء وحدات العمل.

تنشأ المحافظ الغير متداولة بشكل أساسي من إدارة معدل الربح المرتبط بموجودات ومطلوبات قطاعي الأفراد والشركات بالمجموعة. تنشأ المحافظ لغير المتاجرة من مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسهم التي تنشأ من استثمارات المجموعة في أدوات ذات طبيعة دين وأدوات حقوق الملكية.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(١) إدارة مخاطر السوق

تسند الصلاحية الكلية عن مخاطر السوق إلى لجنة الموجودات والالتزامات (ALCO). إدارة مخاطر السوق بمجموعة المخاطر هي المسؤولة عن وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق (تخضع لمراجعة وموافقة مجلس الادارة / لجنة الموجودات والالتزامات) والمراجعة اليومية لتطبيقها. الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر السوق هو تحديد وتصنيف وإدارة مخاطر السوق بطريقة مناسبة لضمان وحماية مصالح جميع المساهمين. تنظر المجموعة إلى إدارة مخاطر السوق ككفاءة أساسية والغرض منها ليس لتحييد مخاطر السوق، ولكن بدلا من ذلك تعظيم المفاضلة بين المخاطر/ العائد ضمن حدود واضحة المعالم. وجود مخاطر السوق يتطلب قياس حجم التعرض. هذا الإجراء هو مقدمة أساسية لإدارة المخاطر التي تتمثل في تخفيض التعرض والتحوط أو الحفاظ على رأس مال كاف لحماية المجموعة من خطر ضعف القدرة التشغيلية.

(٢) التعرض لمخاطر السوق -محافظ المتاجرة

الأداة الأساسية المستخدمة لقياس ومراقبة التعرض لمخاطر السوق ضمن محافظ المتاجرة للمجموعة هي القيمة المعرضة للمخاطر (VaR). القيمة المعرضة للمخاطر في محافظ المتاجرة هي الخسارة المقدرة التي ستقع على المحفظة على مدى فترة محددة من الزمن (فترة الاحتفاظ) من تغيرات سلبية للسوق باحتمالية محددة (مستوى الثقة). نموذج القيمة المعرضة للمخاطر المستخدم من قبل المجموعة يستند إلى مستوى ثقة بنسبة ٩٩٪ ويفترض فترة الاحتفاظ هي ١٠ أيام. يستند نموذج القيمة المعرضة للمخاطر بشكل رئيسي إلى المحاكاة التاريخية. بالأخذ في الاعتبار بيانات السوق للثلاث سنوات السابقة والعلاقات الملاحظة بين أسواق وأسعار مختلفة، يقدم النموذج نطاق واسع من السيناريوهات المستقبلية المنطقية الحدوث لتغيرات أسعار السوق.

بالرغم من أن نموذج القيمة المعرضة للخطر (VaR) هو أداة هامة لقياس مخاطر السوق إلا أن الافتراضات التي يستند إليها النموذج ينتج عنها بعض القيود وتتضمن ما يلي:

- تفترض فترة الاحتفاظ البالغة ١٠ أيام أنه من الممكن أن يتم التحوط أو الاستبعاد للمراكز خلال هذه الفترة. قد لا ينطبق ذلك على الموجودات غير القابلة للسيولة أو في الحالات التي يشهد فيها السوق نقص شديد في السيولة.
- إن مستوى الثقة بنسبة ٩٩٪ لا يعكس الخسائر التي يمكن أن تقع بعد هذا المستوى. حتى ضمن النموذج المستخدم فإن هناك احتمال بنسبة ١٪ أن تتجاوز الخسائر القيمة المعرضة للخطر.
- يتم احتساب القيمة المعرضة للخطر بشكل يومي ولا يعكس التعرض الذي قد يحدث للمراكز خلال المتاجرة اليومية.
- استخدام البيانات التاريخية كأساس لتحديد النطاق المحتمل للعوائد المستقبلية قد لا يغطي دائما كافة السيناريوهات المحتملة، خاصة تلك ذات الطبيعة الاستثنائية.

تستخدم المجموعة قيود القيمة المعرضة للخطر لمخاطر السوق الإجمالية وأسعار صرف العملات المحددة ومعدلات الربح والسهم وهامش الائتمان ومخاطر أسعار أخرى. الهيكل العام لحدود القيمة المعرضة للخطر يخضع لمراجعة وموافقة لجنة الموجودات والالتزامات (ALCO). حدود القيمة المعرضة للخطر مخصصة لمحافظ المتاجرة. يتم قياس القيمة المعرضة للخطر بشكل يومي على الأقل الى الإدارة العليا.

فيما يلي ملخص لمركز القيمة المعرضة للخطر لمحافظ المتاجرة للمجموعة في ٣١ ديسمبر وخلال السنة:

	في ٣١ ديسمبر	متوسط	حد أقصى	حد أدنى
٢٠١٨				
مخاطر سعر السهم ١٠ أيام (VaR) ٩٩٪	**١٥,٦٦٥**	**١٨,٥٩٢**	**٢٤,٩٠٩**	**١٤,٥٠٢**
٢٠١٧				
مخاطر سعر السهم ١٠ أيام (VaR) ٩٩٪	٢٤,٥٩٦	١٧,١٧٧	٢٧,٢٥٥	١٠,٣٣٧

قيود نموذج القيمة المعرضة للخطر يتم بهياكل مراكز وقياس الحساسية، متضمنة حدودا لمعالجة مخاطر التركز المحتملة ضمن كل محفظة متاجرة. إضافة إلى ذلك فإن المجموعة تستخدم نطاقا واسعا من اختبارات الجهد لتجسيد الأثر المالي لمختلف السيناريوهات الاستثنائية للسوق، في الفترات التي تحدث فيها قلة سيولة ممتدة في السوق، على محافظ المتاجرة الفردية والمركز الكلي للمجموعة.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح -محافظ لغير المتاجرة

المخاطر الرئيسة التي تتعرض لها محافظ غير المتاجرة هي مخاطر الخسارة الناتجة من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية، بسبب التغيرات في معدلات الربح في السوق. تتم إدارة مخاطر معدلات الربح بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات معدلات الربح والحصول على حدود موافق عليها مسبقا لنطاقات إعادة التسعير. إن لجنة الموجودات والالتزامات هي الجهة المراقبة للالتزام بهذه الحدود وتساندها الخزينة المركزية للمجموعة ضمن أنشطة رقابتها اليومية.

فيما يلي ملخص لمركز فجوة معدل الربح للمجموعة على المحافظ لغير المتاجرة:

		إعادة تسعير في:					
	القيمة الدفترية	أقل من ٣ أشهر	٣-١٢ شهر	١-٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	سعر الربح الفعلي ٪
٢٠١٨							
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٧,٢٩٨,٩١٤	٢,٧٠٩,٩٦٤	٢٩,٢٢٢	١٨,٢٩٣	١٤٤,١٦١	٤,٣٩٧,٢٧٤	-
أرصدة لدى بنوك	٦,٤٢٤,١٥٣	٥,٩٧٢,٧٧٨	٥٢,٧٤٠	-	-	٣٩٨,٦٣٥	٪٢,١٨
موجودات تمويل	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠	٥٢,٠٦٢,٧٧٢	٣٦,٠٠٩,٨٢٣	٩,٩٨٢,٩٠٩	١,١٦٠,٤٥٣	٢,٩٩٣,٩٧٣	٪٥,٤٨
استثمارات مالية	٣١,١٤٥,٥٨٣	١,٢٦٧,٣٩٨	١٣,٤٧٧,٠٨١	٨,٠٦٠,٢٥٠	٥,٧٢٩,٢٧٥	٢,٦١١,٥٧٩	٪٤,١٢
	١٤٧,٠٧٨,٥٨٠	٦٢,٠١٢,٩١٢	٤٩,٥٦٨,٨٦٦	١٨,٠٦١,٤٥٢	٧,٠٣٣,٨٨٩	١٠,٤٠١,٤٦١	-
أرصدة من بنوك	١٧,٢٣٣,٩٦٨	١٣,٠٥٦,٥٥٨	٢,٩٦٠,٣٤٨	١,٢١٧,٠٦٢	-	-	٪٣,٣٨
صكوك تمويل	٩,١٤٥,٢١٢	٣,٥٧٦,٣٠٢	١١٧,٣٤٠	٥,٤٥١,٥٧٠	-	-	٪٣,٤٧
	٢٦,٣٧٩,١٨٠	١٦,٦٣٢,٨٦٠	٣,٠٧٧,٦٨٨	٦,٦٦٨,٦٣٢	-	-	-
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٨٥,١٧٧,١٧٥	٥١,٢٨٢,٧٧٦	٢٨,٠٥٣,٦٨٢	٤,٩٢٩,٠٤٧	-	٩١١,٦٧٠	٪٢,٨٧
	١١١,٥٥٦,٣٥٥	٦٧,٩١٥,٦٣٦	٣١,١٣١,٣٧٠	١١,٥٩٧,٦٧٩	-	٩١١,٦٧٠	-
فجوة حساسية معدل الربح	٣٥,٥٢٢,٢٢٥	(٥,٩٠٢,٧٢٤)	١٨,٤٣٧,٤٩٦	٦,٤٦٣,٧٧٣	٧,٠٣٣,٨٨٩	٩,٤٨٩,٧٩١	-
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم	-	٣٥,٥٢٢,٢٢٥	٤١,٤٢٤,٩٤٩	٢٢,٩٨٧,٤٥٣	١٦,٥٢٣,٦٨٠	٩,٤٨٩,٧٩١	-

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح -محافظ لغير المتاجرة (تابع)

		إعادة تسعير في:					
	القيمة الدفترية	أقل من ٣ أشهر	٣–١٢ شهر	١–٥ سنوات	أكثر من خمس سنوات	غير حساسة للربح	سعر الربح الفعلي ٪
٢٠١٧							
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٥,٥٤٦,٣٨٦	٥٣٠,٣٣٢	٢,٩٥٨	٦٣,٦٦٢	٥٤,٦٧٠	٤,٨٩٤,٧٦٤	–
أرصدة لدى بنوك	٤,٨٧٥,٦٩٠	٤,٤٢٢,٦١٠	٣٤,١٩٠	–	–	٤١٨,٨٩٠	٢,٠٥٪
موجودات تمويل	١٠٢,٦١٣,٤٩٩	٥٨,٨٩٣,٧٣٧	٣٠,٩٢٢,١٩٠	١٠,٢٩٤,٧٩٠	٩٢٩,٣٥٧	١,٥٧٣,٤٢٥	٤,٨٨٪
استثمارات مالية	٣٠,٤٠٢,٢٦٣	٦٧٩,٠١٠	١٣,٥٩٢,٣١٨	٦,٣٨٥,٢٥١	٧,٢٢٣,١٢٣	٢,١٠١,٧٨١	٣,٦٦٪
	١٤٣,٤٣٧,٨٣٨	٦٤,٥٢٥,٦٨٩	٤٤,٥٥١,٦٥٦	١٦,٧٤٣,٧٠٣	٨,٢٠٧,١٥٠	٨,٩٨٨,٨٦٠	–
أرصدة بنوك	١٧,١٩١,١٢٦	١٣,٧٦٨,٤٤٢	١,٥٧٤,٧٧١	١,٧٥٢,٧٨٤	–	٩٥,١٢٩	٢,٦٢٪
صكوك تمويل	٧,٠٥٧,٢٨٢	١,٣٣٩,٥٢٢	–	٥,٧١٧,٧٦٠	–	–	٢,٩٧٪
	٢٤,٢٤٨,٤٠٨	١٥,١٠٧,٩٦٤	١,٥٧٤,٧٧١	٧,٤٧٠,٥٤٤	–	٩٥,١٢٩	–
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٨٥,٢١٤,٤٧١	٥٥,٢٤٤,١٤٨	٢٦,٠٦٤,٨٥٤	٢,٩٤٦,١٤٠	–	٩٥٩,٣٢٩	٢,٣٠٪
	١٠٩,٤٦٢,٨٧٩	٧٠,٣٥٢,١١٢	٢٧,٦٣٩,٦٢٥	١٠,٤١٦,٦٨٤	–	١,٠٥٤,٤٥٨	–
فجوة حساسية معدل الربح	٣٣,٩٧٤,٩٥٩	(٥,٨٢٦,٤٢٣)	١٦,٩١٢,٠٣١	٦,٣٢٧,٠١٩	٨,٢٠٧,١٥٠	٧,٩٣٤,٤٠٢	–
فجوة حساسية معدل الربح المتراكم	–	٣٣,٩٧٤,٩٥٩	٣٩,٣٨٠,٦٠٢	٢٢,٤٦٨,٥٧١	١٦,١٤١,٥٥٢	٧,٩٣٤,٤٠٢	–

تحليل الحساسية

إن إدارة مخاطر معدلات الربح مقابل حدود فجوة معدل الربح تكملها مراقبة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة لمختلف السيناريوهات المعيارية وغير المعيارية لمعدلات الربح. السيناريوهات المعيارية التي تؤخذ في الاعتبار بشكل شهري تتضمن ١٠٠ نقطة أساس لهبوط أو صعود متناظر في كافة منحنيات العائدات حول العالم و٥٠ نقطة أساس صعوداً أو هبوطاً في أكبر من جزء الاثني عشر شهرا في كافة منحنيات العائدات. فيما يلي تحليل لحساسية المجموعة لزيادة أو نقصان في معدلات ربح السوق بافتراض عدم وجود حركة لا متماثلة في منحنيات العائدات ومركز مالي ثابت:

	زيادة متناظرة ١٠٠ نقطة أساس	نقصان متناظر ١٠٠ نقطة أساس
حساسية صافي الربح		
٢٠١٨		
في ٣١ ديسمبر	**١٠٣,٠٤ مليون**	**(١٠٣,٠٤ مليون)**
٢٠١٧		
في ٣١ ديسمبر	٧٤,٩١ مليون	(٧٤,٩١ مليون)

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(٣) التعرض لمخاطر معدل الربح -محافظ لغير المتاجرة (تابع)

تحليل الحساسية (تابع)

تدار المراكز الشاملة لمخاطر معدل الربح لغير المتاجرة من قبل إدارة الخزينة للمجموعة، والتي تستخدم الاستثمارات المالية والدفعات المقدمة للبنوك والودائع من بنوك وأدوات إدارة المخاطر لإدارة المركز الشامل الناشئ عن أنشطة المجموعة لغير المتاجرة. تستخدم أدوات إدارة المخاطر لإدارة مخاطر معدلات الربح.

(٤) التعرض لمخاطر السوق الأخرى -محافظ لغير المتاجرة

التعاملات بالعملات الأجنبية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بنتائج المراكز الهيكلية لصرف العملات الأجنبية على صافي استثمارات المجموعة في الشركات التابعة الأجنبية والفروع الأجنبية. إن سياسة المجموعة هي فقط التحوط من مثل هذه المخاطر عندما يكون لعدم القيام بذلك أثرا هاما على معدلات رأس المال التنظيمي للمجموعة وشركاتها التابعة المصرفية. نتائج هذه السياسة هي أن التحوط بشكل عام يصبح ضروريا فقط عندما يكون معدل المخاطر الهيكلية في عملة بعينها إلى موجودات مرجحة بالمخاطر مسجلة بتلك العملة تختلف بشكل جوهري عن معدل رأس المال للمنشأة قيد النظر. تقوم المجموعة إضافة إلى مراقبة القيمة المعرضة للمخاطر فيما يتعلق بالعملة الأجنبية بمراقبة أية مخاطر تركز فيما يتعلق بأية عملة فردية بخصوص تحويل تعاملات العملة الأجنبية والموجودات والمطلوبات النقدية إلى العملة الوظيفية المعنية للمجموعة وفيما يتعلق بتحويل العمليات الأجنبية إلى عملة العرض للمجموعة.

صافي التعرض لمخاطر العملات الأجنبية (ألف ريال قطري)

	٢٠١٨	٢٠١٧
صافي التعرض لمخاطر العملات الاجنبية:		
جنيه إسترليني	**٦١,٠٢٧**	(٤٩٣)
دولار	**(١١,٢٦٨,٨٥٣)**	(٣,٩٩٦,٣٣٣)
يورو	**٢٤,٧٠٨**	٥,٢٧٦
عملات أخرى	**٢٤٧,١٥٤**	(٢٤,٠٧٢)

تم تثبيت سعر صرف الريال القطري للدولار الأميركي وتعرض المجموعة لمخاطر العملة محدود بذلك القدر، تقوم المجموعة باستخدام عقود تبادل آجلة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية من أجل الحد من مخاطر تقلب العملات الأخرى.

يبين الجدول التالي تأثير التغير المنطقي الممكن حدوثه في معدلات صرف العملات مقابل الريال القطري على صافي الربح للسنة، بافتراض ثبات العوامل الأخرى المتغيرة:

	زيادة / (انخفاض)	
	٢٠١٨	٢٠١٧
التغير بنسبة ٥٪ في معدل صرف العملة		
جنيه إسترليني	**٣,٠٥١**	(٢٥)
دولار الأمريكي	**(٥٦٣,٤٤٣)**	(١٩٩,٨١٧)
يورو	**١,٢٣٥**	٢٦٤
عملات أخرى	**١٢,٣٥٨**	(١,٢٠٤)

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(د) مخاطر السوق (تابع)

(٤) التعرض لمخاطر السوق الأخرى -محافظ لغير المتاجرة (تابع)

مخاطر سعر السهم

مخاطر سعر السهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم والأسهم الفردية. ينشأ التعرض لمخاطر سعر السهم غير المتاجر به من أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر سعر السهم وفيما يلي تحليل الحساسية لتلك المخاطر:

مؤشرات الأسواق	التغير في أسعار الأسهم ٪	الأثر على حقوق المساهمين		الأثر على الربح والخسارة	
		٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٧
بورصة قطر	+/- ١٠٪	**٢١,١٩١**	٢٦,٤٣٦	**١,٥٩٣**	١,٤٤٨
سوق البحرين للأوراق المالية	+/- ١٠٪	**١,٦٩٧**	٢,٣٨٣	**-**	–

تم إعداد التحليل أعلاه على افتراض بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة مثل معدلات الربح وأسعار صرف العملات الأجنبية إلى آخره. ويستند إلى الارتباط التاريخي لأسهم حقوق الملكية بالمؤشر ذي الصلة. قد تكون التغيرات الفعلية مختلفة عن المعروضة أعلاه.

(هـ) المخاطر التشغيلية

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والكوادر والنظم أو من أحداث خارجية، والتي تشمل ولكن لا تقتصر على، المخاطر القانونية ومخاطر الامتثال الشرعي؛ إلا أنها لا تغطي مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

إن هدف المجموعة هو وضع هيكل لإطار عمل قوي وديناميكي ومستدام لإدارة المخاطر التشغيلية لتحديد وتقييم وقياس ومراقبة وضبط و التقرير عن المخاطر.

تقع المسؤولية الرئيسية عن تطوير وتنفيذ الضوابط لمعالجة المخاطر التشغيلية على الإدارة العليا من خلال كل وحدة أعمال والوحدات الوظيفية. يتم دعم هذه المسؤولية من خلال تطوير معايير على مستوى المجموعة ككل لإدارة مخاطر التشغيل في المجالات التالية:

- تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها بصورة منتظمة
- إدارة الحوادث والوقائع، و وضع حلول للمشاكل و رفع تقارير المخاطر بصورة مستمرة على مستوى البنك.
- الإنذار المبكر بزيادة التعرض للمخاطر من خلال رصد مؤشرات المخاطر الرئيسية.
- الفصل بين الواجبات والرقابة الثنائية.
- مطابقة ومراقبة العمليات.
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية وغيرها من المتطلبات القانونية.
- السياسات والإجراءات المناسبة.
- تطوير خطط التعافي من الكوارث وخطط استمرارية العمل.
- حماية أمن المعلومات.
- التدريب والتطوير المهني؛
- المعايير الأخلاقية والمعايير التجارية.
- المخاطر المنقولة، بما في ذلك التأمين والاستعانة بمصادر خارجية متى ما كان ذلك فعالا.

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(و) إدارة رأس المال

رأس المال النظامي

إن سياسة المجموعة هي الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية من أجل الحرص على ثقة المستثمر والمُمَوِّل والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال. يتم أيضا الاعتراف بأثر مستوى رأس المال على عائد المساهمين وتعترف المجموعة بالحاجة إلى الإبقاء على التوازن بين العائدات الأعلى التي يمكن تحقيقها بمعدل أرباح تمويل أعلى والمنافع والضمان الذين يمكن الحصول عليهما بمركز رأس مال متين.

لقد التزمت المجموعة وعملياتها المنظمة بشكل فردي خلال السنة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة خارجيا.

يتم احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لإرشادات لجنة بازل ٣ وتعليمات مصرف قطر المركزي.

مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة بموجب بازل ٣ و تعليمات مصرف قطر المركزي في ٣١ ديسمبر كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
	بازل ٣	بازل ٣
راس المال الاساسي	**١٤,٨٤١,٤٩٧**	١٤,٥٤٨,٨٧٦
شريحة راس المال الأولي	**١٨,٨٩٨,٠٦٣**	١٨,٦١٣,٤٠٣
شريحة راس المال الثانية	**١,٠٦٤,١٠١**	٤٤٠,٨٢٩
إجمالي رأس المال النظامي	**١٩,٩٦٢,١٦٤**	١٩,٠٥٤,٢٣٢
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
	٢٠١٨	٢٠١٧
	بازل ٣	بازل ٣
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان	**٩٧,٨٥٦,٤٠٥**	١٠٢,٢١٠,١٣٢
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق	**٣٦٤,٧٠٨**	٤٤٧,٦٨١
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية	**٨,١٧٧,٥٤٨**	٧,٣٤٨,٨٣٤
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**١٠٦,٣٩٨,٦٦١**	١١٠,٠٠٦,٦٤٧
رأس المال النظامي	**١٩,٩٦٢,١٦٤**	١٩,٠٥٤,٢٣٢
نسبة كفاية رأس المال للشريحة الأولى للأسهم العادية	**٪١٣,٩**	٪١٣,٢
الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كنسبة من رأس المال النظامي (معدل رأس المال)	**٪١٨,٨**	٪١٧,٣

*لو لم تعتمد المجموعة معيار المحاسبة المالية ٣٠، لكانت النسبة الإجمالية لمعدل كفاية رأس المال ونسبة معدل كفاية رأس المال كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
نسبة راس المال الاساسي	**٪١٤,٩**
النسبة الإجمالية لمعدل كفاية رأس المال	**٪١٨,٨**

٤ إدارة المخاطر المالية (تابع)

(و) إدارة رأس المال (تابع)

الحد الأدنى لنسبة كفاية راس المال وفقاً لإرشادات بازل ٣ وحسب تعليمات مصرف قطر المركزي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ كما يلي :

	رأس المال الأساسي بدون هامش الأمان المتحفظ	رأس المال الأساسي متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي شريحة نسبة رأس المال الأولى متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي نسبة رأس المال متضمن هامش الأمان المتحفظ	إجمالي رأس المال التنظيمي متضمن هامش الأمان المتحفظ و هامش البنك ذات التأثير الهام	إجمالي رأس المال متضمن هامش الأمان المتحفظ و هامش البنك ذات التأثير الهام و تكلفة راس المال من الركيزة الثانية وفقا لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال
الفعلي	٪١٣,٩	٪١٣,٩	٪١٧,٨	٪١٨,٨	٪١٨,٨	٪١٨,٨
الحد الأدنى وفقاً لمصرف قطر المركزي	٪٦,٠٠	٪٨,٥٠	٪١٠,٥٠	٪١٢,٥٠	٪١٣,٢٥	٪١٤,٢٥

تقوم المجموعة حالياً بتحليل متطلبات رأس المال الجديدة لمخاطر معدل الربح في محفظة البنك (PRRBB) وسيبدأ في تجنيب رأس مال بناءً على المعيار الجديد في إطار الركيزة الثانية اعتبارًا من عام ٢٠١٩ فصاعدًا بمجرد تحديد تاريخ التنفيذ وإصدار التعليمات النهائية من قبل مصرف قطر المركزي.

٥ استخدام التقديرات والأحكام

(أ) المصادر الرئيسية لحالات عدم التأكد من التقدير

تقوم المجموعة بإجراء تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات الصادر عنها التقرير. يتم إجراء تقييم مستمر للتقديرات والأحكام وهي تستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متضمنة توقعات أحداث مستقبلية يعتقد على أنها معقولة بالنظر إلى الظروف.

(١) مخصصات خسائر الائتمان

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠١٨

تقييم ما إذا زادت المخاطر الائتمانية للموجود المالي زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي وإدخال معلومات مستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، لمزيد من المعلومات راجع إيضاح ٤ (ب) (٦) المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة.

السياسة المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

يتم تقييم الموجودات التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة على أساس تم وصفه في السياسات المحاسبية.
إن المكونات الخاصة للطرف المقابل لإجمالي مخصصات انخفاض القيمة تنطبق على الموجودات المالية المقيمة بشكل فردي لتحديد ما إذا كان هناك انخفاض في قيمتها وتستند على أفضل تقدير للإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يتوقع استلامها. تقوم الإدارة عند تقدير هذه التدفقات النقدية بوضع أحكام حول الحالة المالية للطرف المقابل وصافي القيمة المحققة لأي ضمان يتعلق به. يتم تقييم كل موجود تعرض لانخفاض في قيمته وفقا لخصائصه، حيث تصادق إدارة مخاطر الائتمان وبشكل مستقل على استراتيجية التخارج وتقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد من ذلك الموجود. يتم تحديد الحد الأدنى لانخفاض القيمة بالنسبة لأطراف مقابلة محددة بالاستناد إلى تعليمات مصرف قطر المركزي.

مخصصات انخفاض القيمة التي يتم تقديرها بشكل مجمع هي لتغطية خسائر الائتمان الكامنة في محافظ موجودات التمويل للعملاء وكذلك في الاستثمارات في الأوراق المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والتي لها خصائص مخاطر ائتمان مشابهة عندما يكون هنالك دليل موضوعي يشير إلى أنها تحتوي على موجودات مالية منخفضة القيمة ولكن لا يمكن تحديد أي منها قد انخفضت قيمتها. عندما تكون هنالك حاجة لتقدير مخصصات خسائر بشكل مجمع تضع الإدارة في اعتبارها عوامل مثل جودة الائتمان، حجم المحفظة، التركيزات والعوامل الاقتصادية. لكي يتم تقدير المخصص المطلوب يتم الاعتماد على افتراضات لتحديد الطريقة ومدخلات النماذج المستخدمة للوصول للتقدير المطلوب اعتمادا على الخبرة السابقة والظروف الاقتصادية الحالية. إن كفاية ودقة احتساب المخصصات المجمعة تعتمد على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لمخصصات على أطراف مقابلة محددة والنماذج والطرق المستخدمة في تحديد المخصصات المجمعة.

(٢) تحديد القيم العادلة

إن تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي ليس لها سعر سوق يمكن تحديده باستخدام أساليب التقييم التي تم شرحها في السياسات المحاسبية الهامة. بالنسبة للأدوات المالية التي تتم المتاجرة بها بشكل غير متكرر، والتي تمتاز بشفافية قليلة في السعر، فإن القيمة العادلة لها تكون أقل موضوعية وتتطلب درجات متفاوتة من الأحكام استنادا إلى مخاطر السيولة والتركز والشك حول عوامل السوق وافتراضات التسعير ومخاطر أخرى تؤثر على الأداة بحد ذاتها.

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(أ) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

(٢) تحديد القيم العادلة (تابع)

تحدد القيمة العادلة لكل استثمار على حده وفقاً لسياسات التقييم العامة وهي كالتالي:

١) بالنسبة للاستثمارات المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أفضل أسعار عرضه مدرجة في السوق عند إقفال اليوم في تاريخ بيان المركز المالي.

٢) بالنسبة للاستثمارات غير المدرجة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى أحدث عمليات البيع أو الشراء الهامة مع أطراف أخرى والتي تمت أو هي في طور الانتهاء، عند عدم وجود عمليات حديثة قد تمت أو هي في طور الانتهاء، عندئذ تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لاستثمارات مماثلة، أما بالنسبة لغيرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أو غيرها من طرق التقييم ذات الصلة.

٣) بالنسبة للاستثمارات التي لها تدفقات نقدية ثابتة أو من الممكن تقديرها، فإن القيمة العادلة تكون بناء على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الأرباح الحالية لاستثمارات مماثلة في الشروط والخصائص.

٤) بالنسبة للاستثمارات التي لا يمكن قياس القيمة العادلة لها باستخدام أي من الطرق الواردة أعلاه فإنها تسجل بالتكلفة ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

(٣) تقييم الأدوات المالية

السياسة المحاسبية للمجموعة المتعلقة بقياس القيمة العادلة تمت مناقشتها في قسم السياسات المحاسبية الهامة. تقوم المجموعة بقياس القيم العادلة باستخدام القيمة العادلة وفقا للتدرج التالي الذي يعكس أهمية المدخلات المستخدمة في إجراء القياس:

- المستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى ٢: أساليب تقييم استنادا إلى مدخلات يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر (مثل الأسعار) أو غير مباشر (مثل المشتقات من الأسعار). تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها باستخدام: أسعار سوق مدرجة في السوق النشطة لأدوات مماثلة أو أسعار مدرجة لأدوات مطابقة أو مماثلة في أسواق تعتبر أقل نشاطا أو أساليب تقييم أخرى حيث يمكن بشكل مباشر أو غير مباشر ملاحظة المدخلات الهامة من بيانات السوق.
- المستوى ٣: أساليب تقييم باستخدام مدخلات هامة لا يمكن ملاحظتها. تتضمن هذه الفئة كافة الأدوات حيث يتضمن أسلوب التقييم مدخلات لا تستند إلى بيانات يمكن ملاحظتها ويكون للمدخلات التي لا يمكن ملاحظتها أثر هام على تقييم الأداة. تتضمن هذه الفئة أدوات تم تقييمها استنادا إلى أسعار مدرجة لأدوات مماثلة حيث تكون التعديلات أو الافتراضات الهامة التي لا يمكن ملاحظتها مطلوبة لتعكس الاختلافات بين الأدوات.

تستند القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتاجر بها في سوق نشطة إلى أسعار سوق مدرجة أو عروض أسعار المتعامل. تقوم المجموعة بالنسبة لكافة الأدوات المالية الأخرى بتحديد القيم العادلة باستخدام أساليب التقييم.

تتضمن أساليب التقييم صافي القيمة الحالية ونماذج التدفق النقدي المخصوم مقارنة بأدوات مماثلة حيث تتوفر أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها وطرق تقييم أخرى. تتضمن الافتراضات والمدخلات المستخدمة في أساليب التقييم معدلات العائد خالية من المخاطر وقياسية وتوزيعات ائتمان وطرق أخرى مستخدمة في تقدير معدلات الخصم وأسعار الصكوك والأسهم ومعدلات صرف العملة الأجنبية والأسهم وأسعار مؤشرات الأسهم والتغيرات المتوقعة للأسعار وارتباطاتها. إن هدف أساليب التقييم هو التوصل إلى تحديد قيمة عادلة تعكس سعر الأداة المالية في تاريخ بيان المركز المالي والذي كان من الممكن تحديده من قبل المشاركين في السوق وفق معاملة تجارية ضمن الأنشطة الاعتيادية.

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(أ) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

(٤) تصنيف الموجود المالي

يحلل الجدول أدناه الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة في نهاية السنة وفق مستوى القيمة العادلة الذي يصنف فيه قياس القيمة العادلة:

٢٠١٨	الإجمالي ألف ريال قطري	قياس القيمة العادلة باستخدام: أسعار السوق في أسواق مالية نشطة (المستوى ١) ألف ريال قطري	مدخلات أخرى يمكن ملاحظتها (المستوى ٢) ألف ريال قطري	مدخلات أخرى لا يمكن ملاحظتها (المستوى ٣) ألف ريال قطري
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):	٤١١,٩٢٥	-	٤١١,٩٢٥	-
استثمارات مالية:				
استثمارات مالية مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٥,٩٣٤	١٥,٩٣٤	-	-
استثمارات مالية مدرجة في أدوات ذات طبيعة أدوات دين من خلال قائمة الدخل	١٦,٦٠٨	١٦,٦٠٨	-	-
استثمارات مالية غير مدرجة في أدوات ذات طبيعة أدوات دين من خلال قائمة الدخل	٨١,٨٩٤	-	٨١,٨٩٤	-
استثمارات مالية غير مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,٩٢٧,٣٣١	-	٤٨٥,٣٧٤	١,٤٤١,٩٥٧
استثمارات مالية مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٤٠٧,٨٩٢	٣٢٩,٩١٠	٧٧,٩٨٢	-
استثمارات مالية غير مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٧٧,٢٩٠	-	٧٧,٢٩٠	-
موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.	٤٩٤,٩٢٩	-	-	٤٩٤,٩٢٩
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات):	٨٨,٨٧٥	-	٨٨,٨٧٥	-

٢٠١٧	الإجمالي ألف ريال قطري	قياس القيمة العادلة باستخدام: أسعار السوق في أسواق مالية نشطة (المستوى ١) ألف ريال قطري	مدخلات أخرى يمكن ملاحظتها (المستوى ٢) ألف ريال قطري	مدخلات أخرى لا يمكن ملاحظتها (المستوى ٣) ألف ريال قطري
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (موجودات):	٣٨١,٦٧٧	–	٣٨١,٦٧٧	–
استثمارات مالية:				
استثمارات مالية مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١٤,٤٨٢	١٤,٤٨٢	–	–
استثمارات مالية مدرجة في أدوات ذات طبيعة أدوات دين من خلال قائمة الدخل	٢٩,٦٤٢	٢٩,٦٤٢	–	–
استثمارات مالية غير مدرجة في أدوات ذات طبيعة أدوات دين من خلال قائمة الدخل	٧,٤٣٣	–	–	٧,٤٣٣
استثمارات مالية غير مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,٥٣١,٥٧٣	–	٣٩١,٠٩٩	١,١٤٠,٤٧٤
استثمارات مالية مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٢٨٨,١٩٢	٢٨٨,١٩٢	–	–
استثمارات مالية غير مدرجة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٢٦٧,٥٣٤	–	–	٢٦٧,٥٣٤
أدوات إدارة المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (مطلوبات):	١٧٤,٥٨٧	–	١٧٤,٥٨٧	–

٥ استخدام التقديرات والأحكام (تابع)

(أ) الأحكام المحاسبية الرئيسية المتبعة في تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

(٤) تصنيف الموجود المالي (تابع)

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والتي تم قيدها بالتكلفة المطفأة تساوي القيمة الدفترية، ولذلك لم تدرج ضمن جدول مستويات القيمة العادلة، فيما عدا الاستثمارات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة والتي تبلغ قيمتها العادلة ٢,٥٢٩ مليون ريال قطري (٢,٣٤١ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٧) والتي تم التوصل إليها باستخدام المستوى ١ من ترتيب القيمة العادلة. تفاصيل تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم ٧. خلال سنتي ٢٠١٨ و٢٠١٧ لم تكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والثاني لقياسات القيمة العادلة ولم يتم إجراء تحويلات إلى المستوى ٣ من ترتيب القيمة العادلة.

الجدول أدناه يوضح التسويات بين الأرصدة الافتتاحية والأرصدة الختامية للاستثمارات ضمن المستوى ٣ والتي تم قيدها بالقيمة العادلة:

	في ١ يناير ٢٠١٨	إجمالي الربح المسجل في بيان الدخل الموحد	المشتريات	المبيعات / التحويلات	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
استثمارات في حقوق الملكية					
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٢٦٧,٥٣٢	١٠,٨٧٧	٩٣٧	(٢٧٩,٣٤٦)	-
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	١,١٤٠,٤٧٢	(٩٤,٧١٠)	٤١٢,٤١٦	(١٦,٢٢١)	١,٤٤١,٩٥٧
استثمارات ذات طبيعة أدوات دين					
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٧,٤٣٣	(٧,٤٣٣)	-	-	-
موجودات تمويل مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.	٥٢٢,٠١٩	(٧,٦٧٨)	-	(١٩,٤١٢)	٤٩٤,٩٢٩
	١,٩٣٧,٤٥٦	(٩٨,٩٤٤)	٤١٣,٣٥٣	(٣١٤,٩٧٩)	١,٩٣٦,٨٨٦

	في ١ يناير ٢٠١٧	إجمالي الربح المسجل في بيان الدخل الموحد	المشتريات	المبيعات / التحويلات	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
استثمارات في حقوق الملكية					
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	٣٥٢,٢٦١	٥٢٣	١٨٥,٧٥٣	(٢٧١,٠٠٣)	٢٦٧,٥٣٤
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	٧٥٠,٠٩٣	٤٨,٨١٧	٣٧٨,٩١٣	(٣٧,٣٥١)	١,١٤٠,٤٧٢
استثمارات ذات طبيعة أدوات دين					
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	–	–	٧,٤٣٣	–	٧,٤٣٣
	١,١٠٢,٣٥٤	٤٩,٣٤٠	٥٧٢,٠٩٩	(٣٠٨,٣٥٤)	١,٤١٥,٤٣٩

٦ القطاعات التشغيلية

لدى المجموعة أربعة قطاعات تشغيلية كما هو موضح أدناه وهي تمثل القطاعات الاستراتيجية للمجموعة. تقدم القطاعات الاستراتيجية منتجات وخدمات مختلفة وتدار بشكل منفصل بناء على إدارة المجموعة وهيكل التقارير الداخلية. يقوم الرئيس التنفيذي بمراجعة تقارير الإدارة الداخلية لكل قطاع استراتيجي بشكل شهري. يشرح الملخص التوضيحي التالي العمليات في كل قطاع يصدر عنه التقرير في المجموعة.

الأعمال المصرفية للشركات	تشتمل على الخدمات المقدمة لمستثمري المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات المالية والكيانات الاستثمارية.
الأعمال المصرفية للأفراد	تشتمل على الخدمات المقدمة للعملاء الأفراد من خلال الفروع المحلية للمصرف والتي تشمل حسابات جارية وتوفير وبطاقات ائتمانية وخطوط الائتمان الشخصية ورهون.
وحدات المجموعة الأخرى	الخزينة والاستثمار والتمويل ووظائف مركزية أخرى.
شركات تابعة محلية ودولية	تشتمل على شركات المجموعة التابعة المحلية والدولية والتي تم توحيدها في البيانات المالية للمجموعة.

يقاس الأداء بناء على ربح القطاع قبل الضريبة الذي تم إدراجه في تقارير الإدارة الداخلية التي تمت مراجعتها من قبل الرئيس التنفيذي. يستخدم ربح القطاع لقياس الأداء حيث ترى الإدارة أن معلومات كهذه هي المعنية بشكل كبير بتقييم نتائج قطاعات معينة ذات صلة بمنشآت أخرى تعمل في مثل هذه المجالات.

٦ القطاعات التشغيلية (تابع)

تم إدراج المعلومات التي تتعلق بالنتائج والموجودات والمطلوبات لكل قطاع يصدر عنه التقرير مذكور أدناه:

معلومات عن القطاعات التشغيلية

٢٠١٨	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	المجموع
إيرادات خارجية:					
صافي إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	٤,٣٥٥,٧٣٢	١,٢٦٣,٧٧٦	١٩٢,٨٤١	٢٠٥,٦٦٠	٦,٠١٨,٠٠٩
صافي إيرادات رسوم وعمولات	٢٩٩,٤٠١	١٩٥,٠٤٩	٣٧,٥٥٢	٤٣,٨٤٠	٥٧٥,٨٤٢
صافي الربح عمليات النقد الأجنبي	-	-	٩١,٤٦١	١٦٧,٧٦٦	٢٥٩,٢٢٧
الحصة من نتائج شركات زميلة	-	-	١٥,٥٩١	(١٦,١٤٣)	(٥٥٢)
إيرادات أخرى	-	-	-	٤٧,١٨٢	٤٧,١٨٢
الإيرادات ما بين القطاعات	(١,٢٠٥,٢٠٩)	٤٣٧,٦٢٢	٧٦٧,٥٨٧	-	-
إجمالي إيراد القطاع	٣,٤٤٩,٩٢٤	١,٨٩٦,٤٤٧	١,١٠٥,٠٣٢	٤٤٨,٣٠٥	٦,٨٩٩,٧٠٨
تكاليف موظفين ومصاريف أخرى واستهلاك وإطفاء	(٢٤٩,٦٩٩)	(٤٣١,٦٩٤)	(١٥٦,٥٧٦)	(٣٢٣,٢٧٩)	(١,١٦١,٢٤٨)
حصة حملة الصكوك من الربح	-	-	(٢٥٥,٠٩٢)	-	(٢٥٥,٠٩٢)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	(١,٤٨٤,١٦٧)	(٤١٥,٣٩٣)	(١٧٩,٩٥٣)	(٤٥,٩٠٣)	(٢,١٢٥,٤١٦)
البنود غير النقدية الهامة الأخرى:					
صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية	-	-	(١٧٣,٦٨٩)	(٦٤,٠٢٠)	(٢٣٧,٧٠٩)
صافي (خسائر)/ رد انخفاض في قيمة موجودات التمويل	(١٨٣,٣٤٦)	(٩,٨٥٧)	(٣١٧,٨١٣)	٥,٩٤٢	(٥٠٥,٠٧٤)
رد / (خسائر) انخفاض أخرى	-	-	٣١,١٣٦	(٧,٩٢٠)	٢٣,٢١٦
صافي ربح القطاع قبل الضريبة	١,٥٣٢,٧١٢	١,٠٣٩,٥٠٣	٥٣,٠٤٥	١٣,١٢٥	٢,٦٣٨,٣٨٥
مصروف الضريبة	-	-	-	٢,٣١٠	٢,٣١٠
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	١,٥٣٢,٧١٢	١,٠٣٩,٥٠٣	٥٣,٠٤٥	١٥,٤٣٥	٢,٦٤٠,٦٩٥
موجودات القطاع	٩١,٤٠٠,٥٥٢	١٨,٢٩٨,٣٦٢	٣٨,٨٢٧,٢٣٣	٤,٧٠٦,٢١٨	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥
مطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق للقطاع	٥٨,٣٦٩,٥٠٤	٣٥,٣١٦,٩٢٤	٣٤,٩٧٦,٧٨٣	٣,٨٢٩,٧٧٧	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨

٦ القطاعات التشغيلية (تابع)

معلومات عن القطاعات التشغيلية (تابع)

٢٠١٧	الخدمات المصرفية للشركات	الخدمات المصرفية للأفراد	وحدات المجموعة الأخرى	شركات تابعة محلية ودولية	المجموع
إيرادات خارجية:					
صافي إجمالي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار	٣,٦٧٠,٩٠٥	١,١٨٤,١٤٨	٣١٤,٨٨٨	٢٩٢,٥٣٨	٥,٤٦٢,٤٧٩
صافي إيرادات رسوم وعمولات	٢٦١,٦١٨	١٥٩,٤٤٧	٤٠,٧١٧	٥٥,٧٥٢	٥١٧,٥٣٤
صافي الربح عمليات النقد الأجنبي	–	–	٩٤,٩٢١	٤٤,١٤٠	١٣٩,٠٦١
الحصة من نتائج شركات زميلة	–	–	٢١,٠١٩	١٥,٣٦٤	٣٦,٣٨٣
إيرادات أخرى	–	–	٢٧,٠٠٠	١٦,٨٧٢	٤٣,٨٧٢
الإيرادات ما بين القطاعات	(١,٠٢٢,٩٧٣)	٢٩١,٩٠٩	٧٣١,٠٦٤	–	–
خسائر موجودات محتفظ بها لغرض البيع	–	–	(٢,٤٩٠)	–	(٢,٤٩٠)
إجمالي إيراد القطاع	٢,٩٠٩,٥٥٠	١,٦٣٥,٥٠٤	١,٢٢٧,١١٩	٤٢٤,٦٦٦	٦,١٩٦,٨٣٩
تكاليف موظفين ومصاريف أخرى واستهلاك وإطفاء	(٢٣٢,٣٣٥)	(٤٠٥,٣٩٦)	(١٦٥,٩٢٧)	(٣٠٢,٠٦٢)	(١,١٠٥,٧٢٠)
حصة حملة الصكوك من الربح	–	–	(٢١٨,٣٧٠)	–	(٢١٨,٣٧٠)
العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	(٩٩٨,٥٥٥)	(٣١٠,١١٦)	(٤١٣,١٣٦)	(٩٦,٨٢٠)	(١,٨١٨,٦٢٧)
البنود غير النقدية الهامة الأخرى:					
صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية	–	–	(٢٣٦,٢٨٠)	(٦٩,٤١١)	(٣٠٥,٦٩١)
صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات التمويل	(٢١٦,٢٩٣)	(٩٦,٢٤٩)	(١١٢,٥٣١)	(٤٩,٦١٢)	(٤٧٤,٦٨٥)
خسائر انخفاض أخرى	–	–	–	(٤,٩٥٥)	(٤,٩٥٥)
صافي ربح القطاع قبل الضريبة	١,٤٦٢,٣٦٧	٨٢٣,٧٤٣	٨٠,٨٧٥	(٩٨,١٩٤)	٢,٢٦٨,٧٩١
مصروف الضريبة	–	–	–	(١٨,٢٧٠)	(١٨,٢٧٠)
صافي ربح القطاع بعد الضريبة	١,٤٦٢,٣٦٧	٨٢٣,٧٤٣	٨٠,٨٧٥	(١١٦,٤٦٤)	٢,٢٥٠,٥٢١
موجودات القطاع	٩١,٨٣٣,٥٧٤	١٨,٧٦٢,٣٣٨	٣٤,٥٤٧,٤١٦	٥,٢٣١,٥٤٨	١٥٠,٣٧٤,٨٧٦
مطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق للقطاع	٥٨,٥٢٠,٥٢٧	٣٢,٨٩٣,٨٠٣	٣٣,٩٥٧,٢٠٤	٤,١٢٣,١٧٧	١٢٩,٤٩٤,٧١١

٧ القيمة العادلة وتصنيف الأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه القيم الدفترية والقيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة:

٢٠١٨	القيم العادلة من خلال حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	٧,٢٩٨,٩١٤	٧,٢٩٨,٩١٤	٧,٢٩٨,٩١٤
أرصده لدى البنوك	-	-	٦,٤٢٤,١٥٣	٦,٤٢٤,١٥٣	٦,٤٢٤,١٥٣
موجودات تمويل	-	٤٩٤,٩٢٩	١٠١,٧١٥,٠٠١	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠
استثمارات مالية:					
– بالقيمة العادلة	٤٨٥,١٨٢	٢,٠٤١,٧٦٧	-	٢,٥٢٦,٩٤٩	٢,٥٢٦,٩٤٩
– بالتكلفة المطفأة	-	-	٢٨,٦١٨,٦٣٤	٢٨,٦١٨,٦٣٤	٢٨,٥٩٢,٦٥٨
موجودات أخرى	-	-	١,٠٨٨,٨٥٥	١,٠٨٨,٨٥٥	١,٠٨٨,٨٥٥
	٤٨٥,١٨٢	٢,٥٣٦,٦٩٦	١٤٥,١٤٥,٥٥٧	١٤٨,١٧٧,٤٣٥	١٤٨,١٤١,٤٥٩
حسابات البنوك	-	-	١٧,٢٣٣,٩٦٨	١٧,٢٣٣,٩٦٨	١٧,٢٣٣,٩٦٨
حسابات العملاء الجارية	-	-	١٥,٤٢٠,٨٠٨	١٥,٤٢٠,٨٠٨	١٥,٤٢٠,٨٠٨
صكوك تمويل	-	-	٩,١٤٥,٢١٢	٩,١٤٥,٢١٢	٩,١٤٥,٢١٢
مطلوبات أخرى	-	-	٥,٥١٥,٨٢٥	٥,٥١٥,٨٢٥	٥,٥١٥,٨٢٥
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	-	-	٨٥,١٧٧,١٧٥	٨٥,١٧٧,١٧٥	٨٥,١٧٧,١٧٥
	-	-	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨

٢٠١٧	القيم العادلة من خلال حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	التكلفة المطفأة	إجمالي القيمة الدفترية	القيمة العادلة
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	–	–	٥,٥٤٦,٣٨٦	٥,٥٤٦,٣٨٦	٥,٥٤٦,٣٨٦
أرصده لدى البنوك	–	–	٤,٨٧٥,٦٩٠	٤,٨٧٥,٦٩٠	٤,٨٧٥,٦٩٠
موجودات تمويل	–	–	١٠٢,٦١٣,٤٩٩	١٠٢,٦١٣,٤٩٩	١٠٢,٦١٣,٤٩٩
استثمارات مالية:					
– بالقيمة العادلة	٥٥٥,٧٢٦	١,٥٨٣,١٣٠	–	٢,١٣٨,٨٥٦	٢,١٣٨,٨٥٦
– بالتكلفة المطفأة	–	–	٢٨,٢٦٣,٤٠٧	٢٨,٢٦٣,٤٠٧	٢٨,٢٠٢,٢٢١
موجودات أخرى	–	–	٩٧٤,٣٢٥	٩٧٤,٣٢٥	٩٧٤,٣٢٥
	٥٥٥,٧٢٦	١,٥٨٣,١٣٠	١٤٢,٢٧٣,٣٠٧	١٤٤,٤١٢,١٦٣	١٤٤,٣٥٠,٩٧٧
حسابات البنوك	–	–	١٧,١٩١,١٢٦	١٧,١٩١,١٢٦	١٧,١٩١,١٢٦
حسابات العملاء الجارية	–	–	١٦,٦٠٠,٠٨٠	١٦,٦٠٠,٠٨٠	١٦,٦٠٠,٠٨٠
صكوك تمويل	–	–	٧,٠٥٧,٢٨٢	٧,٠٥٧,٢٨٢	٧,٠٥٧,٢٨٢
مطلوبات أخرى	–	–	٣,٤٣١,٧٥٢	٣,٤٣١,٧٥٢	٣,٤٣١,٧٥٢
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	–	–	٨٥,٢١٤,٤٧١	٨٥,٢١٤,٤٧١	٨٥,٢١٤,٤٧١
	–	–	١٢٩,٤٩٤,٧١١	١٢٩,٤٩٤,٧١١	١٢٩,٤٩٤,٧١١

٨ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

	٢٠١٨	٢٠١٧
النقد في الصندوق	**٦٣٠,٨٥٧**	٦٥٧,٢٧٧
احتياطي نقدي لدى مصرف قطر المركزي (أ)	**٤,٣٢٧,٢٧١**	٤,٢٣٧,٤٨٧
أرصدة أخرى لدى مصرف قطر المركزي	**١,٩٩٧,٢١٢**	٣٣٨,٨٧٠
أرصدة لدى مصارف مركزية أخرى	**٣٤٣,٥٧٤**	٣١٢,٧٥٢
	٧,٢٩٨,٩١٤	٥,٥٤٦,٣٨٦

(أ) الاحتياطي النقدي لدى مصرف قطر المركزي غير متاح للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

٩ أرصدة لدى البنوك

	٢٠١٨	٢٠١٧
أرصدة المرابحة في السلع والمعادن مدينة	**٤,٣٢١,٨٢٨**	٧٣٧,٨٤٤
ودائع وكالة	**١,٦٠٦,٤٢٦**	٣,٧٠٩,٠٠٤
إيداعات مضاربة	**١١٨,٠٩٨**	٣٣,٣٩١
حسابات جارية	**٣٩٨,٦٣٤**	٤١٨,٨٩٠
ناقصا: مخصص انخفاض القيمة	**(٢٠,٨٣٣)**	(٢٣,٤٣٩)
	٦,٤٢٤,١٥٣	٤,٨٧٥,٦٩٠

١٠ موجودات التمويل

(أ) حسب النوع

	٢٠١٨	٢٠١٧
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية		
مرابحة	**٧٠,٢٣٦,٨٦١**	٧٢,٢٣٢,٠٢١
مساومة	**١٦,٨٦٩,٤٧٩**	١٥,٥٩٢,١٢٠
إجارة منتهية بالتمليك	**٢١,٢١٨,٨٠٥**	١٩,٧٦٥,٢٣١
استصناع	**٧٤٤,٦٦٥**	٧٦٦,٣٧٩
مضاربة	**٧١,٣٢٣**	٥٧١,٢٥٠
أخرى	**٣,٢٦٦,١٣٩**	١,٨٢٥,٦٥٠
إجمالي موجودات التمويل	**١١٢,٤٠٧,٢٧٢**	١١٠,٧٥٢,٦٥١
ناقصا: ربح مؤجل	**(٨,٠٠٤,٨٩٣)**	(٦,٨٤٨,٤١٧)
الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات التمويل المنتظمة (المرحلة ١و٢)	**(٩٣٠,٠٢٤)**	–
مخصص انخفاض قيمة التمويل - التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣)	**(١,١٩٩,٧٨٠)**	(١,١٩٨,٤٩٨)
أرباح معلقة	**(٦٢,٦٤٥)**	(٩٢,٢٣٧)
صافي موجودات التمويل	**١٠٢,٢٠٩,٩٣٠**	١٠٢,٦١٣,٤٩٩

يتضمن صافي الموجودات التمويلية أدوات هجينة بمبلغ ٤٩٥ مليون ريال قطري مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (لايوجد مليون ريال قطري في ٢٠١٧). بلغ المبلغ الإجمالي لموجودات التمويل المتعثرة ناقصاً منه الأرباح المعلقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مبلغ ١,٢٦١ مليون ريال قطري والتي تمثل ١,٢٪ من إجمالي موجودات التمويل ناقص منه الأرباح المؤجلة (١,٢٠٩ مليون ريال قطري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧: تمثل ١,٢٪ من إجمالي موجودات التمويل ناقص منه الأرباح المؤجلة).

(ب) الحركة في مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
الرصيد في ١ يناير	**١,١٩٨,٤٩٨**	٧٩٩,٢٨٢
تعديلات نتيجة للتطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠	**٨٧٤,٢٨٣**	–
الرصيد المعدل في بداية السنة	**٢,٠٧٢,٧٨١**	٧٩٩,٢٨٢
مخصص مكون خلال السنة	**٦٣٨,٠٣٧**	٥٨٢,٥٩١
مخصص مسترد خلال السنة	**(١٣٢,٩٦٣)**	(١٠٧,٩٠٦)
صافي خسائر انخفاض في القيمة خلال السنة	**٥٠٥,٠٧٤**	٤٧٤,٦٨٥
أرصدة مشطوبة خلال السنة	**(١٩٤,٦٠٨)**	(٢٣,٢٨٤)
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	**(٢٥٣,٤٤٣)**	(٥٢,١٨٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر (١)*	**٢,١٢٩,٨٠٤**	١,١٩٨,٤٩٨

١) تتضمن تسويات القيمة العادلة الموجبة بمبلغ ٤٣,٤مليون ريال قطري.
*بالنسبة لمراحل مخصص انخفاض القيمة، راجع الإيضاح ٤(ب).

[1] تتضمن تعديلات القيمة العادلة الموجبة مبلغ ٤٣,٤ مليون ريال قطري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ر.ق.

	الشركات			الشركات الصغيرة والمتوسطة			الأفراد			تمويل عقاري			الإجمالي		
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣
الرصيد الافتتاحي كما في ١ يناير ٢٠١٨	-	٩,٥٨٥	٦٩,٦٢٩	-	-	٩,٢٥٥	-	-	٤٧٩,٩٢٢	-	٦,١٠٧	-	٢٦١,٧٢٧	٩,٥٨٥	١,١٦٨,٩١٣
التعديلات نتيجة التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالية رقم ٣٠	٣٥٣,٣٦٩	-	-	-	-	-	-	-	-	١٨٠,٢١٤	-	-	٥٥٤,١٨٧	-	-
الرصيد المعدل في بداية السنة	٣٥٣,٣٦٩	٩,٥٨٥	٦٩,٦٢٩	-	-	٩,٢٥٥	-	-	٤٧٩,٩٢٢	١٨٠,٢١٤	٦,١٠٧	-	٨١٥,٩١٤	٩,٥٨٥	١,١٦٨,٩١٣
التحويلات بين المراحل	(٧,٨١٦)	٧,٨١٦	١٥,٥٣٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧,٨١٦)	٧,٨١٦	١٥,٥٣٦
مخصصات مكونة خلال السنة	٥٣,٣٣٠	١٦,١٥٠	٢٣٨,٤٨٩	٨٧٩	٥,٠٣٦	١٤,٩١٠	٢٢٢,٣٥٩	٢٧,٧٦٣	١٢١,١٣١	٣٦,٧٨٣	٩٢٣	٢,٧٩٤	٣١٣,٤١١	٤٩,٣٠٦	٤١١,٣١٣
مبالغ مستردة خلال السنة	(١٧,٤٦١)	-	(١,٠٥٥)	-	-	(١٧١)	(٩٩,٤٦٤)	(٢,٠٤١)	(٩,٠٢٤)	(١٤,٥٠٤)	(٤)	-	(١٣١,٤٦٤)	(٢,٠٤٥)	(١١٥,٤٩٩)
صافي مخصص انخفاض قيمة خلال السنة	**٣٥,٨٦٤**	**١٦,١٥٠**	**٢٢٧,٩٣٨**	**٨٧٩**	**٥,٠٣٦**	**١٤,٧٣٤**	**١٢٢,٩٠٠**	**٢٥,٧٢٢**	**٣٠,٨٨٥**	**٢٢,٢٥٩**	**٩٢٣**	**(٢,٧٩٤)**	**١٧٣,٢٩١**	**٤٧,٢٢٠**	**٢٩٥,٨١٦**
خسم مشطوبة خلال السنة	(٩١,٢٠٢)	(٤,٠٧٨)	(٥٨,٩٦٤)	-	-	-	(١٩,٩٥٥)	(٢,٠٤١)	(٤,١٠٨)	-	-	-	(٩١,٢٠٢)	(٦,١١٩)	(٦٣,٠٧٢)
تعديلات تحويل العملات الاجنبية	(٢٥,٣٧٨)	١٩٠	(٢,٢٢٢,٣٥٩)	-	-	(٢٠٥)	(١٩,٩٨١)	(٢٧٨)	(٩,٩٨٣)	(١,١٨٣)	(٢٣٤)	(٤٠٣)	(٤٧,٧٤٩)	(٣٤٦)	(٢,٢٧٤,٣٤٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ر.ق [1]	**١٧٣,٢٩١**	**٤٩٦,٤٠٨**	**٥٨١,٧٥٠**	**٨٧٩**	**٥,٠٣٦**	**٤,٤٣٧**	**٥٩٠**	**٥,٠٣٦**	**٤٧٨,٤٣٦**	**١٦٩,١١٨**	**٢٨,١٧٦**	**٩,٠٣١**	**٩٩,١٠١**	**٢٠,٩٢٣**	**١,٩٩٩,٧٨٠**

١٠ موجودات التمويل (تابع)

(ج) الحركة في مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية – حسب القطاع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١٠ موجودات التمويل (تابع)

(ج) الحركة في مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية –حسب القطاع (تابع)

	الشركات	الشركات الصغيرة والمتوسطة	أفراد	الرهن العقاري	الإجمالي
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	٣٥٥,٣٩٦	١,٣٣٠	٤٠٣,٤٨٦	٣٩,٠٧٠	٧٩٩,٢٨٢
مخصص مكون خلال السنة	٣٨٤,٤٣٥	١٣,٠٤٢	١٤٦,٤٩٦	٣٨,٦١٨	٥٨٢,٥٩١
مخصص مسترد خلال السنة	(٣٥,٤٩٣)	(٥٢٩)	(٦٣,٢٠٨)	(٨,٦٧٦)	(١٠٧,٩٠٦)
أرصدة مشطوبة خلال السنة	(١١,٨٤٤)	(٤,٥٨٨)	(٦,٨٥٢)	–	(٢٣,٢٨٤)
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	(٤٣,٢٨٠)	–	–	(٨,٩٠٥)	(٥٢,١٨٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٦٤٩,٢١٤	٩,٢٥٥	٤٧٩,٩٢٢	٦٠,١٠٧	١,١٩٨,٤٩٨

(د) حسب القطاع

٢٠١٨	مرابحة	مساومة	إجارة منتهية بالتمليك	استصناع	مضاربة	أخرى	الإجمالي
حكومة وشبه حكومة	٨,٣٦٠,٥١٧	٣,٣٦٦	٢,٢٤٠,٠٩٨	-	-	-	١٠,٦٠٣,٩٨١
مؤسسات مالية غير مصرفية	٦,٤٣١,٩٨٢	٤٢٦	٩٥١,١٥٣	-	-	-	٧,٣٨٣,٥٦١
صناعة	٦,٩٠٥,٥٣٣	٥٢,٠٠٠	٣,٧٨٣	٢٢١	-	١,١٥٤,٧٣٩	٨,١١٦,٢٧٦
تجارة	١٣,٠٧٣,٨٢١	٣٠٧,٨٠١	١,٧٤٨,٤٧١	٣٤,٧٢٥	١٤,١١١	٥٠٦,٩٦٢	١٥,٦٨٥,٨٩١
خدمات	٧,٣٦٣,٢١٤	٨٨,٦٢٧	٨٤,٣٨٢	١,٥٤١	-	١,٢٨٣,٤١٨	٨,٨٢١,١٨٢
مقاولات	٤,٣٧٣,١٧٦	٦٣,٥٩٣	٢٧٩,٧٤٧	٧,٢١١	٥٢,٩٠٧	٩٤,٨٧٤	٤,٨٧١,٥٠٨
عقارات	١١,٨٠٥,٨٣٠	٤٢,٧٣٥	١٥,٦٤٢,١٤٦	٦٨٦,٦٥٥	٤,٣٠٥	٦,٣٩٤	٢٨,١٨٨,٠٦٥
شخصي	١٠,٣٨٨,٢٨٥	١٦,٣٠٥,١٥٥	-	١٤,٣١٢	-	٢٠٦,٠٩٨	٢٦,٩١٣,٨٥٠
أخرى	١,٥٣٤,٥٠٣	٥,٧٧٥	٢٦٩,٠٢٥	-	-	١٣,٦٥٤	١,٨٢٢,٩٥٨
إجمالي موجودات التمويل	٧٠,٢٣٦,٨٦١	١٦,٨٦٩,٤٧٩	٢١,٢١٨,٨٠٥	٧٤٤,٦٦٥	٧١,٣٢٣	٣,٢٦٦,١٣٩	١١٢,٤٠٧,٢٧٢

ناقص: ربح مؤجل	٨,٠٠٤,٨٩٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة عن موجودات التمويل المنتظمة (المرحلة ١و٢)	٩٣٠,٠٢٤
مخصص انخفاض قيمة التمويل - التمويلات غير المنتظمة (المرحلة ٣)	١,١٩٩,٧٨٠
أرباح معلقة	٦٢,٦٤٥
صافي موجودات التمويل	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠

ملاحظة:تفاصيل موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك المصدرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ مدرجة في الإيضاح رقم ٢٠ من البيانات المالية الموحدة.

١٠ موجودات التمويل (تابع)

(د) حسب القطاع (تابع)

٢٠١٧	مرابحة	مساومة	إجارة منتهية بالتمليك	استصناع	مضاربة	أخرى	الإجمالي
حكومة وشبه حكومة	٩,٩٤٨,٠٣٦	٢,٢٩٧	٢,٤١٠,٧٨١	–	–	١٧٨	١٢,٣٦١,٢٩٢
مؤسسات مالية غير مصرفية	٩,٢٥٩,٩٠٠	–	–	–	–	٢٥	٩,٢٥٩,٩٢٥
صناعة	٥,٢٦٩,١٦٢	٦١,١٤٣	١,٦٠٥	١,٥٦٥	–	٦٤,٣٥١	٥,٣٩٧,٨٢٦
تجارة	١١,٨٩٥,٣٩٥	٣٣٣,٢٥٢	٢,١٦٤,٨٩٣	١٦٩,٣٥٢	٢٤٤,٩٧١	٤٣١,٤٢٢	١٥,٢٣٩,٢٨٥
خدمات	٦,٩٦٩,٦٩٦	١١٦,٢٥٩	٢٣٢,٤٢٤	٨٧٠	١٣,٦٩٢	١,٠٦٥,٥١٨	٨,٣٩٨,٤٥٩
مقاولات	٣,٨٩٨,٢٠٨	١١٧,٦٥٠	٢٩٩,٣٥٣	٥,٢١٧	٣٠٧,٨٠٢	٥١,٧٥٥	٤,٦٧٩,٩٨٥
عقارات	١٢,٤٧٠,٣١١	٣٥,٤١٩	١٤,٣٣٣,٤٠٨	٥٦٨,٧٤٠	٤,٧٨٥	٨,١٠٣	٢٤,٤٢٠,٧٦٦
شخصي	١١,١٣٣,٧٤٣	١٤,٩٠٥,٦٨٠	٤٦,٢٧٠	٢٠,٦٣٥	–	١٩٩,٦٣٧	٢٦,٣٠٥,٩٦٥
أخرى	١,٣٨٧,٥٧٠	٢٠,٤٢٠	٢٧٦,٤٩٧	–	–	٤,٦٦١	١,٦٨٩,١٤٨
إجمالي موجودات التمويل	٧٢,٢٣٢,٠٢١	١٥,٥٩٢,١٢٠	١٩,٧٦٥,٢٣١	٧٦٦,٣٧٩	٥٧١,٢٥٠	١,٨٢٥,٦٥٠	١١٠,٧٥٢,٦٥١

ناقص: ربح مؤجل	٦,٨٤٨,٤١٧
مخصص انخفاض القيمة	١,١٩٨,٤٩٨
أرباح معلقة	٩٢,٢٣٧
صافي موجودات التمويل	١٠٢,٦١٣,٤٩٩

١١ استثمارات مالية

	٢٠١٨			٢٠١٧		
	مدرجة	**غير مدرجة**	**الإجمالي**	مدرجة	غير مدرجة	الإجمالي
استثمارات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:						
• استثمارات في حقوق الملكية	**١٥,٩٣٤**	**١,٩٢٧,٣٣١**	**١,٩٤٣,٢٦٥**	١٤,٤٨٢	١,٥٣١,٥٧٣	١,٥٤٦,٠٥٥
• استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات دين						
– ذات معدل ثابت	**١٦,٦٠٨**	**-**	**١٦,٦٠٨**	٢٩,٦٤٢	٧,٤٣٣	٣٧,٠٧٥
– ذات معدل متغير	**-**	**٨١,٨٩٤**	**٨١,٨٩٤**	–	–	–
	٣٢,٥٤٢	**٢,٠٠٩,٢٢٥**	**٢,٠٤١,٧٦٧**	٤٤,١٢٤	١,٥٣٩,٠٠٦	١,٥٨٣,١٣٠
استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين المصنفة بالتكلفة المطفأة (أ)						
صكوك حكومة دولة قطر ومرابحة مصرف قطر المركزي	**١,٨١٦,٨٧١**	**٢٦,٠٦٤,١٧٧**	**٢٧,٨٨١,٠٤٨**	٢,٠٦٥,٨١٥	٢٥,٦٢٧,٢٢٧	٢٧,٦٩٣,٠٤٢
– ذات معدل ثابت	**٦١٧,٦٥٩**	**٢٣٢,٨٤٠**	**٨٥٠,٤٩٩**	٣١٠,٩٤٧	٢٦٧,٣٤٥	٥٧٨,٢٩٢
– ذات معدل متغير	**-**	**-**	**-**	–	٣٦,٤٠٠	٣٦,٤٠٠
ناقصا: مخصص انخفاض القيمة*	**(٦,٠١٣)**	**(١٠٦,٩٠٠)**	**(١١٢,٩١٣)**	–	(٤٤,٣٢٧)	(٤٤,٣٢٧)
	٢,٤٢٨,٥١٧	**٢٦,١٩٠,١١٧**	**٢٨,٦١٨,٦٣٤**	٢,٣٧٦,٧٦٢	٢٥,٨٨٦,٦٤٥	٢٨,٢٦٣,٤٠٧
استثمارات في أدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**٤٠٧,٨٩٢**	**٧٧,٢٩٠**	**٤٨٥,١٨٢**	٢٨٨,١٩٢	٢٦٧,٥٣٤	٥٥٥,٧٢٦
	٢,٨٦٨,٩٥١	**٢٨,٢٧٦,٦٣٢**	**٣١,١٤٥,٥٨٣**	٢,٧٠٩,٠٧٨	٢٧,٦٩٣,١٨٥	٣٠,٤٠٢,٢٦٣

*بالنسبة لمراحل انخفاض القيمة راجع الإيضاح ٤(ب).

إيضاحات:
(أ) القيمة العادلة للاستثمارات المسجلة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ بلغت ٢٨,٥٩٣ مليون ريال قطري (٢٨,٢٠٢ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٧).

(٢) إن مستويات قياس القيمة العادلة والتحويلات بين مستويات القيمة العادلة مدرجة في الإيضاح رقم ٥ (ب).
الحركة في مخصص انخفاض قيمة الأدوات ذات طبيعة أدوات الدين المصنفة بالتكلفة المطفأة وأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية كالتالي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
الرصيد في ١ يناير	**١,٠٦٦,٦٥٩**	٩١٩,٠٤٦
مكون خلال السنة	**٢٣٧,٧٠٩**	٣٠٥,٦٩١
شطب/استردادات/ تحويلات خلال السنة	**(٥٤,٠٦٧)**	(١٥٨,٠٧٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١,٢٥٠,٣٠١**	١,٠٦٦,٦٥٩

إيضاح:
في حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تقاس بالقيمة العادلة فإن الانخفاض الهام (عند انخفاض القيمة السوقية بنسبة ٢٠٪ كحد أدنى) أو طويل الأجل (عند انخفاض القيمة السوقية لمدة ٩ أشهر على الأقل) إلى أقل من التكلفة يوضع في الاعتبار عند تحديد ما إذا كانت قيمة الاستثمار قد انخفضت.

١٢ استثمارات في شركات زميلة

حركة الشركات الزميلة كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
الرصيد في ١ يناير	**٦٦٨,٥١٢**	٨٧٥,٠٣٤
فروق العملات الأجنبية وتغيرات أخرى	**(١٧,١٥٥)**	(١٩,٤٣٢)
استثمارات محولة/ مستبعدة خلال السنة	**(٧١,٥٧٧)**	(٢١٠,٩٨٤)
الحصة من نتائج الأعمال	**(٥٥٢)**	٣٦,٣٨٣
توزيعات نقدية	**(١٠,٨٣٦)**	(١٢,٤٨٩)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**٥٦٨,٣٩٢**	٦٦٨,٥١٢

اسم الشركة	بلد التأسيس	أنشطة الشركة	نسبه الملكية (٪) ٢٠١٨	نسبه الملكية (٪) ٢٠١٧
شركة الجزيرة للتمويل (ش.م.ق.خ)	قطر	تمويل	**٣٠,٠٠٪**	٣٠,٠٠٪
الضمان الإسلامية للتأمين	قطر	تأمين	**٣٠,٠١٪**	٣٠,٠١٪
شركة رتاج للتسويق وإدارة المشاريع	قطر	عقارات	**٢٠,٠٠٪**	٢٠,٠٠٪
شركة رتاج للفنادق والضيافة ذ.م.م	قطر	عقارات	**٢٠,٠٠٪**	٢٠,٠٠٪
شركة رتاج العقارية ذ.م.م	قطر	عقارات	**٢٠,٠٠٪**	٢٠,٠٠٪
شركة رتاج للفنادق والضيافة ذ.م.م - إسطنبول	قطر	عقارات	**٢٠,٠٠٪**	٢٠,٠٠٪
شركة ايلسورثي المحدودة (بانيمور جوردن بي ال سي سابقاً)	المملكة المتحدة	وساطة مالية	-	٤٣,٧٠٪
أمبيت لتمويل الشركات	الهند	خدمات مالية	**٣٠,٧٧٪**	٣٠,٧٧٪

فيما يلي المركز المالي وإيرادات ونتائج الشـركات الزميلة استنادا إلى البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٢٠١٧:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	شركة الجزيرة للتمويل	الضمان الإسلامية للتأمين	رتاج	شركة ايلس ورثي المحدودة	أمبيت لتمويل الشركات
إجمالي الموجودات	**١,٣١٩,٧٣٣**	**١,٢٣٠,٦١٨**	**٢٨٨,٨٦٠**	-	**٥٤٠,٠٩٢**
إجمالي المطلوبات	**٣٨٩,٣٩٨**	**٨٩٩,٨٤٤**	**١٦١,٧٢٤**	-	**٢١٤,٤١٤**
إجمالي الإيرادات	**٩٢,٦٩٩**	**٧٢,٣٥٢**	**٥٤,٠٧**	**٥٢,٦٧١**	**٧٢,٨٢٩**
صافي الربح	**١٦,٣٢٠**	**٤٦,٠٤٦**	**(١٢,٥٦٤)**	**(٤٥,٩٦٢)**	**١٤,٣٩٦**
الحصة من الربح / (الخسارة)	**٤,١٩٧**	**١٥,٩٩٧**	**(٦٠٦)**	**(٢١,٧٦٧)**	**١,٦٢٧**

٣١ ديسمبر ٢٠١٧	شركة الجزيرة للتمويل	الضمان الإسلامية للتأمين	رتاج	شركة ايلس ورثي المحدودة	أمبيت لتمويل الشركات
إجمالي الموجودات	١,٣٤٣,٩٧٨	١,٠١١,٤٢١	٢٦٤,٦٤٧	٤٠٢,٦٥٥	٤٧٧,٢٤٦
إجمالي المطلوبات	٤٠١,٢١٩	٧٠٠,٤٩٩	١٢١,٨٤٢	٣١٠,٣٥٢	٩٧,١٥٩
إجمالي الإيرادات	١٢٥,١٢٠	٥١,٦٢١	٢٤٦,٣٩٩	١٢٨,٣٣٥	٥٠,٢٢٤
صافي الربح	١٧,٧٤٦	٣٠,٩٢١	(٣٣٠)	(٣٥٥)	٣,٣٠٩
الحصة من الربح / (الخسارة)	١٠,٢٦١	١٤,٨٧٨	٥,٥١٥	(١٩٣)	٥,٩٢٢

إيضاحات:

- تم عرض البيانات المالية للكيانات الأربعة التابعة لرتاج معًا.

١٣ استثمارات عقارية

	٢٠١٨	٢٠١٧
الرصيد في ١ يناير	**١,٩٤٣,٩٣٧**	٩٢٩,٨٢٦
استبعادات	**(٧١٢,٨٨٧)**	–
إضافات	**-**	٢٨,٣٧٤
محول من أصول أخرى	**١,٠٦٩**	٨٨٠,٦٩٠
التغير في القيمة العادلة	**٢٩,٦١٢**	١٨,٩٠٠
تحويلات وتعديلات عملات أجنبية	**(٣٠,٦٢٤)**	٨٦,١٤٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١,٢٣١,١٠٧**	١,٩٤٣,٩٣٧

إيضاح:
الاستثمارات العقارية محتفظ بها لتحقيق إيرادات إيجارات أو لزيادة القيمة.

١٤ موجودات محتفظ بها بغرض البيع

في ٧ فبراير ٢٠١٨ وقعت إدارة البنك اتفاقية بيع وشراء مع ماليزيا بيلدينج سوسيتي بي إتش دي لبيع حصتها بالكامل في بنك التمويل الآسيوي والبالغة ٣١٧,٣ مليون ريال قطري، تم عرض الخسارة المتعلقة بهذه العملية بمبلغ ٠,٩ مليون ريال قطري في بيان الدخل الموحد.

١٥ موجودات ثابتة

	أراضي ومباني	معدات تقنية المعلومات	أثاث وتركيبات	سيارات	أعمال قيد التنفيذ	إجمالي
التكلفة:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	**٤٢٤,٩٢٣**	**١٧٣,٠٧٨**	**٣٣٣,٨٣٢**	**٦,٩٠٣**	**٣٤,١٠٢**	**٩٧٢,٨٣٨**
إضافات	**-**	**٦,٤٣٤**	**٢٠,٠٠١**	**٩٤**	**٦,٥٧٦**	**٣٣,١٠٥**
استبعادات	**(٣٩)**	**(٦١)**	**(٦,٣٨٢)**	**(٢٤٠)**	**(١٠,٥٤٠)**	**(١٧,٢٦٢)**
فروقات سعر الصرف	**(١٣,١٢٢)**	**(٢,٤١٠)**	**٤,٩٣٩**	**(٥١٤)**	**-**	**(١١,١٠٧)**
تحويل	**٢,٨٧٢**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٢,٨٧٢**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٤١٤,٦٣٤**	**١٧٧,٠٤١**	**٣٥٢,٣٩٠**	**٦,٢٤٣**	**٣٠,١٣٨**	**٩٨٠,٤٤٦**
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	٤١٨,٩٠٥	١٦٩,٥٢١	٣١٣,٦٢٥	٦,٥٦١	٣٣,٧١٠	٩٤٢,٣٢٢
إضافات	–	٦,٤٩١	٢٧,٩٦٩	٣٤٢	١٣,٨١٥	٤٨,٦١٧
استبعادات	–	(٣,١٣٤)	(٩,٤٢١)	–	(٢,٠٨٨)	(١٤,٦٤٣)
فروقات سعر الصرف	٦,٠١٨	٢٠٠	١,٦٥٩	–	–	٧,٨٧٧
تحويل	–	–	–	–	(١١,٣٣٥)	(١١,٣٣٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٤٢٤,٩٢٣	١٧٣,٠٧٨	٣٣٣,٨٣٢	٦,٩٠٣	٣٤,١٠٢	٩٧٢,٨٣٨
الإهلاك المتراكم:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	**٧٩,٩١٨**	**١٥١,٥٨١**	**٢٢٣,٩٢٩**	**٦,١٠٨**	**-**	**٤٦١,٥٣٦**
الإهلاك المحتسب خلال السنة	**٥,٨١٥**	**١٠,٤٢٨**	**٢٩,٤٦٠**	**٢٨٦**	**-**	**٤٥,٩٨٩**
استبعادات	**(٣٩)**	**(١٤٢)**	**(١,٤٣٧)**	**(٢٤٠)**	**-**	**(١,٨٥٨)**
فروقات سعر الصرف	**(٤,٠٠٣)**	**(١,٩٨٩)**	**١,٦٣٩**	**(٣٣٦)**	**-**	**(٤,٦٨٩)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٨١,٦٩١**	**١٥٩,٨٧٨**	**٢٥٣,٥٩١**	**٥,٨١٨**	**-**	**٥٠٠,٩٧٨**
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	٧٣,٩٤٨	١٤١,٢٥٧	٢٠٤,٠٩٧	٥,٧٦٣	–	٤٢٥,٠٦٥
الإهلاك المحتسب خلال السنة	٥,٧٢٩	١٣,٢٨٤	٢٨,٤٧٠	٣٤٥	–	٤٧,٨٢٨
استبعادات	–	(٣,١٢٠)	(٩,٤٠٧)	–	–	(١٢,٥٢٧)
فروقات سعر الصرف	٢٤١	١٦٠	٧٦٩	–	–	١,١٧٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٧٩,٩١٨	١٥١,٥٨١	٢٢٣,٩٢٩	٦,١٠٨	–	٤٦١,٥٣٦
القيم الدفترية:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	٣٤٤,٩٥٧	٢٨,٢٦٤	١٠٩,٥٢٨	٧٩٨	٣٣,٧١٠	٥١٧,٢٥٧
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٣٤٥,٠٠٥	٢١,٤٩٧	١٠٩,٩٠٣	٧٩٥	٣٤,١٠٢	٥١١,٣٠٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٣٣٢,٩٤٣**	**١٧,١٦٣**	**٩٨,٧٩٩**	**٤٢٥**	**٣٠,١٣٨**	**٤٧٩,٤٦٨**

١٦ موجودات غير ملموسة

	الشهرة	علامات تجارية	برمجيات	أعمال قيد التنفيذ	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨	**٢٤٠,٧٨٤**	**١,٠٥٢**	**١٦٢,٣٨٦**	**٧,٠٩٢**	**٤١١,٣١٤**
إضافات	**-**	**-**	**١٤,٥٠٢**	**١٢,٨١٢**	**٢٧,٣١٤**
تحويل	**(٨٧٠)**	**-**	**-**	**(٨,٠٩٨)**	**(٨,٩٦٩)**
فروقات سعر الصرف	**-**	**-**	**(٨٩٤)**	**-**	**(٨٩٤)**
إطفاء خلال السنة	**-**	**(١٥٥)**	**(٤٢,٨٧١)**	**-**	**(٤٣,٠٢٦)**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	**٢٣٩,٩١٤**	**٨٩٧**	**١٣٣,١٢٣**	**١١,٨٠٦**	**٣٨٥,٧٤٠**
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧	٢٤٠,٧٨٤	١,١٣١	١٩٠,٠٠٨	–	٤٣١,٩٢٣
إضافات	–	–	١٥,٧٣٣	١٠,٤١٠	٢٦,١٤٣
تحويل	–	–	–	(٣,٣١٨)	(٣,٣١٨)
فروقات سعر الصرف	–	–	٩١	–	٩١
إطفاء خلال السنة	–	(٧٩)	(٤٣,٤٤٦)	–	(٤٣,٥٢٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٢٤٠,٧٨٤	١,٠٥٢	١٦٢,٣٨٦	٧,٠٩٢	٤١١,٣١٤

كيو انفست

تم توزيع الشهرة المتحصل عليها من الاستحواذ التدريجي على كيو إنفست على الوحدة المدرة للنقد والتي هي الاستثمارات البنكية. تم القيام بفحص التدني في قيمة الشهرة من قبل الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تم تحديد قيمة الاستثمار في كيو إنفست الممكن استردادها باستخدام طريقة خصم توزيعات الارباح.

الافتراضات الأساسية في التقييم

- تخطط كيو إنفست لزيادة عائدات الرسوم والعمولات خلال فترة الخمسة سنوات القادمة.
- تخطط كيوانفست لتشغيل رأس المال من الاستثمارات قصيرة الأجل ذات العوائد المنخفضة في استثمارات ذات عائدات أعلى.
- تخطط كيوانفست لمواصلة النجاح الذي حققته في الاستثمارات العقارية والنمو في أعمال إدارة الأصول.
- تخطط كيو إنفست لكسب إيرادات من خلال محفظة الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المدرجة خلال فترة التوقعات.
- تخطط كيو إنفست لتمويل نمو مركزها المالي من خلال محفظة الاقتراض وبشكل جزئي من ودائع العملاء.
- تخطط كيوانفست للحفاظ على الاستقرار ورقابة المصاريف خلال الخمس سنوات القادمة.

إن قيمة حقوق الملكية القائمة على أساس التقييم أعلى من القيمة الدفترية للاستثمار في سجلات البنك.

بيت التمويل العربي

تم توزيع الشهرة المتحصل عليها من الاستحواذ التدريجي على بيت التمويل العربي على الوحدة المدرة للنقد والتي هي المعاملات المصرفية للشركات والأفراد. تم القيام بفحص الانخفاض في قيمة الشهرة من قبل الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تتم تحديد القيمة القابلة للاسترداد من الاستثمار في بيت التمويل العربي باستخدام طريقة خصم توزيعات الأرباح.

الافتراضات الأساسية المستخدمة في التقييم:

- تم الأخذ في الاعتبار متوسط البنوك المدرجة في لبنان والبنوك الصغيرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تم تقدير معدل النمو بشكل متحفظ.
- يخطط بيت التمويل العربي إلى تمويل نمو مركزه المالي بصورة أساسية من خلال إيداعات العملاء.
- يخطط بيت التمويل العربي إلى نمو دفتر التمويل وأعماله الائتمانية خلال السنوات الخمس القادمة.
- يخطط بيت التمويل العربي للرقابة على قاعدة التكاليف لديه خلال السنوات الخمس القادمة وإدارة معدل التكاليف إلى الإيراد بصورة تتسم بالفعالية.
- إن قيمة حقوق الملكية المستندة إلى معدل السعر إلى الدفاتر تقارب بصورة إيجابية القيمة الدفترية للاستثمار في دفاتر البنك.

١٧ موجودات أخرى

	إيضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
أرباح مستحقة		**٤٠٥,٢٤٩**	٣٦٦,٧٣٣
أعمال قيد التنفيذ		**٦٢,٧٢٨**	٤١,٣٠٤
ضمانات تم الاستحواذ عليها (١)		**٩٤٦,٢٠٠**	١,٠٥٩,٥٥٠
مشتقات أدوات مالية	١٧,١	**٤١١,٩٢٥**	٣٨١,٦٧٧
موجودات ضريبة مؤجلة		**٦,٢٥٠**	١٠,٨٦٩
مبالغ مدفوعة مقدماً		**١٠٥,٤٤٧**	٧٤,٤١١
إجارة منتهية بالتملك		**-**	١٩٣,٦٣٢
أخرى (٢)		**١,٥٥١,٢٧٩**	١,٠٢٨,١١١
		٣,٤٨٩,٠٧٨	٣,١٥٦,٢٨٧

إيضاحات:

(١) تمثل صافي قيمة الممتلكات المقتناة ضمن تسوية الديون والتي يتم عرضها بقيمتها عند الاقتناء مخصوم منها خسائر انخفاض القيمة. القيمة السوقية المقدرة لهذه العقارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تبلغ ١,٤٤١ مليون ريال قطري (١,٤٤٢ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٧).

(٢) يشتمل بند أخرى على عقارات قيد التطوير بشركة تابعة تبلغ قيمتها ٧٠١ مليون ريال قطري (٧١٤ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٧).

١/١٧ الأدوات المالية الملتزمة بالشريعة المستخدمة في إدارة المخاطر

يبين الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية الملتزمة بالشريعة المستخدمة في إدارة المخاطر. القيمة التقديرية للمشتقات المالية، والتي تشكل مؤشر لحجم العمليات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة قيمة التدفقات النقدية المستقبلية. وبالتالي، فإن القيمة التقديرية لا تعتبر مؤشراً على تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان المحددة بالقيمة العادلة الموجبة أو السالبة للمشتقات. تتفق عقود المشتقات مع الشريعة الإسلامية واعتمدتها لجنة الرقابة الشرعية للمجموعة.

	٢٠١٨			٢٠١٧		
	موجودات	**مطلوبات**	**القيمة الإسمية**	موجودات	مطلوبات	القيمة الإسمية
أ) محتفظ بها للمتاجرة:						
عقود خيارات العملات	**١٣٤,٤٠٨**	**٤٣,٢٨٤**	**٣,٣٨٠,٦٨١**	١٨٢,٤٢١	٣٣,٥١٨	٣,٦١٠,٧٥٥
ب) محتفظ بها كتحوط للتدفقات النقدية:						
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**٢١٦,٣٠٣**	**-**	**٢,٩٣٣,١٦٥**	٦٣,٧٢٩	١,٦٢١	٧,٦٠٤,٥٩٥
عقود أرباح آجلة	**١٥,٧٦١**	**٣٤,٠٤٧**	**٣,٧٣٦,٠٩٦**	٢٣,٧٩٣	٢٧٥	١,٨٤٧,٨٩٦
عقود مبادلة معدلات الأرباح	**١٣,٢٣٣**	**-**	**-***	١٠,٥٣٩	–	–*
ج) محتفظ بها كتحوط لصافي الاستثمارات بالعملة الأجنبية:						
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**٨,٢٩٠**	**٦٢٤**	**١٩٧,٨٣٤**	٢,٤٤٦	٢٨,٥١٥	١,٠٦٩,٤٠٦
د) محتفظ بها كتحوط للقيمة العادلة:						
عقود مبادلة معدلات الأرباح	**-**	**١٠,٩٢٠**	**١,٢٢٨,٤٥١**	٩٨,٧١٧	١٠٩,٦٣٧	١,٣١٨,١٠٨
عقود آجلة لصرف العملات الأجنبية	**٢٣,٩٣٠**	**-**	**١٤٩,٩٦٨**	٣٢	١,٠٢١	٥٠,٥٦٠
	٤١١,٩٢٥	**٨٨,٨٧٥**	**١١,٦٢٦,١٩٥**	٣٨١,٦٧٧	١٧٤,٥٨٧	١٥,٥٠١,٣٢٠

* القيمة التقديرية الموضحة اقل من القيمة العادلة لعمليات التحوط بمبلغ ١,١٠٥ مليون ريال قطري (١,١٩٤ مليون ريال قطري في ٢٠١٧).

١٨ أرصدة من بنوك

	٢٠١٨	٢٠١٧
مطلوبات وكالة	**٧,٧٣٣,٨٩٩**	٣,٢٢٠,٦٨٢
مرابحة سلع دائنة	**٦,٥٢١,٤٧٠**	٨,٨٥٨,١٧٥
إتفاقيات إعادة الشراء	**٧٠٢,٢٩٠**	٤,٩٩٨,٩٤٠
حسابات جارية	**١١٣,٨٢٩**	٩٥,١٢٩
مطلوبات مضاربة	**٢,١٦٢,٤٨٠**	١٨,٢٠٠
	١٧,٢٣٣,٩٦٨	١٧,١٩١,١٢٦

تتضمن مستحقات الوكالة تسهيلات عديدة بفترات استحقاق تصل إلى أربعة أشهر ويحتسب عنها نسبة ربح ٠,٠١٪ إلى ٣,٧٥٪ (٢٠١٧: فترات استحقاق تصل إلى شهرين ويحتسب عنها نسبة ربح ٠,٢٥٪ إلى ٢,٥٪).

١٩ حسابات العملاء الجارية

	٢٠١٨	٢٠١٧
حسابات العملاء الجارية حسب القطاع:		
– حكومة	**١,٣٧٢,٩٣٩**	٢,٩٧٨,٣٦٦
– مؤسسات مالية غير مصرفية	**٢٢٤,٩٠٣**	١٥٧,٥٨٤
– شركات	**٣,٥٧٧,١٧٣**	٤,٠٠١,٦١٩
– أفراد	**١٠,٢٤٥,٧٩٣**	٩,٤٦٢,٥١١
	١٥,٤٢٠,٨٠٨	١٦,٦٠٠,٠٨٠

٢٠ صكوك تمويل

الأداة	المصدر	المبلغ المصدر	مصدرة بتاريخ	استحقاق	نسبة ربح
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	٢,٧٢٥ مليون ريال قطري	أكتوبر ٢٠١٥	أكتوبر ٢٠٢٠	نسبة ربح سنوية ثابتة ٢,٧٥٪ تستحق نصف سنويا
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	١,٣٣٩ مليون ريال قطري	أغسطس ٢٠١٦	أغسطس ٢٠١٩	نسبة ربح متغيرة (٣ شهور ليبور زائد ١,٥٪) تستحق على أساس ربع سنوي
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	٢,٧٣٠ مليون ريال قطري	مايو ٢٠١٧	مايو ٢٠٢٢	نسبة ربح سنوية ثابتة ٣,٢٥٪ تستحق نصف سنويا
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	٦٥ مليون ريال قطري	أغسطس ٢٠١٧	أغسطس ٢٠١٩	نسبة ربح سنوية ثابتة ١ ٪ تستحق نصف سنويا (الين الياباني)
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	٥٧ مليون ريال قطري	أغسطس ٢٠١٧	أغسطس ٢٠١٩	نسبة ربح سنوية ثابتة ٣,٦١ ٪ تستحق نصف سنويا (الدولار الاسترالي)
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	١٤٦ مليون ريال قطري	نوفمبر ٢٠١٧	نوفمبر ٢٠٢٠	نسبة ربح متغيرة (٣ شهور ليبور زائد ١,٥٥٪) تستحق على أساس ربع سنوي
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	١٨٠ مليون ريال قطري	فبراير ٢٠١٨	فبراير ٢٠٢٣	نسبة ربح متغيرة (٣ شهور ليبور زائد ١,٧٠٪) تستحق على أساس ربع سنوي
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	٩١ مليون ريال قطري	فبراير ٢٠١٨	فبراير ٢٠١٩	نسبة ربح سنوية ثابتة ٣,٥٠٪ تستحق نصف سنويا
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	١٨٢ مليون ريال قطري	ابريل ٢٠١٨	ابريل ٢٠٢١	نسبة ربح متغيرة (٣ شهور ليبور زائد ١,٦٥٪) تستحق على أساس ربع سنوي
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	١٠٩ مليون ريال قطري	ابريل ٢٠١٨	ابريل ٢٠٢٣	نسبة ربح متغيرة (٣ شهور ليبور زائد ١,٨١٪) تستحق على أساس ربع سنوي
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	٤٣٧ مليون ريال قطري	مايو ٢٠١٨	مايو ٢٠٢٣	نسبة ربح متغيرة (٣ شهور ليبور زائد ١,٩٠٪) تستحق على أساس ربع سنوي
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	٣٦٤ مليون ريال قطري	مايو ٢٠١٨	مايو ٢٠٢١	نسبة ربح متغيرة (٣ شهور ليبور زائد ١,٧٠٪) تستحق على أساس ربع سنوي
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	٣٦٤ مليون ريال قطري	أكتوبر ٢٠١٨	أكتوبر ٢٠٢٣	نسبة ربح متغيرة (٣ شهور ليبور زائد ١,٧٥٪) تستحق على أساس ربع سنوي
صكوك	صكوك مصرف قطر الإسلامي المحدودة	٣٦٤ مليون ريال قطري	أكتوبر ٢٠١٨	أكتوبر ٢٠٢٣	نسبة ربح متغيرة (٣ شهور ليبور زائد ١,٧٥٪) تستحق على أساس ربع سنوي

تشتمل شروط الترتيبات للإصدارين أعلاه على تحويل بعض الموجودات المحددة وتتضمن موجودات المشاركة والإجارة والاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وأية موجودات يتم استبدالها من قبل المجموعة إلى «شركة المصرف لإصدار الصكوك المحدودة» و«شركة مصرف قطر الإسلامي للصكوك المحدودة» وهما شركات تابعة للمجموعة.
تسيطر المجموعة على الموجودات وسيستمر إدارتها من قبل المصرف ويتعهد المصرف بإعادة شراء تلك الموجودات في تاريخ الاستحقاق بنفس سعر الإصدار.

إن تفاصيل موجودات التمويل التي تدعم الصكوك كما في ٣١ ديسمبر هي كما يلي:

في ٣١ ديسمبر	٢٠١٨	٢٠١٧
مرابحة	**٣,٩٥٦,١٧٢**	٢,٩٢٠,٣٨٤
إجارة	**٤,٨١٤,٧٣٩**	٤,٨٨٥,٩٧٥
إجمالي موجودات التمويل المتعلقة بالصكوك	**٩,٧٧٠,٩١١**	٧,٨٠٦,٣٥٩

٢١ مطلوبات أخرى

	إيضاح	٢٠١٨	٢٠١٧
مصروفات مستحقة		**٣٢٣,٢٦٥**	٣٣٤,٥٧٣
شيكات مقبولة الدفع		**٢٠٧,١٣٩**	١٣٥,٣٣٤
دفعات مقدمة من عملاء		**٣٦,٨٨٤**	٣٢,١٢٠
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين (ا)		**١٦٨,١١٤**	١٥٥,٥٨٠
دفعات بطاقات الفيزا وشبكة الصراف الآلي		**١٤٨,٨٥٩**	١٧٥,٢٤٢
تأمينات نقدية		**١٥٤,٥٠٧**	١٦٤,٩٣٣
أرباح مستحقة لحملة الصكوك		**٤٣,٨٣٥**	٢٨,٥٩٣
المساهمة في صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية		**٦٨,٨٨٣**	٦٠,١٣٦
أرباح مستحقة للمساهمين		**١٠,١٩١**	١٣,٨٥٠
شيكات مقاصة		**٣,٥٤٥**	٤,٨٧٤
صندوق التقاعد		**٦٠٧**	٥٥٣
المشتقات المالية	١٧,١	**٨٨,٨٧٥**	١٧٤,٥٨٧
أرصدة دائنة أخرى (٢)		**٤,١٧٠,٣٣٢**	٢,١٣١,٣٩٧
مخصص انخفاض قيمة التزامات التمويلات والضمانات المالية		**٩٠,٧٨٩**	١٩,٩٨٠
		٥,٥١٥,٨٢٥	٣,٤٣١,٧٥٢

إيضاحات:

(ا) الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين هي كالتالي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
الرصيد في ١ يناير	**١٥٥,٥٨٠**	١٣٥,٨٣٠
المكون خلال السنة (إيضاح ٣٠)	**٢٤,٦٠٣**	٢٤,٩٦٢
مدفوعات خلال السنة	**(١١,٣٢٢)**	(٥,٢١٢)
فروقات سعر الصرف	**(٧٤٧)**	–
الرصيد في ٣١ ديسمبر	**١٦٨,١١٤**	١٥٥,٥٨٠

(٢) أخرى تتضمن أوراق قبول بمبلغ ٣,٠١٤ مليون ريال قطري (١,٥٦٩ مليون ريال قطري في سنة ٢٠١٧).

٢٢ حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

	٢٠١٨	٢٠١٧
رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق قبل الحصة من الأرباح	**٨٤,٠٤٠,٥٢٢**	٨٤,٨٢٢,٥١٢
يضاف: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من أرباح السنة (أ)	**٢,١٢٥,٤١٦**	١,٨١٨,٦٢٧
يطرح: أرباح مدفوعة خلال السنة	**(١,٠٣٤,٧٥٥)**	(١,٤٧٤,٦٨١)
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة (ب)	**٨٥,١٣١,١٨٣**	٨٥,١٦٦,٤٥٨

	٢٠١٨	٢٠١٧
حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من أرباح السنة	**٥,٣٠٣,١٤٢**	٤,٤٧٩,٠٤١
ناقص: حصة المضارب	**(٣,١٧٧,٧٢٦)**	(٢,٦٦٠,٤١٤)
إجمالي الأرباح المدفوعة لحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق خلال السنة (أ)	**٢,١٢٥,٤١٦**	١,٨١٨,٦٢٧

حسب النوع:	٢٠١٨	٢٠١٧
حسابات لأجل	**٦٩,٥١٧,٧٠١**	٧٠,١٤٧,١٩٦
حسابات توفير	**١٣,٠١١,٧٧٤**	١٢,٦٧٠,٨٨٩
حسابات تحت الطلب	**٢,٥٤٧,٧٠٨**	٢,٣٤٨,٣٧٣
إجمالي (ب)	**٨٥,١٣١,١٨٣**	٨٥,١٦٦,٤٥٨

حسب القطاع:		
أفراد	**٣١,٢١٦,٦١٨**	٢٨,١٩٣,١٣٣
شركات	**٢٣,٣١٠,٢٩٥**	٢٠,٧٥٤,٧٦٧
مؤسسات مالية غير مصرفية	**١,١٢٩,٧٨٤**	٦,٠١٥,٨٤٢
حكومة	**٢٧,٥٦١,٩٥٢**	٢٧,٢٩١,٢٥٦
بنوك	**١,٩١٢,٥٣٤**	٢,٩١١,٤٦٠
إجمالي (ب)	**٨٥,١٣١,١٨٣**	٨٥,١٦٦,٤٥٨

	٢٠١٨	٢٠١٧
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق بعد توزيع الربح وقبل الحصة من احتياطي القيمة العادلة (ب)	**٨٥,١٣١,١٨٣**	٨٥,١٦٦,٤٥٨
الحصة في احتياطي القيمة العادلة	**٤٥,٩٩٢**	٤٨,٠١٣
إجمالي رصيد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**٨٥,١٧٧,١٧٥**	٨٥,٢١٤,٤٧١

٢٣ حقوق الملكية

(أ) رأس المال

	٢٠١٨	٢٠١٧
١ يناير	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢
٣١ ديسمبر	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ من ٢٣٦ مليون سهم عادي (٢٣٦ مليون سهم عادي في سنة ٢٠١٧) لها قيمة اسمية بقيمة ١٠ ريال قطري لكل سهم. يحق لحاملي الأسهم العادية استلام توزيعات أرباح عند الإعلان عنها من وقت لآخر ويحق لهم صوت واحد في اجتماعات مساهمي البنك.

(ب) الاحتياطي القانوني

وفقا لقانون مصرف قطر المركزي رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢ وتعديله، يحول ١٠٪ من صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك للسنة إلى الاحتياطي حتى يصبح الاحتياطي القانوني مساويا ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع. هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي حددها قانون قطر للشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ وبعد موافقة مصرف قطر المركزي. لم يتم تحويل أية مبالغ للاحتياطي القانوني في السنة الحالية حيث أن الاحتياطي القانوني يزيد عن ١٠٠٪ من رأس المال المدفوع.

(ج) احتياطي المخاطر

وفقا لتعميم مصرف قطر المركزي يجب إنشاء احتياطي مخاطر لتغطية الحالات الطارئة لموجودات تمويل كل من القطاعين العام والخاص باشتراط حد أدنى بنسبة ٢,٥٪ عن إجمالي تعرض القطاع الخاص الذي يقع على المجموعة داخل وخارج قطر بعد استبعاد مخصصات محددة والربح المعلق. التمويل المقدم إلى/ أو المضمون من قبل وزارة المالية في قطر أو التمويل مقابل ضمانات نقدية يستبعد من إجمالي التمويل المباشر، كان إجمالي المبلغ المحول إلى احتياطي المخاطر ٥٥,١ مليون ريال قطري (٩٣,٤ مليون ريال قطر في سنة ٢٠١٧).

٢٣ حقوق الملكية (تابع)

(د) احتياطي عام

بموجب النظام الأساسي للبنك يتم تحويل جزء من صافي الأرباح للاحتياطي العام بموجب قرار من الجمعية العمومية بناء على توصية يقدمها مجلس الإدارة وبعد موافقة مصرف قطر المركزي.

(هـ) احتياطي القيمة العادلة

٢٠١٨	صافي الحركة خلال السنة
رصيد افتتاحي	**١٧٠,١٧٣**
التغير في القيمة العادلة لتحوطات تدفقات نقدية	**(٢٢,٣٦٢)**
النصيب من الدخل الشامل للشركات الزميلة	**(٣,١٥١)**
استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:	
التغير في القيمة العادلة من خلال احتياطي القيمة العادلة	**(٢,٨٤٦)**
زائد: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**(٤,٧٧٥)**
إعادة تقييم استثمارات عقارية:	
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	**١٧,٣٢١**
ناقص: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**٩٨**
	١٥٤,٤٥٨

٢٠١٧	صافي الحركة خلال السنة
رصيد افتتاحي	١٩٥,٠٨٩
التغير في القيمة العادلة لتحوطات تدفقات نقدية	(١٦,٦٣٢)
النصيب من الدخل الشامل للشركات الزميلة	(٦,٦٨٢)
استثمارات مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:	
التغير في القيمة العادلة من خلال احتياطي القيمة العادلة	(١١,٣٢٣)
زائد: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٦,٥٩٢
إعادة تقييم استثمارات عقارية:	
التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	٥,٠٧١
ناقص: حصة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	(١,٩٤٢)
	١٧٠,١٧٣

(و) احتياطي تحويل عملات أجنبية

يشمل احتياطي التحويل كافة فروق الصرف الأجنبي الناشئة عن تحويل البيانات المالية للعمليات الأجنبية وكذلك تحويل المطلوبات والأرباح والخسائر من أدوات إدارة المخاطر التي تحوط صافي استثمارات المجموعة في العمليات الأجنبية.

(ز) احتياطيات أخرى

تمثل الاحتياطيات الأخرى حصة المجموعة من الأرباح غير الموزعة من الاستثمارات في شركات زميلة بعد خصم الأرباح المستلمة. خلال السنة لم يتم تحويل لا شيء إلى الاحتياطيات من الأرباح المدورة (لم يتم تحويل شيء إلى احتياطيات أخرى من الأرباح المدورة في سنة ٢٠١٧).

(ح) أرباح نقدية مقترح توزيعها

اقترح مجلس إدارة المجموعة في اجتماعه بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٩ توزيعات أرباح بنسبة ٥٠٪ من رأس المال المدفوع والتي بلغت **١,١٨١ مليون ريال قطري** بواقع ٥ ريال قطري للسهم (٥٠٪ من رأس المال المدفوع والتي بلغت ١,١٨١ مليون ريال قطري بواقع ٥ ريال قطري للسهم في سنة ٢٠١٧) وهي خاضعة لموافقة مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمصرف.

(ط) احتياطي مكافآت أسهم للموظفين

خلال سنة ٢٠١٥ قامت كيو انفست باعتماد خطة برنامج تمليك حصص من أسهم رأس المال للموظفين (ESOP) الرئيسيين. وفقاً لهذه الخطة تم اعتماد مبلغ ٣٧,٥ مليون ريال قطري على أساس خيار واحد لكل سهم واحد. على أن يكون سعر تنفيذ الخيار دولار واحد (٣,٦٤ ريال قطري) لكل سهم. بحيث يكون استحقاق الخيار وفقاً للجدول التالي:

- ٥٠٪ من الخيارات مباشرة قبل تاريخ الإدراج.
- ٢٥٪ من الخيارات بعد ١٢ شهرا من تاريخ الإدراج.
- ٢٥٪ من الخيارات بعد ٢٤ شهرا من تاريخ الإدراج.

يجب أن تنفذ الخيارات في غضون ٢٤ شهرا من تاريخ الاستحقاق (أو سينتهي خلاف ذلك). سوف تنتهي الخيارات في ٥ سنوات من تاريخ المنح إذا لم يحدث أي إدراج.
خلال سنة ٢٠١٨، قامت إدارة البنك بإعادة تقييم شروط الاستحقاق المرتبطة بخطة مكافآت اسهم للموظفين وخلصت إلى أن إمكانية تحقق الشروط المؤدية للإستحقاق مستبعدة. وبناء على ذلك، قام البنك بعكس احتياطياته المتعلقة ببرنامج مكافأة نهاية الخدمة.

٢٤ حقوق غير مسيطر عليها

تتمثل الحقوق غير المسيطر عليها للمجموعة في كيو إنفست ذ.م.م. (٤٩,٨٧٪) ومصرف قطر الإسلامي (المملكة المتحدة) (٠,٢٩٪) وشركة عقار للتطوير والاستثمار العقاري (٥١٪) وبيت التمويل العربي (٠,٠٠٧٪) وشركة درة الدوحة للاستثمارات العقارية والتطوير والاستثمار(٦٠,١٣ ٪).

٢٥ صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي

قامت المجموعة بإصدار صكوك دائمة مؤهلة للإدراج للشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ ٢ مليار ريال قطري في سنة ٢٠١٥. هذه الصكوك بدون ضمانات كما أن توزيعات الأرباح تقديرية وغير تراكمية وتدفع سنويا بمعدل ربح تقديري متوقع بنسبة ٥٪ تتم إعادة تحديدها كل ست سنوات. يكون للمجموعة الحق في عدم دفع الأرباح كما أنه ليس لدى حملة الصكوك الحق في المطالبة بالربح على الصكوك. هذه الصكوك ليس لديها تاريخ استحقاق وتم تصنيفها ضمن حقوق الملكية. في سنة ٢٠١٦ قامت المجموعة برفع رأس المال الأساسي الإضافي بإصدار صكوك دائمة بمبلغ ٢ مليار ريال قطري بنسبة ربح متفق عليها متوقعة تبلغ ٥,٢٥٪ على أن يتم إعادة تحديدها كل ست سنوات.

٢٦ صافي إيرادات أنشطة التمويل

	٢٠١٨	٢٠١٧
الدخل من:		
مرابحة	**٣,٣٦٧,٧٠٩**	٣,١١٠,٤١٦
مساومة	**٩٨٤,١٦٨**	٩١٦,٢٧٧
إجارة منتهية بالتمليك	**٩٣٩,٨٦٨**	٨١٠,٣٨٦
استصناع	**٢٦,٣٠٢**	٢٩,٤٣٠
مضاربة	**١٠,٢٦٦**	١٩,٤٨٣
أخرى	**٢٧٦**	١,١٦٧
	٥,٣٢٨,٥٨٩	٤,٨٨٧,١٥٩

٢٧ صافي إيرادات أنشطة الاستثمار

	٢٠١٨	٢٠١٧
إيراد من استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين	**١,١٢٧,١٥٤**	٧٨٠,٠٩٦
الربح من بيع استثمارات في حقوق الملكية	**٢٣,٥٢٣**	١١,٨٤٦
صافي تكلفة ودائع للوكالات مع/ من بنوك إسلامية	**(٥٣٣,٥٦٨)**	(٢٣٠,٥٩١)
صافي الربح /(الخسارة) من بيع استثمارات في أدوات ذات طبيعة دين	**١,٣٧٧**	(١٠,٧٣٣)
صافي الربح /(الخسارة) من استثمارات عقارية	**٢٢٨**	(١٥٣,٦٧١)
خسائر/ أرباح القيمة العادلة من الاستثمارات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**(٣٨,٠٦٤)**	١٠٣,٤٦٤
إيرادات الإيجار من استثمارات عقارية	**٦٩,٣٢٣**	٤٦,٠١٦
إيراد توزيعات أرباح	**٣٩,٤٤٧**	٢٨,٨٩٣
	٦٨٩,٤٢٠	٥٧٥,٣٢٠

٢٨ صافي إيرادات رسوم وعمولات

	٢٠١٨	٢٠١٧
رسوم إدارية ودراسة جدوى	**٢٠٨,٢٤٨**	٢٠٧,٥٨٢
عمولات اعتمادات وخطابات ضمان	**٩١,٨٦٧**	٧٢,٩٢٧
رسوم خدمات مصرفية	**٣٢٦,٩٠٧**	٢٨٠,٩٢٢
رسوم استشارية	**١٩,٤٢٧**	٢٠,٤٤١
أخرى	**٨٥,٨٠٥**	٧٦,٥٨٧
	٧٣٢,٢٥٧	٦٥٨,٤٥٩
مصروف رسوم وعمولات	**(١٥٦,٤١٥)**	(١٤٠,٩٢٥)
صافي إيرادات رسوم وعمولات	**٥٧٥,٨٤٢**	٥١٧,٥٣٤

٢٩ صافي ربح عمليات النقد الأجنبي

	٢٠١٨	٢٠١٧
تعامل بعملات أجنبية	**٧٩,٩٧٨**	٧٩,٢٢٠
ايرادات عقود مقايضة	**(١٤٢)**	٣٠,٠٨٩
إعادة تقييم موجودات ومطلوبات	**١٧٩,٣٩١**	٢٩,٧٥٢
	٢٥٩,٢٢٧	١٣٩,٠٦١

٣٠ تكاليف الموظفين

	٢٠١٨	٢٠١٧
رواتب ومنافع أخرى	**٦٢٠,٧٨٣**	٥٨٩,٥٧٩
تكاليف صندوق تقاعد الموظفين	**٧,٩٣٧**	٧,٨٩١
تكلفة نهاية الخدمة (إيضاح ٢١)	**٢٤,٦٠٣**	٢٤,٩٦٢
	٦٥٣,٣٢٣	٦٢٢,٤٣٢

٣١ مصروفات أخرى

	٢٠١٨	٢٠١٧
رسوم قانونية ومهنية	**٣٨,٧٦٠**	٤٢,٤٩٦
إيجار	**٥٤,٩٦٨**	٥٤,٠١٥
مصاريف خدمات	**٤٨,٩٢٠**	٤٥,١٣٠
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**١٨,٥٠٠**	١٨,٠٠٠
مصاريف تقنية المعلومات	**٦٦,٢٥٧**	٦٢,٦٢٦
مصاريف دعاية وتسويق	**٣٠,٣٥٨**	٣٦,٠٢٣
اتصالات ومرافق	**٤٤,٣٨٤**	٤١,٨٣١
رسوم اشتراكات	**٥,٥٩٥**	٥,٥٨٢
إصلاحات وصيانة	**٨,٨٨٧**	١٦,٥٩٨
تكاليف تأمين	**٤,٠٨٤**	٣,٣٧٦
مصاريف أخرى	**٩٨,١٩٧**	٦٦,٢٥٨
	٤١٨,٩١٠	٣٩١,٩٣٥

٣٢ مصروف الضريبة

	٢٠١٨	٢٠١٧
مصروف الضريبة الحالية		
السنة الحالية	**(٢,٣١٠)**	١٨,٢٧٠
إجمالي مصروف الضريبة	**(٢,٣١٠)**	١٨,٢٧٠

٣٣ مطلوبات والتزامات محتملة

(أ) المطلوبات المحتملة

	٢٠١٨	٢٠١٧
تسهيلات غير مستغلة	**٤,٨٠٨,٨٥٥**	٥,٨٩٤,١٨٥
ضمانات	**١١,٠٩٠,٧٨٥**	١١,٠٤٣,٢٥٨
اعتمادات مستندية	**٢,٠٧٧,٣٠٤**	١,٣٧٩,٢٦٢
	١٧,٩٧٦,٩٤٤	١٨,٣١٦,٧٠٥

(ب) التزامات

	٢٠١٨	٢٠١٧
التزام استثمار	**١٥٢,٦٧٨**	٣٠١,٨٧٩
الاجمالي	**١٨,١٢٩,٦٢٢**	١٨,٦١٨,٥٨٤

تسهيلات غير مستغلة

تمثل الالتزامات بتقديم الائتمان التزامات تعاقدية لمنح تمويلات وائتمان متجدد. ينتهي معظم تلك الالتزامات في السنة المقبلة. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون أن يتم السحب بموجبها فإن إجمالي المبلغ التعاقدي لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

خطابات ضمان واعتمادات مستندية

خطابات ضمان واعتمادات مستندية تلزم المجموعة لدفع مبالغ بالإنابة عن العملاء في حال حدوث حدث معين. خطابات الضمان والخطابات قبول البنكية تحمل مستوى مخاطر مساوي لمخاطر التمويل.

(ج) التزامات إيجاريه

عقود الإيجار التشغيلي تستحق الدفع كما يلي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
مستحقة الدفع خلال سنة	**١٣,١١٣**	١٣,٩٥٢
مستحقة الدفع بعد سنة ولا تتجاوز خمس سنوات	**٥١,٢٧٩**	٧٠,٤٨٥
	٦٤,٣٩٢	٨٤,٤٣٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٣٤ تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

القطاع الجغرافي

فيما يلي تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق حسب التوزيع الجغرافي:

٢٠١٨	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٦,٩٣٧,٢٧٠	-	٢,١٧٢	-	٣٥٩,٤٧٢	٧,٢٩٨,٩١٤
أرصدة لدى البنوك	٤,٩٢٥,٤٢١	٢,٩٠٢	٨١٣,٦٣٧	١١٦,٩٦٩	٥٦٥,٢٢٤	٦,٤٢٤,١٥٣
موجودات تمويل	٩١,٠٢٨,٦٥٩	٩٤٢,٥٩٧	٧,٩٠٥,٩٢٩	١٩٢,٧٦٦	٢,١٣٩,٩٧٩	١٠٢,٢٠٩,٩٣٠
استثمارات مالية	٢٧,٠٧٤,٤١٩	٨٠٨,٥١٧	١,٥٠٥,٧٤٧	٩٨٥,٤٠٠	٧٧١,٥٠٠	٣١,١٤٥,٥٨٣
استثمارات في شركات زميلة	٤٤٩,٤٥٢	-	-	-	١١٨,٩٤٠	٥٦٨,٣٩٢
استثمارات عقارية	٦١١,٩١٠	-	٦١٩,١٩٧	-	-	١,٢٣١,١٠٧
موجودات ثابتة	٣٩٥,٦٢٦	-	٦٨,٥٠٨	-	١٥,٣٣٤	٤٧٩,٤٦٨
موجودات غير ملموسة	٣٨٢,٠١٧	-	٥٣	-	٣,٦٧٠	٣٨٥,٧٤٠
موجودات أخرى	٢,٦٠٥,١٠٦	٧٤,١١٩	٦٧٧,٦٠٢	١٥,٣٤٩	١١٦,٩٠٢	٣,٤٨٩,٠٧٨
إجمالي الموجودات	١٣٤,٤٠٩,٨٨٠	١,٨٢٨,١٣٥	١١,٥٩٢,٨٤٥	١,٣١٠,٤٨٤	٤,٠٩١,٠٢١	١٥٣,٢٣٢,٣٦٥
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق						
المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	٩,٧٣٠,٨٦١	٣,٦٦٩,٣٩٣	٣,٤٥٤,٤٤٠	-	٣٧٩,٢٧٤	١٧,٢٣٣,٩٦٨
حسابات العملاء الجارية	١٥,١٠٣,٣٧٣	٥٤,٨٨٩	٢٩,٧٥٠	١١,٩٨٠	٢٢٠,٨١٦	١٥,٤٢٠,٨٠٨
صكوك تمويل	-	-	٩,١٤٥,٢١٢	-	-	٩,١٤٥,٢١٢
مطلوبات أخرى	٢,٣٨٣,٨٣٣	١٩,٠٣٥	١,٤١٦,٨٥٩	١٣	١,٦٩٦,٠٨٥	٥,٥١٥,٨٢٥
إجمالي المطلوبات	٢٧,٢١٨,٠٦٧	٣,٧٤٣,٣١٧	١٤,٠٤٦,٢٦١	١١,٩٩٣	٢,٢٩٦,١٧٥	٤٧,٣١٥,٨١٣
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٧٤,١٣٩,٦٦٢	٣,٦٣٣,٨٠١	٥,٣٤٧,٨٠٦	٣٨٧,٧٣٣	١,٦٦٨,١٧٣	٨٥,١٧٧,١٧٥
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	١٠١,٣٥٧,٧٢٩	٧,٣٧٧,١١٨	١٩,٣٩٤,٠٦٧	٣٩٩,٧٢٦	٣,٩٦٤,٣٤٨	١٣٢,٤٩٢,٩٨٨

٣٤ تركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (تابع)

القطاع الجغرافي (تابع)

٢٠١٧	قطر	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	أوروبا	أمريكا الشمالية	أخرى	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٥,٢٠٩,٨٢٨	–	٢,١٦٧	–	٣٣٤,٣٩١	٥,٥٤٦,٣٨٦
أرصدة لدى البنوك	٤,٠٥٧,٢٧٧	٣٠,٣٢٥	٥٩٣,٠٥٨	١٣٤,٠٣٣	٦٠,٩٩٧	٤,٨٧٥,٦٩٠
موجودات تمويل	٩١,٦٤٤,٨٥٣	١,٦٢٣,٧٩٦	٨,٣٢٦,٨٠٠	٣٢٥,٣٩١	٦٩٢,٦٥٩	١٠٢,٦١٣,٤٩٩
استثمارات مالية	٢٧,٧٧٦,٣١٣	٦٥٨,٩٨٤	٥٦٨,٦٤٨	٩٧٧,١١٣	٤٢١,٢٠٥	٣٠,٤٠٢,٢٦٣
استثمارات في شركات زميلة	٤٤٣,١٧٦	–	٨٦,١١٥	–	١٣٩,٢٢١	٦٦٨,٥١٢
استثمارات عقارية	١,١٣٧,٣٤٠	–	٨٠٦,٥٩٧	–	–	١,٩٤٣,٩٣٧
موجودات محتفظ بها للبيع	–	–	–	–	٢٤٥,٦٨٦	٢٤٥,٦٨٦
موجودات ثابتة	٤١٦,٧٣٥	–	٧٥,٤٦٦	–	١٩,١٠١	٥١١,٣٠٢
موجودات غير ملموسة	٤٠٥,٧٠٩	–	٣٩٨	–	٥,٢٠٧	٤١١,٣١٤
موجودات أخرى	٢,٢٩٩,٥٦٤	٣٧٥,٢١٤	٣٤٨,٧٩٣	٢٨,٦٦٢	١٠٤,٠٥٤	٣,١٥٦,٢٨٧
إجمالي الموجودات	١٣٣,٣٩٠,٧٩٥	٢,٦٨٨,٣١٩	١٠,٨٠٨,٠٤٢	١,٤٦٥,١٩٩	٢,٠٢٢,٥٢١	١٥٠,٣٧٤,٨٧٦
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق						
المطلوبات						
أرصدة حسابات البنوك	٩,٢٦٧,٣٧٢	٤,٦٥٣,٥٥٤	٢,٨٩٣,٩٢٠	٢,١٩٣	٣٧٤,٠٨٧	١٧,١٩١,١٢٦
حسابات العملاء الجارية	١٥,٨٨٤,٤٣٤	١٠٤,٧٣٣	٢٧٥,٠٦٤	٢٣,٣٩١	٣١٢,٤٥٨	١٦,٦٠٠,٠٨٠
صكوك تمويل	–	–	٧,٠٥٧,٢٨٢	–	–	٧,٠٥٧,٢٨٢
مطلوبات أخرى	٢,٠٥٦,٣١٨	٣٤,٧١٠	١,٢٠١,٩٢٣	–	١٣٨,٨٠١	٣,٤٣١,٧٥٢
إجمالي المطلوبات	٢٧,٢٠٨,١٢٤	٤,٧٩٢,٩٩٧	١١,٤٢٨,١٨٩	٢٥,٥٨٤	٨٢٥,٣٤٦	٤٤,٢٨٠,٢٤٠
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٧٢,٧٦٣,٥٣٣	٩,٧٦٢,٦٠٢	٢,٥٧٩,٢٤٩	١٨٠	١٠٨,٩٠٧	٨٥,٢١٤,٤٧١
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	٩٩,٩٧١,٦٥٧	١٤,٥٥٥,٥٩٩	١٤,٠٠٧,٤٣٨	٢٥,٧٦٤	٩٣٤,٢٥٣	١٢٩,٤٩٤,٧١١

٣٥ العائدات للسهم الواحد

يتم احتساب الربح المخفف للسهم بقسمة ربح السنة العائد لمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة.

	٢٠١٨	٢٠١٧
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك	**٢,٧٥٥,٣١١**	٢,٤٠٥,٤٢٥
ناقص: الربح العائد إلى الصكوك المؤهلة كرأس مال إضافي	**(٢٠٥,٠٠٠)**	(٢٠٥,٠٠٠)
الربح للسهم الواحد	**٢,٥٥٠,٣١١**	٢,٢٠٠,٤٢٥
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة	**٢٣٦,٢٩٣**	٢٣٦,٢٩٣
الربح الأساسي / المخفف للسهم الواحد (ريال قطري)	**١٠,٧٩**	٩,٣١

٣٦ النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية الموحدة، يتضمن النقد وما في حكمه الأرصدة التالية والتي لها تواريخ استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر:

	٢٠١٨	٢٠١٧
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء حساب احتياطي مصرف قطر المركزي المقيد)	**٢,٧٧٩,٩٦٧**	٩٥٣,٨٨٢
أرصدة حسابات البنوك	**٦,٣٠٧,٦٤٧**	٤,٦٧٥,٦١٩
	٩,٠٨٧,٦١٤	٥,٦٢٩,٥٠١

٣٧ الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف أنها ذات علاقة إذا كان لطرف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ هام على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسين وكيانات تمارس عليها المجموعة والمساهمون نفوذا هاما وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المجموعة.
معاملات الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة كما يلي:

	٢٠١٨			٢٠١٧		
	شركات زميلة	**أعضاء مجلس الإدارة**	**أخرى**	شركات زميلة	أعضاء مجلس الإدارة	أخرى
موجودات:						
موجودات تمويل	**١٥٧,٩٠٥**	**١,٣٣٤,٠٤٥**	**١,٤٥٦,٢٠٤**	١٠٥,٢٧٥	١,٣٣٢,٧٧٠	١,٥٩٣,٥٤٥
حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**٥٠,٨١١**	**١,٠٦١,٢٧٩**	**٢٥,١٥٠**	١٠٤,٥٤٨	١,٠٩٣,٣٨٩	٢٤٦
بنود خارج بيان المركز المالي:						
مطلوبات محتملة وضمانات والتزامات أخرى	-	**٤٧٠,٩٩٩**	-	–	٣٥٥,٩٣١	–
بنود بيان الدخل الموحد:						
ايرادات تمويل	**٧,٥٩٤**	**٥٧,٣٢٨**	**٨٦,٧٩٣**	٨,٨٤٢	٧١,٨٦٨	٧٩,٩٨٥
أرباح ودائع مدفوعة	**١,٤٢٨**	**٢١,٦٧٢**	-	١,٥٧٠	١٥,٥١٩	٢٤٣
أخرى	**٣٢٧**	**٢,٠٠٣**	-	٢٢٣	٢,٣٩٦	–

تتضمن مكافآت المسؤولين بالإدارة العليا خلال السنة كالتالي:

	٢٠١٨	٢٠١٧
منافع قصيرة الأجل للموظفين	**٧٨,٦١٢**	٧٥,٧٤٩
منافع طويلة الأجل أخرى	**٢,٦٩٤**	٦,٣٥٢
	٨١,٣٠٦	٨٢,١٠١

٣٨ الزكاة

يتم تحمل الزكاة بشكل مباشر من قبل المساهمين. لا يقوم البنك بتحصيل أو دفع الزكاة بالنيابة عن مساهميه وفقا للنظام الأساسي.

٣٩ هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية في المجموعة من ثلاثة من العلماء المتخصصين في مبادئ الشريعة ويحرصون على التزام المجموعة بالمبادئ الإسلامية العامة وعملها وفقا إلى الفتاوى الصادرة والقوانين الإرشادية. تتضمن مراجعة المجموعة فحص الدليل المتعلق بالوثائق والإجراءات المعتمدة من قبل المجموعة من أجل التأكد من أن أنشطتها تتم مزاولتها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

٤٠ صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية

تقوم المجموعة بالوفاء بالتزاماتها من خلال التبرعات للأنشطة الخيرية والمؤسسات عند وجود أرباح. قامت المجموعة بتخصيص مبلغ ٦٨,٩ مليون ريال قطري خلال سنة ٢٠١٨ (٦٠,١ مليون ريال قطري خلال سنة ٢٠١٧) التي تمثل ما نسبة ٢,٥٪ من صافي الأرباح وفقاً للقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ والإيضاحات المتممة والصادرة خلال سنة ٢٠١٠.

٤١ أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف أرقام المقارنة المعروضة في سنة ٢٠١٧ متى كان ذلك ضروريا للمحافظة على التناسق مع أرقام سنة ٢٠١٨. غير أنه لم يكن لإعادة التصنيف هذه أي أثر على صافي الربح الموحد أو إجمالي حقوق الملكية الموحدة للسنة المقارنة.

معلومات إضافية

(أ) بيان المركز المالي للبنك الأم

كما في ٣١ ديسمبر	٢٠١٨	٢٠١٧
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**٦,٩٣٧,٢٧٠**	٥,٢٠٩,٨٢٨
أرصدة لدى بنوك	**٦,٣١٧,٩٤٩**	٤,٩٩٠,٠٤٧
موجودات تمويل	**١٠٠,٨٥٣,٠٨١**	١٠١,٠٤٥,٥٦٩
استثمارات مالية	**٣٠,٩٢٠,٣٣٤**	٣٠,٥٠٦,٦٩٩
استثمارات في شركات زميلة	**٣٦٤,٠٨٤**	٣٦٣,٧٨٧
استثمارات عقارية	**٥٣١,٥٧٧**	٥٣١,٥٤٧
موجودات محتفظ بها لغرض البيع	**-**	٢٤٥,٦٨٦
موجودات ثابتة	**٣٨٩,٦١١**	٤٠٥,٣١٦
موجودات غير ملموسة	**١٤٢,٩٢٦**	١٦٥,٦٥٤
موجودات أخرى	**٢,٠٦٩,٣١٥**	١,٦٧٩,١٩٤
إجمالي الموجودات	**١٤٨,٥٢٦,١٤٧**	١٤٥,١٤٣,٣٢٧
المطلوبات		
أرصدة حسابات البنوك	**١٥,٣٨٤,٦٦١**	١٥,٥٦٩,٦٣٥
حسابات العملاء الجارية	**١٥,١١٥,٩٥٤**	١٥,٩٣٣,٤٠٩
صكوك تمويل	**٩,١٤٥,٢١٢**	٧,٠٥٧,٢٨٢
مطلوبات أخرى	**٥,٧٩٢,٤٩٩**	٣,١٦٤,٨٥٨
إجمالي المطلوبات	**٤٥,٤٣٨,٣٢٦**	٤١,٧٢٥,١٨٤
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**٨٣,٢٢٤,٨٨٥**	٨٣,٩١١,٤٨٦
حقوق الملكية		
رأس المال	**٢,٣٦٢,٩٣٢**	٢,٣٦٢,٩٣٢
احتياطي قانوني	**٦,٣٥٣,٤٥٩**	٦,٣٥٣,٤٥٩
احتياطي مخاطر	**٢,٣١٨,٨٧٥**	٢,٢٦٣,٧٣٦
احتياطي عام	**٧٩,٤٨٥**	٧٩,٤٨٥
احتياطي القيمة العادلة	**٩١,٣٩٥**	٩٩,٠٥٣
احتياطي تحويل عملات أجنبية	**(٨٠,٢١٤)**	(١٢٧,١٦٢)
احتياطيات أخرى	**٢١٢,٠٥٨**	٢١٢,٠٥٨
أرباح نقدية مقترح توزيعها	**١,١٨١,٤٦٦**	١,١٨١,٤٦٦
أرباح مدورة	**٣,٣٤٣,٤٨٠**	٣,٠٨١,٦٣٠
إجمالي حقوق الملكية	**١٥,٨٦٢,٩٣٦**	١٥,٥٠٦,٦٥٧
صكوك مؤهلة كأدوات رأس مال إضافي	**٤,٠٠٠,٠٠٠**	٤,٠٠٠,٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	**١٩,٨٦٢,٩٣٦**	١٩,٥٠٦,٦٥٧
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق الملكية	**١٤٨,٥٢٦,١٤٧**	١٤٥,١٤٣,٣٢٧

(ب) بيان الدخل للبنك الأم

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	٢٠١٨	٢٠١٧
صافي إيراد أنشطة التمويل	**٥,١٢٥,٠١٥**	٤,٦٥٧,٩٢٤
صافي إيراد أنشطة الاستثمار	**٦٨٧,٣٣٤**	٥١٢,٠١٧
إجمالي صافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمار	**٥,٨١٢,٣٤٩**	٥,١٦٩,٩٤١
إيراد رسوم وعمولات	**٦٧٧,٨٩٢**	٥٩٨,٧٦١
مصروف رسوم وعمولات	**(١٤٥,٨٩١)**	(١٣٦,٩٧٩)
صافي إيراد الرسوم والعمولات	**٥٣٢,٠٠١**	٤٦١,٧٨٢
صافي ربح عمليات النقد الأجنبي	**٩١,٤٦١**	٩٤,٩٢١
الحصة من نتائج شركات زميلة	**١٢,١٥٦**	٢١,٠١٩
إيرادات أخرى	**-**	٢٧,٠٠٠
خسائر موجودات محتفظ بها لغرض البيع	**-**	(٢,٤٩٠)
إجمالي الإيرادات	**٦,٤٤٧,٩٦٧**	٥,٧٧٢,١٧٣
تكاليف الموظفين	**(٤٦٨,٣٢٨)**	(٤٣٧,٠٧٢)
استهلاك وإطفاء	**(٧٨,٥٧٠)**	(٨٠,٦٦٦)
حصة حملة الصكوك من الربح	**(٢٥٥,٠٩٢)**	(٢١٨,٣٧٠)
مصروفات أخرى	**(٢٩١,٠٧٠)**	(٢٨٥,٩٢٠)
إجمالي المصاريف	**(١,٠٩٣,٠٦٠)**	(١,٠٢٢,٠٢٨)
صافي رد خسائر انخفاض قيمة المستحقات من البنوك	**١٣**	–
صافي خسائر انخفاض قيمة استثمارات مالية	**(١٧٣,٦٨٩)**	(٢٣٦,٢٨٠)
صافي خسائر انخفاض قيمة موجودات تمويل	**(٥١١,٠١٥)**	(٤٢٥,٠٧٣)
صافي رد خسائر انخفاض قيمة أدوات مالية أخرى	**٣١,١٢٣**	–
الربح للسنة قبل العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**٤,٧٠١,٣٣٩**	٤,٠٨٨,٧٩٢
ناقصا: صافي العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	**(٢,٠٧٩,٥١٣)**	(١,٧٢١,٨٠٧)
صافي الربح للسنة	**٢,٦٢١,٨٢٦**	٢,٣٦٦,٩٨٥